

الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

315 بيسة

الأحد الممتاز

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

جلالة السلطان يهنئ رئيس كازاخستان

مسقط- العُمانية

بعث حضرةُ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المُعظّم- حفظهُ اللهُ ورعاهُ- برقية تهنئة إلى فخامة الرئيس قاسم جومارت توكاييف رئيس جُمهورية كازاخستان بمناسبة يوم الجُمهورية. أعرب فيها جلالةُ السُّلطان عن تمنّياته الطيّبة لفخامة الرّئيس وشعب بلاده الصّديق، مُشيدًا بمتانة علاقات التّعاون والصّداقة بين البلدين.

القرار يشمل المنتجات المحلية والمستوردة

المعمري لـ«الرُّؤيَة»: ضريبة صفرية على 807 بنود غذائية.. وتراجع الإيرادات «متوقّع»

انخفاض أسعار المنتجات مرهون بعوامل السوق

السياسة الضريبية توازن بين الحماية الاجتماعية وجني الإيرادات

الرؤية- سارة العبرية

أكد حسام بن حمد المعمري مدير دائرة السياسات الضريبية بجهاز الضرائب، أنَّ إصدار قرارات فرض ضريبة صفرية على عدد من السلع، يأتي في إطار جهود سلطنة عُمان لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، والتخفيف من الأعباء المعيشية على المواطنين والمقيمين، ودعم القطاعات الحيوية، بما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية لرؤية عُمان ٢٠٤٠ الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وقال المعمري- في حوار خاص مع «الرؤية»- إن جهاز الضرائب يحرص على مراجعة وتحديث قائمة السلع الغذائية الأساسية الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بمعدل الصفر في المائة، حتى يراعي الاحتياجات الاستهلاكية للمجتمع والتطورات التي تشهدها الأسواق المحلية.

وأوضح المعمري أنَّ القرار يشمل أغلب المنتجات الغذائية التي تلامس الحياة اليومية للأسر، والمحددة في القائمة المرفقة بالقرار رقم (٢٠٢٦/٢٢٥)، وفق أوصافها وبنود التعرفة الجمركية المعتمدة. وأضاف أنَّ القائمة شهدت توسعا ملحوظا؛ إذ ارتفع عدد بنودها من ٥١٣ بندًا في القائمة السابقة إلى ٨٠٧ بنود في القائمة المحدثة، لتشمل مجموعات متنوعة من السلع الغذائية الأساسية، من بينها اللحوم والدواجن والأسماك والخضراوات والفواكه والحليب ومشتقاته والحبوب والبقوليات وغيرها من المنتجات الواردة في القرار.

11



حسام بن حمد المعمري

الضوياني لـ«الرُّؤيَة»: 6 ملايين وثيقة وطنية وتاريخية.. ورقمنة 4 ملايين محفوظ

الرؤية- مدرين المكتومية

كشف سعادة الدكتور حمد بن محمد الضوياني رئيس هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية أن إجمالي عدد الوثائق لدى الهيئة يبلغ أكثر من ٦ ملايين وثيقة، تتنوع بين الوثائق والخرائط والصور والتقارير والطوابع البريدية والأفلام والمخطوطات التاريخية، والتي وثَّقَتْ أحداثًا أو أرّختْ لشخصيات تاريخية، مشيرًا إلى نجاح الهيئة في رقمنة حوالي ٤ ملايين محفوظ، مع ارتفاع عدد الجهات المعنية والشركات التي تُطبِّق نظام إدارة الوثائق إلى ١٤٣ جهةً. وقال الضوياني- في حوار مع جريدة الرؤية- إن الهيئة أولت حرصًا متواصلًا على مواكبة مُتطلّبات العمل، من خلال تطوير الاختصاصات، لافتًا إلى أن ذلك تحقَّق عبر بناء نظام إدارة الوثائق، وتطوير مجالات العمل، وإيلاء العناية بالبحث العلمي والإبداع الفكري، واستجلاب الوثائق التي تخُص سلطنة عُمان من الأرشيفات ودور الوثائق حول العالم. وأبرز الضوياني جهود الهيئة لتوثيق التاريخ الشفوي للأحداث والوقائع التاريخية والسياسية والثقافية ورصد التحولات الاجتماعية، إلى جانب توثيق الشخصيات الوزارية والقيادات العسكرية والشخصيات الفكرية والاقتصادية التي أسهمت في نهضة عُمان على مرِّ العصور.

03

اقرأ في الأحد الممتاز

مطالبات بتوفير منظومة إنارة متكاملة في «صناعية الطيب» بعبري 04

اقتصاديون لـ«الرُّؤيَة»: مركز عُمان المالي العالمي يُعيد صياغة البيئة الاستثمارية 05

3 آلاف وظيفة سنويًا ضمن «البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي» 09

«منتدى مسقط للمرونة البحرية» يستشرف مستقبل التجارة الدولية.. الثلاثاء

مسقط- العُمانية

تبدأ أعمال منتدى مسقط للمرونةِ البحرية ٢٠٢٦ يوم الثلاثاء المُقبل وتنظمها مجموعة أسياد بالشراكةِ بين وزارة الخارجية ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وجهاز الاستثمار العُماني، في تأكيدٍ على تكاملِ الجهود الوطنيّة لتعزيز حضور سلطنة عُمان في الحواراتِ الدوليّة المعنية بمستقبل التجارة والمسارات البحرية العالمية.

ويجمع المُنتدى نخبة من القيادات التنفيذية والأكاديميين والخُبراء في القطاع البحري من مُختلف الشركات الكبرى والمؤسسات والمراكز الدولية؛ حيثُ يهدف إلى إتاحة مساحة متخصصة للحوار المهني وتبادل الخبرات العملية ومُناقشة التحديات المُشتركة التي تُواجه المنظومة البحرية العالمية، واستكشاف حلول عملية تُعزز مرونتها وترابط شبكاتها وتدعم استمرار حركة التجارة الدولية. وأكد المُهندس عبد الرحمن بن سالم الحاتمي، الرئيس التنفيذي لمجموعة أسياد أنَّ مرونة التجارة العالمية ترتكز على قدرة الشبكات البحرية على مواصلة الربط بين الأسواق والتكيّف مع المُتغيرات التي تؤثر في حركة البضائع وسلاسل الإمداد.

02

حاتم الطائي يكتب:



جيل الغضب!

برهنت الحروب والصراعات التي تُشعلها القوى الاستعمارية حول العالم أنها لن تُحقق ما يصبو إليه قادة هذه الدول أو الفاعلون فيها؛ إذ كشفت مظاهرات جيل الغضب في أنحاء متفرقة من أوروبا، أنَّ إشعال نيران الصراعات العسكرية في الشرق الأوسط أو تأجيج الحروب الأهلية والاقتتال المحلي في عدد من الدول الإفريقية، لا سيما المستعمرات القديمة، يُخلِّف نتائج وخيمة على الجميع.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، اندلعت مظاهرات حاشدة في فرنسا بدأت بتحركات احتجاجية لطلبة المدارس، الذين يشكون من تراجع جودة التعليم وسوء الخدمات المُقدمة لهم، بعد أن كانت فرنسا واحدة من الدول القلائل التي يُشار إليها بالبنان، باعتبارها مركزًا للتعليم والتنوير في العالم. ولا يجب مطلقًا اتهام هؤلاء المحتجين بأنهم متآمرون، فهؤلاء الطلبة الذين خرجوا من مدارسهم في مسيرات بالشوارع سعوا إلى إيصال رسالتهم، لكن ومثلما تنهار أحجار الدومينو، تحركت مُظاهرات غضب في أنحاء باريس وعدد من المدن الفرنسية، اعتراضًا على ارتفاع تكلفة المعيشة وضعف الدخول، لا سيما مع الارتفاع المُتواصل لمعدلات التضخم، الذي لم يكن المستهلك الفرنسي مستعدًا له، بسبب جمود رواتب العاملين، وفقدان أي أمل في زيادة المداخيل.

وفي خضم هكذا احتجاجات، قد يحدث بعض الانفلات الأمني، ما يتسبب في أعمال شغب ونهب للمتاجر، وكم كانت مشاهد السرقة والنهب الجماعي لأكبر المحال التجارية، مُعبِّرة عمَّا تُعانيه هذه الدول من اختلالات بنيوية في التركيبة الاجتماعية، وهنا لا أتحدث عن المُهاجرين؛ فسياسة الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي مُفيدة لها، وذلك باعتراف قادة الاتحاد، في ظل تصاعد معدلات الشيخوخة وعزوف الشباب عن الزواج وتراجع المواليد، وما تُعانيه هذه الدول من انخفاض حاد في معدلات النمو السكاني. لكن في الوقت نفسه، لعدم حصول هؤلاء المهاجرين على الأجر المُستحق في ظل أوضاع اقتصادية مُتراجعة وارتفاع ملحوظ في تكلفة المعيشة، لا يُمكن استبعاد وقوع مثل هذه التجاوزات، واستغلالها لحالات السيولة الأمنية التي ترافق الاحتجاجات عادة.

وسُرعان ما انتقلت عدوى الاحتجاجات إلى عواصم ومدن أوروبية أخرى، في دلالة لا يُمكن تجاهلها على أنَّ السياسات الأوروبية هي المسؤول الأول والأخير عمَّا آلت إليه الأوضاع، إلى جانب غياب البُعد الاستراتيجي لدى العقل السياسي الأوروبي، وانعدام الرؤية الاجتماعية عند صُنَّاع السياسات الاقتصادية، فضلًا عن سيطرة النظرة الأمنية لتطورات الأوضاع، والاستخدام المُفرط للقوة في تفريق المتظاهرين. وهذه الجوانب مثّلت لفترات طويلة، عامل ضغط من جانب الدول الغربية على عددٍ من الدول العربية، لكنها اليوم تكتوي بنيرانها، لتعترف ضمنيًا أنَّ السياسات الخاطئة تؤدي إلى نتائج لا يُحمد عقباها. وبالنسبة للدول الأوروبية، فإنَّ هذه السياسات الخاطئة تتجسد في أمرين بالغي الأهمية، الأول: تأجيج الحرب الروسية الأوكرانية، والثاني: الاشتراك وغض الطرف عن تداعيات الحرب على غزة ثم إيران. فعندما اشتعلت الحروب الروسية الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، وما تبع ذلك من مواجهات مباشرة ودموية بين الجانبين، تأثرت حركة التجارة العالمية، وتفاقم التضخم العالمي، وألقت الحرب بظلال سلبية على النمو العالمي، وفي المقدمة نمو الاقتصادات الأوروبية. لكن الطرف الأوروبي فشل في إبداء الحكمة في التعامل مع القضية، وظل يسير خلف المخططات الأمريكية التي كانت تسعى لاستنزاف روسيا في أوكرانيا. لكن في المقابل حدث عكس ذلك؛ إذ تعرضت الاقتصادات الأوروبية والأمريكية للاستنزاف، بعدما منعت روسيا صادرات الطاقة، ردًا على مصادرة الأموال الروسية وتجميد أرصدتها، وفرض عقوبات قاسية للغاية عليها، بل وطردها من النظام المالي العالمي. ردود الفعل الأوروبية على هذه الحرب، كانت مثل «الدب الذي قتل صاحبه»، فقد قررت الدول الأوربية تقديم الدعم العسكري والمالي بمئات المليارات من اليورو، إلى أوكرانيا، التي فشلت تمامًا في حسم الحرب لصالحها، وفي المُقابل خسرت كييف الكثير من الأراضي التي باتت تحت السيطرة الروسية، وأعلنتها موسكو مناطق روسية ورفعت عليها العلم الروسي!

ومع استمرار توجيه المليارات إلى حرب خاسرة والطرف الأضعف فيها- وهي أوكرانيا- أغفلت أوروبا التنمية، وتراجعت خطط الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وذهبت أموال دافعي الضرائب إلى الحرب، دونما أدنى استفادة؛ لذلك انزلقت أوروبا إلى حالة من الركود، وعانت الاقتصادات كثيرًا تحت وطأة ارتفاع أسعار الطاقة وعدم توافرها، فضلًا عن الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية التي أشرنا إليها سابقًا.

أما الأمر الثاني، فكانت الحرب على غزة وتبعاتها على دول المنطقة؛ فمنذ أكتوبر ٢٠٢٣، والحكومات الأوروبية تتبنى موقفًا مُتماهيًا مع الموقف الأمريكي الداعم والمُموِّل لحرب الإبادة على غزة، ففي الوقت الذي قدمت فيه الولايات المتحدة علنًا الدعم العسكري للاحتلال الإسرائيلي بما يزيد عن ٢١,٧ مليار دولار حتى ٢٠٢٥، قدمت دول أوروبية مثل ألمانيا دعمًا عسكريًا بمليارات الدولارات، في صورة سلاح ومعدات وذخيرة، هذا فضلًا عن الدعم الاستخباراتي والتقني والاستشارات العسكرية.

وعندما غضَّت هذه الدول الطرف، عن حرب الإبادة، واكتفت بتصريحات سياسية جوفاء، تأججت الحرب وامتد لهيبها إلى أنحاء المنطقة ثم العالم بأسره، عندما شنَّ الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة حربهم الجائرة على إيران، مُستهدفين رأس النظام وكبار قادته، وحاولوا مرارًا وتكرارًا قصف المواقع النووية، واستهداف المصانع وتدمير الاقتصاد الإيراني وتجويع الشعب الإيراني عبر حصار بحري ظالم، اشتعلت أزمة مضيق هرمز، ونجحت طهران في توظيفه كورقة الضغط الرئيسية لإنهاء العدوان عليها، ما تسبب في تعطل حركة الملاحة البحرية بالمضيق، وتفاقم أزمة خطوط الإمداد والتوريد، وبالتالي مزيد من ارتفاع الأسعار بصورة فاقت قدرة هذه الدول على مجابهة التداعيات.

لقد برهنت السياسات الأوروبية الخاطئة على أنَّ الحروب دائمًا ما تلتهم مخصصات التنمية، وتأتي على حساب مصلحة المواطن، بينما يجني الأرباح تُجار السلاح وسماسرة الحروب، فيما يئن الفقراء والطبقات الاجتماعية المختلفة تحت وطأة زيادة الأسعار وضعف الأجور وارتفاع تكلفة المعيشة وتراجع القوة الشرائية نتيجة التضخم. وهذه العوامل جميعها، تدفع المجتمعات إلى الانحلال، واللجوء إلى السرقة والنهب، في ظل تراجع القيم والإيمان بالأخلاق الحسنة.

إنَّ ما نراه اليوم من اضطرابات أمنية واقتصادية في دول كان يُنظر لها دائمًا على أنَّها في المقدمة، يعكس مدى تأثير السياسات الإجرامية في حق الشعوب الأخرى على الشؤون الداخلية لها، فعندما تذهب أموال دافعي الضرائب ومُخصصات التنمية لتمويل حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، تكون العواقب وخيمة، والتداعيات مؤسفة، والنتائج سلبية. ولذلك يتعين على هذه الدول أن تتراجع فورًا عن سياساتها الضارة بالدول العربية، وأن تدعم مسارات السلام والدبلوماسية التي يدعو لها الحكماء.

ويبقى القول.. إنَّ استمرار الظلم التاريخي في فلسطين المحتلة، وعدم توقف العدوان الصهيوني الأمريكي- المدعوم أوروبيًا- ضد الدول صاحبة المواقف التاريخية المُشرِّفة والتي تتصدى لمحاولات تركيع المنطقة وإخضاعها لصالح كيان الإجرام الإسرائيلي، لن يؤدي سوى لمزيد من الانهيار لهذه الدول التي ظلت تدعي أنَّها صاحبة حضارة ومبادئ وأخلاق، ليتأكد أنَّها في حقيقة الأمر تعكس صورة الاستعمار الغربي ونظرية تفوق «الرجل الأبيض»، والكراهية التاريخية للشرق العربي، والحقد الدفين تجاه ما يملك من خيرات وموارد لم تُستغل حتى الآن على النحو الأمثل في التنمية والإصلاح.

تكريم الفائزين بالمسابقة في حفل على مسرح وزارة الإعلام.. غدًا

الحراصي: مسابقة الإجادة الإعلامية منصة وطنية لترسيخ ثقافة الابتكار وتحفيز الكفاءات

المسابقة تستهدف تشجيع التجارب الإبداعية وإبراز الممارسات المهنية المتميزة

نتطلع لتعزيز تنافسية الإعلام العُماني وتوسيع آفاق الإبداع في المحتوى المحلي



د.عبدالله الحراصي

مسقط- العُمانية

أكّد معالي الدّكتور عبد الله بن ناصر الحرّاصي وزيرُ الإعلام على أنّ مسابقة الإجادة الإعلامية تمثّل منصّة وطنيّة لترسيخ ثقافة الإجادة والابتكار في العمل الإعلامي، وتحفيز الكفاءات على تقديم أعمال نوعية تُسهم في الارتقاء بجودة المحتوى الإعلامي العُماني، وتعزيز قدرته على مواكبة التحوّلات المتسارعة في صناعة الإعلام.

وقال معاليه- في تصريح صحفي بمناسبة حفل توزيع جوائز مسابقة الإجادة الإعلامية لعام ٢٠٢٦، الذي يُقام بمسرح وزارة الإعلام غدًا الاثنين- إنّ المسابقة التي انطلقت دورتها الأولى عام ٢٠٠٤ رسّخت مكانتها ضمن المبادرات الوطنية الدّاعمة للتنافس الإيجابي في القطاع الإعلامي، وأسهمت في إبراز الكفاءات الوطنية وتقدير منجزاتها في مجالات الصحافة والإذاعة والتلفزيون والإعلام الإلكتروني.

وأضاف معاليه أنّ التحوّلات الرقمية والتطوّر المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي يستدعيان مواصلة تحديث أدوات العمل وأساليب الإنتاج، وتعزيز قدرات الممارسين الإعلاميين على توظيف التقنيات الجديدة في إنتاج محتوى مبتكر وذي قيمة، مع الالتزام بالدقّة والمصداقية والمسؤولية المهنية.

وأشار معاليه إلى أنّ أهمية المسابقة تتجاوز تكريم الأعمال الفائزة إلى تشجيع التجارب الإبداعية وإبراز الممارسات المهنية المتميّزة، بما يتيح الاستفادة من النماذج الناجحة ويحفّز على التطوير المستمر، مؤكّدًا على أنّ الارتقاء بالإعلام يتطلّب الجمع بين الابتكار وجودة الأداء والالتزام بالمعايير المهنية.

وأوضح معالي الدّكتور أنّ وزارة الإعلام تتطلّع إلى أن تُسهم المسابقة في تعزيز تنافسية الإعلام العُماني، وتوسيع آفاق الإبداع في المحتوى المحلي، وترسيخ ممارسات تستجيب لمتطلّبات المرحلة وتطلّعات المجتمع، بما يعزّز حضور الإعلام العُماني وتأثيره، ويدعم مسيرة تطويره.

اليوم.. بعثة «صندوق النقد» تبدأ مشاورات المادة الرابعة في مسقط

مسقط- العُمانية

تستضيف سلطنةُ عُمان ممثلة في البنك المركزي العُماني اليوم الأحد بعثة خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة الدورية التي يُجريها الصندوق مع الدول الأعضاء وفقًا لاتفاقية تأسيسه وتستمر الزيارة حتى ٨ نوفمبر المقبل.

وتأتي هذه الزيارة في إطار التعاون المستمر بين سلطنة عُمان وصندوق النقد الدولي، وتهدف إلى استعراض أحدث التطورات الاقتصادية والمالية في سلطنة عُمان، ومناقشة السياسات الاقتصادية والآفاق المستقبلية، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية، والاستقرار المالي، والتطورات في القطاع الخارجي، والإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

وخلال الزيارة، ستعقد بعثة الصندوق اجتماعات مع عدد من الجهات الحكومية المعنية، بالإضافة إلى ممثلين من القطاع الخاص والقطاع المصرفي ومؤسسات المجتمع المدني، بما يتيح لخبراء الصندوق الاطلاع على مختلف جوانب الأداء الاقتصادي والمالي لسلطنة عُمان، وتبادل وجهات النظر حول أبرز التطورات والتحديات والفرص الاقتصادية.

وتُعد مشاورات المادة الرابعة إحدى الآليات الرئيسة للرقابة الاقتصادية التي يمارسها صندوق النقد الدولي مع الدول الأعضاء، حيث يجري خبراء الصندوق من خلالها تقييماً للتطورات الاقتصادية والسياسات المتبعة، ومناقشة الآفاق والمخاطر الاقتصادية، بما يسهم في دعم الحوار بشأن السياسات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وتؤكد سلطنة عُمان على حرصها على الشفافية في الأداء الاقتصادي وتعزيز التعاون الدولي، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وجهود الحكومة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

انطلاق «منتدى مسقط للمرونة البحرية» لاستكشاف حلول تعزيز حركة التجارة الدولية.. الثلاثاء



عبدالرحمن الحاتمي

مسقط- العُمانية

تبدأ أعمال منتدى مسقط للمرونةِ البحرية ٢٠٢٦ يوم الثلاثاء المقبل وتنظمها مجموعة أسياد بالشراكةِ بين وزارة الخارجية ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وجهاز الاستثمار العُماني، في تأكيدٍ على تكاملِ الجهود الوطنيّة لتعزيز حضور سلطنةَ عُمان في الحواراتِ الدوليّة المعنية بمستقبل التجارة والمسارات البحرية العالمية.

ويجمع المُنتدى نخبة من القيادات التنفيذية والأكاديميين والخُبراء في القطاع البحري من مُختلف الشركات الكبرى والمؤسسات والمراكز الدولية، حيثُ يهدف إلى إتاحة مساحة متخصصة للحوار المهني وتبادل الخبرات العملية ومُناقشة التحديات المُشتركة التي تُواجه المنظومة البحرية العالمية، واستكشاف حلول عملية تُعزز مرونتها وترابط شبكاتها وتدعم استمرار حركة التجارة الدولية.

وتنبع أهمية المُنتدى من الدور المحوريّ الذي تؤديه الشبكات البحرية المُترابطة في دعم سلاسل الإمداد والأعمال والأسواق والاقتصادات، وما يتطلّبه تعزيز مرونتها من خبراتٍ ميدانية ورؤى تشغيليّة وتعاونٍ بين مختلفِ مُكونات القطاع، بما يشمل النّقل البحري والموانئ والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا والتأمين والأسواق المرتبطة بالتجارة العالمية.

وسيركز المنتدى على حوارٍ يقوده قادة القطاع الخاص، من خلال التّركيز على واقع العمليات والتحديات التجاريّة ويتيح تبادل التجارب واستكشاف نهج عملية قابلة للتطبيق.

وأوضح المُهندس عبد الرحمن بن سالم الحاتمي، الرئيس التنفيذي لمجموعة أسياد أن مرونة التجارة العالمية ترتكز على قدرة الشبكات البحرية على مواصلة الربط بين الأسواق والتكيّف مع المُتغيرات التي تؤثر في حركة البضائع وسلاسل الإمداد. وقال: «من هنا، تأتي أهمية جمع قادة القطاع وخبرائه في مسقط لتبادل الخبرات العملية ومناقشة التحدّيات المشتركة واستكشاف الحلول التي تعزز جاهزية المنظومة البحرية. وأضاف أن مجموعة أسياد بصفتها الجهة المُستضيفة، ستُسهم بخبرتها التجاريّة والتشغيليّة في إثراءِ هذا الحوار، انطلاقًا من إيمانها بأن تعزيز المرونة البحرية مسؤولية مُشتركة تتطلب تعاونًا مستمرًا بين مختلفِ أطراف القطاع. وتابع أن استضافة المُنتدى تعكس نهج سلطنة عُمان في توظيف دبلوماسيتها الاقتصادية وعلاقاتها الدولية القائمة على الثقة والحوار والتعاون لتوفير منصات تجمع صناع القرار والخبراء حول القضايا ذات الأولوية للاقتصاد العالمي. وأشار إلى أن مسقط تبرز من خلال استضافة هذا المنتدى، بوصفها ملتقى دوليًّا موثوقًا به يجمع قيادات الصناعة البحرية من مختلف الأسواق لمناقشة قضية مشتركة تتجاوز حدود الأسواق منفردة، وتستدعي تنسيق الجهود وتبادل الخبرات وتعزيز الشراكات. كما تتكامل هذه المكانة مع الموقع الاستراتيجي لسلطنة عُمان المُطلّ على طُرق التجارة البحريّة، وما تملكه من موانئ وبنية أساسية وخدمات بحرية وحلول لوجستية تدعم ربط الأسواق الإقليمية والدوليّة وتوسيع خيارات حركة التجارة.

وأكد الحاتمي أنّ منتدى مسقط للمرونةِ البحرية يمثّل خطوة نحو ترسيخ مكانةَ مسقط باعتبارها وجهة دوليّة للحوارِ التجاري والمهني في القطاع البحري، بما يفتح المجال أمام مزيدٍ من التعاون والحوار بين قيادات القطاع البحري واللوجستي من مختلف الأسواق، ويدعم الجهود المُشتركة الرامية إلى تعزيز مرونة الشبكات البحرية واستمرار التجارة العالمية، والخروج برؤى وتوصيات تُسهم في إعداد إطار مسقط للمرونة البحرية.

بالتعاون مع الجانب البريطاني

الكندي يثمن المباركة السامية بتأسيس مركز نمو الأعمال في شمال الباطنة

صحار- خالد بن علي الخوالدي

في خطوة استراتيجية نحو تفعيل مركز نمو الأعمال بمحافظة شمال الباطنة، الذي حظي تأسيسه بالمباركة السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- وُقِّعَت مذكرة تعاون استراتيجي بين مكتب محافظ شمال الباطنة وشركة النمو البريطانية (The Growth Company)؛ وذلك ضمن أعمال الاجتماع الرابع عشر لفريق التشاور الاستراتيجي العُماني البريطاني، بحضور سعادة محمد بن سليمان الكندي محافظ شمال الباطنة.

ويأتي توقيع المذكرة تتويجا للزيارة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم إلى المملكة المتحدة، وفي سياق العلاقات الاستراتيجية المتنامية بين البلدين الصديقين، بما يعزز آفاق التعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في دعم نمو الأعمال والتنمية الاقتصادية المحلية.

ويعد مركز نمو الأعمال بمحافظة شمال الباطنة أحد المشاريع الاقتصادية الواعدة التي تستهدف تعزيز اللامركزية الاقتصادية وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، من خلال إيجاد منظومة متكاملة لخدمات تطوير الأعمال والاستشارات المتخصصة وتسهيل الوصول إلى التمويل والأسواق والفرص الاستثمارية، بما يسهم في رفع تنافسية المؤسسات وتعزيز استدامتها وتوسيع مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

ومن المقرر أن يتخذ المركز من ولاية صحار مقرا له، مستفيدا من المقومات الاقتصادية والتنافسية التي تتمتع بها محافظة شمال الباطنة، وفي مقدمتها ميناء صحار والمنطقة الحرة والقطاعات الصناعية واللوجستية، إلى جانب الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف ولايات المحافظة.

وأكد سعادة محمد بن سليمان الكندي محافظ شمال الباطنة أن المباركة السامية لتأسيس مركز نمو الأعمال تمثل دافعًا مهمًا للمضي في تطوير نموذج اقتصادي نوعي يعزز اللامركزية الاقتصادية ويرسخ دور المحافظات في تحقيق التنمية المستدامة، مشيرا إلى أن المركز يتطلع إلى إحداث نقلة في منظومة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الانتقال من تقديم الخدمات التقليدية إلى تمكين المؤسسات من النمو والتوسع والوصول إلى الأسواق والفرص الاستثمارية. وأضاف سعادته أن توقيع مذكرة التعاون الاستراتيجي مع شركة النمو البريطانية يمثل خطوة مهمة للاستفادة من التجارب الدولية الرائدة ونقل المعرفة وبناء القدرات الوطنية، بما يسهم في تطوير نموذج عُماني يتناسب مع المقومات الاقتصادية والتنافسية لمحافظة شمال الباطنة، ويعزز تكامل الجهود الحكومية والخاصة في دعم بيئة الأعمال.



عبدالرحمن الحاتمي

وأشار سعادته إلى أن الطموح لا يقتصر على إنشاء مركز لخدمات الأعمال، وإنما بناء منظومة اقتصادية متكاملة تقاس نجاحاتها بما تحققه من نمو للمؤسسات وفرص عمل واستثمارات جديدة، مع إمكانية الاستفادة من التجربة وتطويرها مستقبلا على مستوى محافظات سلطنة عُمان.

وتهدف مذكرة التعاون الاستراتيجي إلى إرساء إطار للتعاون مع شركة النمو البريطانية، التي تتمتع بخبرة واسعة في تأسيس وتشغيل مركز نمو الأعمال في مانشستر الكبرى منذ عام ٢٠١١، وذلك للاستفادة من تجربتها في تصميم النموذج التشغيلي للمركز وتطوير خدماته وبناء القدرات الوطنية ونقل المعرفة والخبرات.

كما تشمل مجالات التعاون تطوير آليات قياس الأثر الاقتصادي للمركز، بما في ذلك نمو المؤسسات وخلق فرص العمل وتمكين الشباب والمرأة اقتصاديا، إلى جانب تعزيز الروابط التجارية بين المؤسسات العُمانية والبريطانية، وإتاحة فرص تبادل الخبرات مع شبكة مراكز نمو الأعمال في المملكة المتحدة.

ويرتكز نموذج عمل المركز على توفير وجهة موحدة للمؤسسات ورواد الأعمال، تسهم في تسهيل وصولهم إلى الخدمات والجهات الداعمة والفرص الاقتصادية، وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات التمويلية، بما يرفع كفاءة منظومة دعم الأعمال ويعزز فرص نمو المؤسسات وتوسعها في الأسواق المحلية والدولية.

ويأتي تأسيس المركز انسجاما مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ والخطة الاستراتيجية لمحافظة شمال الباطنة ٢٠٢٦-٢٠٣٠، وبما يدعم التوجه الوطني نحو تعزيز اللامركزية الاقتصادية وتمكين المحافظات من الاستفادة من ميزاتها النسبية ومقوماتها الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما يمثل المركز نموذجا اقتصاديا قابلا للتطوير، حيث تستهدف مرحلته التجريبية الاستفادة من التجارب الدولية وتكييفها مع البيئة الاقتصادية المحلية، مع إمكانية الاستفادة من نتائج التجربة وتعميم النموذج مستقبلا على محافظات أخرى في سلطنة عُمان.

ويشكل توقيع مذكرة التعاون الاستراتيجي محطة مهمة في مسيرة تأسيس مركز نمو الأعمال بمحافظة شمال الباطنة، وخطوة نحو استكمال متطلبات تشغيله وبناء شراكاته الاستراتيجية، تمهيدا لتقديم خدمات نوعية تسهم في تمكين المؤسسات العُمانية وتعزيز تنافسيتها وخلق فرص اقتصادية واستثمارية جديدة.

ويعكس هذا التعاون حرص محافظة شمال الباطنة على ترجمة المباركة السامية بتأسيس المركز إلى مبادرات وشراكات اقتصادية فاعلة، تسهم في بناء منظومة أعمال أكثر تكاملا وتنافسية، وتعزز دور المحافظة في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.

«الأكاديمية السلطانية» تطلق «محور» لتطوير القيادات المحلية بالمحافظات



مسقط- العُمانية

أطلقت الأكاديميّةُ السُّلطانيّةُ للإدارة برنامج تطوير القيادات المحلية بالمحافظات «محور»، الهادف إلى إعداد قيادات قادرة على توجيه مسارات التنمية المحلية وقيادة التحوّل في ممارسات العمل الحكومي وتحقيق الأولويات التنموية وفق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

ويأتي البرنامج في إطار المبادرة الوطنية لتطوير الإدارة المحلية التي تهدف إلى بناء القدرات الوطنية في المحافظات وتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، من خلال تطوير المهارات القيادية والإدارية، وتمكين المشاركين من أدوات التخطيط الاستراتيجي وصناعة القرار المبني على البيانات، وابتكار حلول عملية للتحديات الميدانية، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز تنافسية المحافظات.

ويستهدف البرنامج ٢٥ مشاركًا من القيادات الإدارية والتنفيذية ذات الصلة بالإدارة المحلية في المحافظات وبلديتي مسقط وظفار، ضمن رحلة تعلمية تتضمن وحدات تدريبية متخصصة، ومخيمًا قياديًّا، وجلسات حوارية، وزيارات ميدانية، وأنشطة تفاعلية ومشروعات تطبيقية، إلى جانب محاكاة التجارب العملية واستعراض نماذج محلية وعالمية في الإدارة والتنمية. ويتناول البرنامج ٣ محاور رئيسة تتناول على القيادة الاستراتيجية، والإدارة الاقتصادية والاستدامة، والابتكار والقيادة المستقبلية، وتركز على تطوير قدرات المشاركين في إدارة الأولويات والموارد، وتعزيز كفاءة الإنفاق والتخطيط المالي، وفهم الميزة النسبية للمحافظات وإدارة الاستثمار، واستشراف المستقبل والتفكير التصميمي والابتكار الحكومي، وبناء فرق العمل عالية الأداء، وتعزيز مهارات الاتصال والتأثير القيادي. وقال سعادةُ الدّكتور علي بن قاسم اللواتي رئيس الأكاديميّة السُّلطانيّة للإدارة إن برنامج «محور» يأتي ترجمة مباشرة لأحد أهم التحولات التي أرستها النهضة المتجددة، وهو الانتقال بالمحافظات من موقع المتلقي للتنمية إلى موقع الشريك في صناعتها. وأوضح سعادتُه أن البرنامج يمثل الذراع التنفيذية للمبادرة الوطنية لتطوير الإدارة المحلية في جانبها الأهمّ وهو بناء الإنسان القائد في المحافظات، مشيرًا إلى أن تصميم البرنامج حول القيادة الاستراتيجية والإدارة الاقتصادية والابتكار جاء عن قصد، لأن المحافظة في فكر النهضة المتجدّدة ليست وحدة إدارية تقدم الخدمات فحسب، بل وحدة اقتصادية تنافسية مطالبة بأن تعرف مقوّماتها، وتدير مواردها بكفاءة، وتجذب الاستثمار، وتبتكر حلولاً لتحدياتها الميدانية بما يناسب خصوصيتها.

السعدي يفوز بمنصب النائب الأول لرئيس البرلمان العربي

القاهرة- العُمانية

فاز سعادة الشيخ سعيد بن حمد السعدي نائب رئيس مجلس الشورى بمنصب النائب الأول لرئيس البرلمان العربي؛ لحصوله على أعلى نسبة من الأصوات المتنافسة بمجموع ٥٣ صوتًا، وذلك خلال الجلسة الإجرائية التي عُقدت أمس بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وشهدت الجلسة الإجرائية تزكية مرشح المملكة العربية السعودية معالي سعد بن صليب العتيبي لرئاسة البرلمان العربي، وفوز كل من النائب المصري هشام الحصري بحصوله على ٥٢ صوتًا، والنائبة الأردنية إحسان بركات بـ٤٣ صوتًا، والنائب الليبي عبد السلام نصية بـ٣٢ صوتًا بمقاعد نواب رئيس البرلمان العربي.





أكد الدور المحوري للمجتمع في توثيق الشواهد التاريخية والشخصيات خارج عُمان

الضوياني لـ«الرؤية»: 6 ملايين وثيقة وطنية وتاريخية لدى «هيئة الوثائق والمحفوظات».. و143 جهة تُطبّق نظام إدارة الوثائق

- رقمنة 4 ملايين محفوظ وتوظيف الذكاء الاصطناعي للارتقاء بمسيرة العمل
- 140 دائرة وتقسيم في الجهاز الإداري للدولة والشركات الحكومية معنية بالوثائق
- معمل مُتكامل للسمعيات والبصريات وصيانة الأفلام وتحويلها رقميًا
- تأهيل قدرات العاملين في الوثائق والمحفوظات عبر دورات تدريبية محلية ودولية
- جهود متواصلة لتوثيق التاريخ الشفوي للأحداث والشخصيات التاريخية
- وضع منهجية عمل لفرز الوثائق وصيانتها عبر الحفظ والترميم
- أكثر من 20 مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون والتنسيق مع الأرشيفات ودور الوثائق الدولية
- 60 إصدارًا في الجوانب السياسية والتاريخية والثقافية والعلاقات الدولية



كشف سعادة الدكتور حمد بن محمد الضوياني رئيس هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية أن إجمالي عدد الوثائق لدى الهيئة يبلغ أكثر من ٦ ملايين وثيقة، تتنوع بين الوثائق والخرائط والصور والتقارير والطوابع البريدية والأفلام والمخطوطات التاريخية، والتي وثّقت أحداثًا أو أرّخت لشخصيات تاريخية، مشيرًا إلى نجاح الهيئة في رقمنة حوالي ٤ ملايين محفوظ، مع ارتفاع عدد الجهات المعنية والشركات التي تُطبِّق نظام إدارة الوثائق إلى ١٤٣ جهة. وقال الضوياني- في حوار مع جريدة الرؤية- إن الهيئة أولت حرصًا متواصلًا على مواكبة مُتطلبات العمل، من خلال تطوير الاختصاصات، لافتًا إلى أن ذلك تحقّق عبر بناء نظام إدارة الوثائق، وتطوير مجالات العمل، وإيلاء العناية بالبحث العلمي والإبداع الفكري، واستجلاب الوثائق التي تخُص سلطنة عُمان من الأرشيفات ودور الوثائق حول العالم. وأبرز الضوياني جهود الهيئة لتوثيق التاريخ الشفوي للأحداث والوقائع التاريخية والسياسية والثقافية ورصد التحولات الاجتماعية، إلى جانب توثيق الشخصيات الوزارية والقيادات العسكرية والشخصيات الفكرية والاقتصادية التي أسهمت في نهضة عُمان على مرِّ العصور.

الرؤية- مدرين المكتومية





وأضاف سعادة رئيس هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية أن الهيئة عملت على مواكبة التطورات التقنية؛ حيث يتوفر لدى الهيئة منظومة لإدارة المحفوظات تضمن تصنيف الوثائق وتحديد الآجال للاطلاع عليها، وفق آليات رقمية حديثة، تسمح للباحث البحث في معظم الوثائق إلكترونيًا.

وخلال الحوار، تطرّق الضوياني إلى المؤتمرات والندوات والمعارض المتخصصة التي تنظمها الهيئة، في مجال الدراسات والبحوث في العلاقات الدولية والجوانب التاريخية والحضارية بسلطنة عُمان، وتلك المعنية بتاريخ المحافظات والمدن العُمانية، مؤكدًا أنها جهود تخدم مسيرة حفظ الوثائق وصونها باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الذاكرة العُمانية.

وإلى نص الحوار....

تشكل هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية إحدى أبرز المؤسسات المعنية بحفظ الذاكرة الوطنية وصناعة المعرفة.. كيف تُقيِّمون اليوم مسيرة الهيئة، وما أبرز التحولات التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة؟

نجحت الهيئة في إرساء مرتكزات العمل التوثيقي في سلطنة عُمان، وقد انتقلت الهيئة من وضعية الوثائق والمحفوظات التي تفتقر إلى العناصر الأساسية، إلى بناء منظومة وثائقية متكاملة، لما لها من إرث تاريخي وحضارة؛ حيث عانت الوثائق قبل ذلك من عدم وجود مختصين في علم الوثائق لإرساء نظام متكامل لإدارة الوثائق، وغياب الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم إدارة الوثائق، وعدم وجود مؤسسة وطنية تُعنى بالإشراف والتنسيق مع مختلف الجهات الإدارية للدولة وتعمل على حفظ إنجازات الدولة والمجتمع، وأخيرًا عدم توفر هياكل إدارية في الجهاز الإداري للدولة معنية بالوثائق وإدارتها.

وشكلت تلك التحديات- قبل إنشاء الهيئة- أهمية بالغة؛ حيث عكفت الحكومة على مُعالجتها بما يكفل بناء نظام عصري لإدارة الوثائق، لكن اليوم نعتزُ بما تحقق من مُنجزات؛ إذ أصبحت هناك دوائر للوثائق في الوزارات والهيئات والجهات وحتى الشركات، مع حرص مؤسسي واسع النطاق على بناء أنظمة وثائق أحدثت نقلة نوعية وأسهمت في تنظيم الوثائق وفق منهجية عمل واضحة في كل جهة؛ الأمر الذي سهَّل تأسيس نظام تصنيف وتحديد مُدد استيفاء لهذه الوثائق، مما ساهم في تعزيز العمل الإداري والتنظيمي.

وأضحى لدينا أكثر من ١٤٠ دائرة وتقسيم في الجهاز الإداري للدولة وفي الشركات التي تساهم الحكومة في رأس مالها بـ٢٥٪ فأكثر معنية بالوثائق، علاوة على اتخاذ إجراءات لرفد الجهاز الحكومي بالمختصين من الكوادر المؤهلة، وأصبح لدى هذه الجهات والهيئة نحو ١٠٠٠ مختص في مجال الوثائق والمحفوظات، فضلًا عن المختصين في الشركات الحكومية.

ومنذ إنشاء الهيئة، حرصنا على وضع منهجية عمل لفرز الوثائق وتحديد الوثائق التي تُشكل أهمية لحفظ الذاكرة الوطنية وإجراء عمليات ترحيل الوثائق ومعالجتها فنيًا، وصيانتها وإيلائها العناية عبر إجراءات الحفظ والترميم. وقد قطعت الهيئة شوطًا كبيرًا في مجال بناء الوعي- على مستوى الجهات المعنية- بضرورة الاهتمام بوثائقها والمحافظة عليها، وبناء الوعي المجتمعي كذلك بأهمية تسجيل وثائقهم لدى الهيئة.

أما فيما يتعلق بتطوير الهيكل التنظيمي، فقد أولينا حرصًا متواصلًا على مواكبة مُتطلبات العمل، من خلال تطوير الاختصاصات، وتحقق ذلك عبر بناء نظام إدارة الوثائق والعمل على تطوير مجالات العمل، وإيلاء العناية بالبحث العلمي والإبداع الفكري، واستجلاب الوثائق التي تخُص سلطنة عُمان من الأرشيفات ودور الوثائق حول العالم.

كما حرصنا على توثيق التاريخ الشفوي للأحداث والوقائع التاريخية والسياسية والثقافية والتحولات الاجتماعية، إلى جانب توثيق الشخصيات الوزارية والقيادات العسكرية والشخصيات الفكرية والاقتصادية التي أسهمت في نهضة عُمان على مر العصور.

وهنا لا بُد أن نؤكد أهمية دور المجتمع في توثيق جوانب ممثلة من الشواهد التاريخية والشخصيات خارج سلطنة عُمان في عدد من الدول، علاوة على إبراز جهود توصيف الوثائق وتصنيفها وإتاحتها للباحثين والدارسين، وجهود الهيئة كذلك في توفير البيئة التقنية اللازمة للحفظ الرقمي، وتوفير التجهيزات التقنية الحديثة للتخزين الإلكتروني، إضافة إلى رقمنة الوثائق إلكترونيًا.

وأودُ في هذا السياق الإشارة إلى إنشاء معمل متكامل للسمعيات والبصريات وصيانة الأفلام وتحويلها رقميًا لسهولة قراءاتها، بالتوازي مع جهود تخزين الوسائط والوثائق على أجهزة إلكترونية متطورة لحفظها وبقائها لمدة طويلة.

كما أنشأنا معملًا متكاملًا حديثًا لتحديد وقياس عُمر الوثيقة، وهو ما سيساعد على تحديد السنوات الحقيقية لنشأة الوثائق، ويمنع الاستحواذ على الممتلكات والدعوى بحيازة الأراضي أو غيرها. كما يضم معمل الوثائق، خدمة تضمن الإتلاف الآمن والصحيح للوثائق وفق الأساليب التي تضمن السرية في التعامل أثناء عملية الإتلاف؛ سواء للوثائق الورقية أو الإلكترونية.

بلغة الأرقام.. ما أبرز المؤشرات التي يمكن الوقوف عندها؟ وكم يبلغ عدد الوثائق المحفوظة والمفهْرَسة والمُرقَمنة، وعدد الجهات الحكومية التي تطبق أنظمة إدارة الوثائق بإشراف الهيئة؟

عملت الهيئة وبالتنسيق مع وزارة الخارجية لتتبع الوثائق والتنسيق مع الأرشيفات ودور الوثائق الدولية، وأبرمت أكثر من ٢٠ مذكرة تفاهم، ومن خلال علاقاتنا مع المكتب التنفيذي للمجلس الدولي للأرشيف والفرع العربي للمجلس الدولي للأرشيف، حصلنا على وثائق ومحفوظات متنوعة في دول عديدة من قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا وأستراليا، إضافة إلى الوثائق التاريخية لدى الهيئة والوثائق المُرحَّلة من الجهات المعنية، والوثائق الخاصة بالمجتمع.

وبلغ إجمالي عدد الوثائق لدى الهيئة أكثر من ٦ ملايين وثيقة، والعدد في اضطراد متزايد، وتضم هذه الوثائق والمحفوظات المتنوعة: وثائق وخرائط وصور وتقارير وطوابع وأفلام ومخطوطات تاريخية التي وثقت أحداثًا أو أرّخت لشخصيات تاريخية، وقد نجحنا في رقمنة حوالي ٤ ملايين محفوظ، ويبلغ عدد الجهات المعنية والشركات التي تُطبِّق نظام إدارة الوثائق ١٤٣ جهة.

وتولي الهيئة أهمية متزايدة لبناء القدرات الذاتية للعاملين في الوثائق والمحفوظات، من خلال توفير فرص التدريب داخل الهيئة أو خارجها، ويشمل ذلك التدريب على آليات العمل في تطبيق نظام إدارة الوثائق على مستوى التدريب العملي داخل الجهات المعنية، وكذلك دورات نظرية وعلمية داخل الهيئة وتحت إشرافها.

كما تحرص الهيئة على تنظيم ندوات موسَّعة تتناول موضوعات متعددة تُلبِّي مُتطلبات العاملين في الوزارات، تشهد تقديم برامج تدريبية متخصصة وعرض تجارب الجهات في تطبيق نظام إدارة الوثائق والمتابعة، والإجراءات القانونية والضبطية القضائية الخاصة بقطاع الوثائق.

أيضًا تعمل الهيئة على تنظيم زيارات إلى الدول؛ للاطلاع على تجاربهم والوقوف على الجوانب التقنية والخبرات القائمة، فضلًا عن التنسيق مع الأرشيفات الدولية.

التحول الرقمي بات ركيزةً في إدارة الوثائق الحديثة.. أين وصلت الهيئة في مشروع الأرشفة الرقمية؟ وما نسبة الإنجاز التي تحققت حتى الآن؟ وما المستهدفات خلال الأعوام المقبلة؟

عملت الهيئة على مواكبة التطورات التقنية؛ حيث يتوفر لدى الهيئة منظومة لإدارة المحفوظات تضمن تصنيف الوثائق وتحديد الآجال للاطلاع عليها، وفق آليات رقمية حديثة، تسمح للباحث بالبحث في معظم الوثائق إلكترونيًا.

أما فيما يتعلق بمنظومة إدارة المستندات والوثائق الإلكترونية، فإنها تعمل حاليًا في ٢٠ جهة، منها نظام بريد ونظام إدارة متكامل للوثائق دون استخدام الأوراق، ونتطلع لتعميم النظام على مختلف الجهات المعنية.

وعندما نتحدث عن دور الذكاء الاصطناعي في برامج وأنشطة الهيئة، فإننا نستعين به في تنظيم المعارض وفي الأنشطة الطلابية ضمن المعارض المتنقلة بالمحافظات، وقد أدخلت برامج جيدة استُخدِمَ فيها الذكاء الاصطناعي.

وأنشأنا قسمًا خاصًا في دائرة التخطيط بالهيئة، يتولى مسؤولية حوكمة كافة مسارات العمل وتوثيق كافة أنشطة الهيئة.

تولي الهيئة اهتمامًا كبيرًا بالنشر العلمي والتوثيق المعرفي.. كم بلغ عدد الإصدارات العلمية والتاريخية التي أصدرتها الهيئة حتى اليوم؟ وما معايير اختيار الموضوعات التي تتحول إلى كتب وموسوعات ودراسات؟

أولت الهيئة اهتمامًا بعقد المؤتمرات والندوات وإقامة المعارض المتخصصة وتعمقت في مجال الدراسات والبحوث في العلاقات الدولية والجوانب التاريخية والحضارية بسلطنة عُمان، وتلك أيضًا المعنية بتاريخ المحافظات والمدن العُمانية، وبلغ عدد الإصدارات أكثر من ٦٠ إصدارًا في الجوانب السياسية والتاريخية والثقافية وفي مجال العلاقات مع الدول. وأذكر من بين هذه الإصدارات: "العلاقات العُمانية البريطانية"، و"عُمان في الوثائق العثمانية"، و"موسوعة الإمبراطورية العُمانية من سواحل إفريقيا إلى سواحل الهند" و"عُمان في الصحافة العالمية"، و"عُمان في الوثائق الفرنسية"، و"سلطنة عُمان.. التعاون والصداقة التاريخية مع جمهورية كوريا"، و"كتاب منظومة المرأة العُمانية"، علاوة على إصدارات عديدة تُرجِم عدد منها إلى اللغة الإنجليزية.

27 ورقة عمل في ندوة «جنوب الباطنة في ذاكرة التاريخ العُماني».. غدًا

الرستاق- الرؤية

تنطلق غدًا الإثنين بولاية الرستاق، أعمال ندوة "محافظة جنوب الباطنة في ذاكرة التاريخ العُماني"، والتي تُنظمها هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، بالتنسيق مع محافظة جنوب الباطنة، تحت رعاية معالي خالد بن هلال المعولي رئيس مجلس الشورى، وبمشاركة نخبة من الأكاديميين والباحثين والمتخصصين.

وتشهد الندوة- التي تستمر لمدة ٣ أيام- تقديم ٢٧ ورقة عمل موزعة على ٥ جلسات علمية، تتناول ٤ محاور رئيسية تشمل الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية؛ بهدف إبراز المكانة الحضارية للمحافظة وإسهاماتها في مسيرة التاريخ العُماني، واستقراء ما تزخر به من شواهد ووثائق ومصادر تاريخية.

ويصاحب الندوة معرضٌ وثائقيٌ يستمر حتى ٣٠ أكتوبر الجاري، ويضم أكثر من ١٥٠٠ وثيقة ومادة تاريخية ورقمية، موزعة على ١١ ركنًا معرفيًا وتفاعليًا، تُتيح للزوار الاطلاع على جوانب من تاريخ المحافظة وإرثها الحضاري عبر مختلف العصور.

وتنعقد هذه الفعالية امتدادًا لجهود هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، في توثيق التاريخ العُماني وصون الذاكرة الوطنية، وإثراء البحث العلمي من خلال إبراز الدور التاريخي والحضاري لمحافظة جنوب الباطنة، وتعزيز الوعي بأهمية الوثائق بوصفها مصدرًا أصيلًا لحفظ التاريخ ونقله إلى الأجيال القادمة.

مطالبات بتوفير منظومة إنارة متكاملة في «صناعية الطيب» بعبري للحد من الحوادث وتعزيز نموّ الأنشطة

يطالب عدد من المواطنين بضرورة الإسراع في إنارة شوارع المنطقة الصناعية في الطيب بولاية عبري، وذلك للحد من الحوادث وتشجيع أصحاب الأعمال على التوسع في أنشطتهم التجارية والصناعية. ويوضحوا- في تصريحات لـ"الرؤية"- أن هذه المنطقة تضم ورشا لإصلاح المركبات والحدادة ومحال لقطع غيار السيارات، إلى جانب مصانع الرخام، لافتين إلى أن ضعف الإنارة ليلا يعرض سلامة العاملين ومرتادي المنطقة للخطر.


الشوارع في المنطقة الصناعية في الطيب بولاية عبري، وتبدو بلا أعمدة إنارة

الرؤية- ناصر العبري

ويقول إبراهيم بن حمد الهنائي نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان بمحافظة الظاهرة، إن المنطقة الصناعية بالطيب في ولاية عبري تحتاج إلى تطوير شبكات الإنارة لضمان سلامة العاملين وأصحاب المحال والمتسوقين والمارة، لافتا إلى أن المنطقة تضم عددا من ورش إصلاح المركبات ومحال قطع الغيار والحدادة والأنشطة التجارية ومصانع الرخام، كما أنها تشهد حركة مستمرة للمركبات والشاحنات والأفراد خلال ساعات النهار، وتمتد هذه الحركة إلى الفترة المسائية مما يجعل توفير الإنارة أمرا مهما لتوضيح الطريق ومساعدة السائقين على رؤية المركبات والمشاة ومداخل المحال، وتفادي العوائق والمخاطر التي قد لا تكون واضحة في الظلام.

ويضيف أن ضعف الإنارة قد يؤدي إلى صعوبة الحركة داخل المنطقة ويزيد من احتمالية وقوع الحوادث خصوصا عند التقاطعات ومداخل الورش وأماكن تحميل وتنزيل البضائع، كما أن العاملين الذين يواصلون أعمالهم في المساء أو الزبائن الذين يزورون المحال بعد ساعات العمل قد يتعرضون لمخاطر مختلفة.

ويشير الهنائي إلى أن الإنارة لا يقتصر دورها على الحد من الحوادث فحسب بل تسهم أيضا في تعزيز الشعور بالأمان وتشجع أصحاب الأعمال على مواصلة نشاطهم وتسهّل وصول الزبائن إلى المحال، وتمنح المنطقة مظهرا حضاريا منظما يليق بمكانتها التجارية والصناعية في ولاية عبري، مطالبا الجهات المختصة بالاهتمام بهذا الموضوع والعمل على توفير إنارة كافية وموزعة بشكل مناسب في شوارع المنطقة ومداخلها والتقاطعات فيها، مع متابعة صيانتها بصورة دورية والتأكد من استمرار عملها بما يضمن سلامة مستخدمي الطريق ويحافظ على مصالح العاملين وأصحاب الأنشطة التجارية ويسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية في المنطقة.

من جانبه، يرى صلاح بن سعيد العبري، استشاري المبادرات الخاصة بمجموعة أستر بسلطنة عُمان، أهمية توفير الإنارة المناسبة لشوارع المنطقة الصناعية بالطيب في ولاية عبري، باعتبار أن الإنارة مطلب من المتطلبات الأساسية والضرورية التي ينبغي الاهتمام بها، نظرا للأهمية الاقتصادية والتجارية التي تمثلها المنطقة للمجتمع المحلي والعابرين من خلال محافظة الظاهرة إلى المحافظات الأخرى والدول المجاورة إلى المنافذ الحدودية، وما تضمه هذه المنطقة الصناعية من ورش إصلاح المركبات، ومحال قطع الغيار للسيارات، وورش الحدادة، والأنشطة التجارية المختلفة، وغيرها من المنشآت التي تشهد حركة مستمرة من العاملين وأصحاب الأعمال والمتسوقين ومستخدمي الطريق.

ويبين أن افتقار شوارع المنطقة إلى الإنارة الكافية، قد يشكل تحدياً حقيقياً أمام سلامة مرتاديها، إذ يؤدي ضعف الرؤية إلى زيادة احتمالية وقوع الحوادث المرورية وحوادث الدهس، وصعوبة ملاحظة المشاة والمركبات المتوقفة ومداخل الورش والمنشآت، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بحركة الشاحنات والمركبات الثقيلة التي قد تستخدم شوارع المنطقة، كما أن الإنارة الجيدة تسهم في تعزيز الشعور بالأمان لدى العاملين وأصحاب المحال والمتسوقين، وتساعد على حماية الممتلكات والحد من الممارسات غير الآمنة.

> **الهنائي: الإنارة الجيدة تسهم في تعزيز الشعور بالأمان وتشجع أصحاب الأعمال على مواصلة أنشطتهم**
>
> **العبري: ضعف الإنارة يشكل تحديا أمام سلامة العاملين والمترددين على المنطقة**
>
> **الشماخي: ضعف الرؤية الليلية وزيادة حركة الشاحنات قد يسببان حوادث دهس متكررة**
>
> **الإسماعيلي: المنطقة الصناعية تحتاج إلى برنامج متكامل لتطوير البنية الأساسية**
>
> **الشكيلي: تطوير البنية الأساسية يدعم الحركة التجارية والصناعية**

ويلفت العبري إلى أن توفير منظومة إنارة متكاملة وحديثة، تشمل الشوارع الداخلية والتقاطعات ومداخل المنطقة ومواقف المركبات، من شأنه أن يسهم بصورة مباشرة في تحسين مستوى السلامة المرورية، ورفع كفاءة استخدام الطرق، وتقليل المخاطر المحتملة، إلى جانب توفير بيئة عمل وبيئة تجارية أكثر أماناً وراحة، مضيفا أن تحسين البنية الأساسية للمنطقة الصناعية سيعزز من جاذبيتها للاستثمار، ويدعم استمرارية الأنشطة التجارية والصناعية، ويسهم في تطوير الخدمات المقدمة لأصحاب الأعمال والمستفيدين.

ويقول العبري إنه يجب البدء في دراسة الاحتياجات الفعلية للإنارة وتحديد المواقع الأكثر حاجة إليها، بما يضمن توزيعها بصورة مناسبة وفعّالة، مؤكدا أن سلامة الإنسان تظل أولوية أساسية، وتوفير الإنارة المناسبة ليس مجرد تحسين للمظهر العام، بل هو استثمار مهم في السلامة العامة والتنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة في ولاية عبري.

وفي السياق، يؤكد الإعلامي خليفة بن محمد الشماخي أن المنطقة الصناعية بالطيب في ولاية عبري بمحافظة الظاهرة تعد من المناطق الحيوية التي تشهد حركة كثيفة ومستمرة للمركبات والشاحنات، إلى جانب تردد العاملين والمستخدمين للدراجات النارية التي تفتقر لأدنى وسائل السلامة على الطريق، موضحا أن المشكلة تكمن في افتقار شوارع المنطقة إلى الإنارة المناسبة، خاصة خلال الفترة المسائية، بسبب ضعف الرؤية وصعوبة ملاحظة الأشخاص الذين يعبرون الشوارع، الأمر الذي قد يزيد من احتمالية وقوع حوادث الدهس على جانبي الطريق.

ويقول: "تبرز خطورة هذه المشكلة مع زيادة حركة المركبات الثقيلة والخفيفة مع حركة المشاة، ما يجعل توفير الإنارة ضرورة ملحّة لتعزيز السلامة المرورية والحد من المخاطر المحتملة، فالإنارة الجيدة تساعد السائقين على رؤية المشاة والعوائق بوضوح، وتمنحهم وقتًا كافيًا للاستجابة وتخفيف السرعة عند الحاجة، كما تسهم في تعزيز شعور العاملين والمتسوقين بالأمان أثناء تنقلهم داخل المنطقة، ولذلك فإنه من الأهمية الوقوف على موضوع مواقع الإنارة في شوارع المنطقة الصناعية بالطيب، والاستماع إلى آراء العاملين وأصحاب المحلات والمواطنين بشأن المخاطر التي يواجهونها، إلى جانب التعرف على دور الجهات المختصة في معالجة المشكلة، والنظر في إمكانية تركيب أعمدة إنارة كافية وتوفير معابر آمنة للمشاة، بما يسهم في الحد من حوادث الدهس وحماية الأرواح".

من جهته، يقول سالم بن راشد بن عبدالله الإسماعيلي: "لا شك أن توفير الإنارة في المنطقة الصناعية بالطيب بولاية عبري يمثل مطلباً ملحاً لتعزيز السلامة المرورية والحد من مخاطر الحوادث خلال الفترة المسائية، إلا أن النظرة الشاملة لتطوير هذه المنطقة يجب أن تتجاوز مجرد توفير الإنارة إلى الاستغلال الاقتصادي المتكامل للموقع، وبما أن الإنارة شرياناً رئيسياً، لكنها يجب أن تكون جزءاً من حزمة متكاملة للبنية الأساسية التي تشمل رصف الطرق، وتصريف المياه، وشبكات الاتصالات، وتوفير الخدمات الأساسية التي تضمن ديمومة عمل الورش والمصانع واستمراريتها بكفاءة عالية".

ويضيف: "توفير كافة مستلزمات ومرافق المنطقة الصناعية والاقتصادية يجعلها بيئة جاذبة للمستثمرين وأصحاب الأنشطة التجارية المختلفة، مما يسهم في استقطاب المزيد من الاستثمارات وتوطين الأنشطة الصناعية، وخير دليل على ذلك ما تشهد المنطقة مؤخراً من نشاط وحركة اقتصادية متنامية نتيجة قربها مع البلدان المجاورة، مما يحتم تطوير المنطقة الصناعية بالطيب لتكون محطة لوجستية واقتصادية متكاملة قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة وتقديم خدمات عالية الجودة تواكب هذا التوسع".

ويوضح سامح بن سالم بن حمد الشكيلي أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب توفير التسهيلات والخدمات الأساسية التي تواكب تطلعات النمو، وفي مقدمتها رصف الطرق وإنارتها، باعتبارهما من مقومات البنية الأساسية التي تسهم في تهيئة بيئة آمنة وجاذبة لمختلف الأنشطة، مضيفا أنه من الضروري الإسراع في إنارة منطقة الطيب الصناعية، التي تشهد نشاطا متناميًا في مجالات تجارة السيارات وملحقاتها ومواد البناء وغيرها من الأنشطة التجارية والصناعية، لأن ضعف الإنارة يجعل التنقل صعبا في الفترات المسائية ويعرض سلامة المرتادين للخطر.

ويشير الشكيلي إلى أن أهمية الإنارة تزداد في ظل تنقل العمال سيرًا على الأقدام أو باستخدام الدراجات الهوائية، الأمر الذي يجعل إنارة الطرق ضرورة للحد من مخاطر الحوادث المرورية، وتوفير بيئة أكثر أماناً للعاملين والزائرين وأصحاب الأنشطة التجارية، مناشدا الجهات المختصة بالإسراع في تركيب أعمدة الإنارة في منطقة الطيب الصناعية، ووضع هذا الاحتياج ضمن الأولويات التي تستدعي المعالجة، لما له من أثر مباشر في سلامة الإنسان وحماية الممتلكات، إلى جانب تهيئة بيئة يشعر فيها العامل بالأمان أثناء تنقله، ويطمئن فيها الزائر إلى سلامة الطريق، ويجد فيها المستثمر مقومات تساعده على مواصلة نشاطه وتطويره.

كما يؤكد أن استكمال خدمات البنية الأساسية، من رصف الطرق وإنارتها، من شأنه أن يعزز جاذبية المنطقة للمستثمرين والمستهلكين، ويدعم الحركة التجارية والصناعية فيها، بما يتناسب مع ما تشهده من نشاط وتنوع في مجالات العمل، مضيفا: "وإذ نطرح هذا المطلب، فإننا نأمل أن يحظى باهتمام الجهات المعنية، وأن تتضافر الجهود لتلبية هذا الاحتياج في أقرب وقت ممكن؛ فسلامة الإنسان تظل أولوية، وتوفير مقومات السلامة في المناطق الصناعية مسؤولية تتكامل فيها متطلبات التنمية مع حماية الأرواح والممتلكات، وإن إنارة منطقة الطيب الصناعية تمثل خطوة مهمة نحو بيئة أكثر أماناً، وحركة تجارية أكثر انسيابية، ومستقبل تنموي يواكب تطلعات العاملين وأصحاب الأعمال والمرتادين".


إبراهيم بن حمد الهنائي


خليفة بن محمد الشماخي


سالم بن راشد الإسماعيلي


سامح بن سالم الشكيلي


صلاح بن سعيد العبري

منح وزارة الصحة شهادة إشادة شرفية ضمن «جوائز الاتحاد الدولي للمستشفيات»

مسقط- الرؤية

نالت سلطنة عُمان ممثلة بوزارة الصحة شهادة إشادة شرفية ضمن جائزة التميز في القيادة والإدارة، وذلك في إطار جوائز الاتحاد الدولي للمستشفيات (IHF) لعام ٢٠٢٦؛ خلال الكونغرس العالمي الـ٤٩ للمستشفيات، الذي تستضيفه هذا العام عاصمة كوريا الجنوبية "سيول"، عن مشاركتها بمشروع "تجربة المريض". وجاء هذا التكريم تقديرًا لجهود وزارة الصحة في تحسين تجربة المرضى والارتقاء بجودة الخدمات الصحية في سلطنة عُمان.

وتسلّمت الشهادة الدكتورة عبير بنت عبدالله المعمرية رئيسة فريق مشروع "تجربة المريض". وتلقت لجنة الجوائز هذا العام أكثر من ٧٥٠ مشاركة من ٣٨ دولة، موزعة على ٨ فئات، وتولى تحكيمها ٦٢ خبيرًا دوليًا، مما يضفي على هذا التكريم قيمة خاصة، ويعكس ثمرة الجهود الوطنية في تحسين جودة الرعاية الصحية.

وأكدت الدكتورة عبير المعمرية أن مشروع "تجربة المريض" يقوم على مفهوم أن المريض وأسرته شريكان في تخطيط الرعاية الصحية المقدمة وتطويرها وتقييمها، بما يضمن مواءمتها لاحتياجاتهما، مضيفةً أن المشروع شكّل خلال السنوات الماضية تحولاً نوعيًا في فلسفة الرعاية الصحية بسلطنة عُمان، إذ انتقلت المنظومة الصحية من التركيز على تقديم الخدمة إلى تبنّي نهج يضع تجربة المريض في صميم تطوير الرعاية الصحية، ومن قياس رضا المستفيدين إلى ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على التحسين المستمر.



وأشارت إلى أن أهمية هذه الشهادة تكمن في صدورها عن الاتحاد الدولي للمستشفيات، ضمن فئة القيادة والإدارة التي تُعنى بقدرة المؤسسات الصحية على إحداث أثر مؤسسي وتحقيق نتائج ملموسة، مبينة أن حصول الوزارة على هذا التقدير يؤكد أن التجربة العُمانية في مجال تجربة المريض باتت تحظى باعتراف دولي، مما يعزز مكانة سلطنة عُمان على الخريطة الصحية الدولية.

اليوم.. انطلاق أعمال «الملتقى الأدبي والفني» في صحار

مسقط- الرؤية

تنطلق، مساء اليوم الأحد، فعاليات الملتقى الأدبي والفني في نسخته الثامنة والعشرين لعام ٢٠٢٦، الذي تنظمه وزارة الثقافة والرياضة والشباب خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أكتوبر الجاري في ولاية صحار بمحافظة شمال الباطنة، تحت رعاية سعادة السيد سعيد بن سلطان بن يعرب البوسعيدي، وكيل وزارة الثقافة والرياضة والشباب للثقافة.

ويشهد الملتقى مشاركة ١٦٦ مشاركاً ومشاركة في مختلف المجالات الأدبية والفنية، في إطار جهود الوزارة لدعم الحراك الثقافي والفني، واكتشاف المواهب العُمانية وصقل قدراتها الإبداعية، وإتاحة الفرصة أمام المبدعين للتنافس وتبادل الخبرات، بما يسهم في إثراء المشهد الثقافي والفني في سلطنة عُمان.

ويتضمن الملتقى مسابقات في مجالات الشعر الفصيح والشعر الشعبي والقصة القصيرة، حيث تأهل ٦٠ مشاركاً ومشاركة، بواقع ٣٠ مشاركاً للفئة العمرية من ١٨ إلى ٣٤ عاماً، و٣٠ مشاركاً للفئة العمرية فوق ٣٤ عاماً، على أن يُعلن عن الفائزين بالمراكز الخمسة الأولى في كل مجال في ختام المنافسات.

وفي مجال الفنون التشكيلية، تأهل ٧٢ فناناً وفنانة من أصل ٢٩٦ مشاركاً للمنافسة بـ٨٤ عملاً فنياً، منها ٦٥ عملاً في الرسم والتصوير، و٦ أعمال تركيبية، و١٣ عملاً في النحت والخزف. كما تأهل ٢٢ فناناً وفنانة في مسابقة التصوير الضوئي «ملامح معمارية»، بإجمالي ٣٠ عملاً فنياً.

وفي مسابقة المونودراما، تأهلت ستة عروض مسرحية وهي «قبل أن تفتح الستارة»، و"اليوم التالي للحب"، و"سجل الأوراق المفقودة"، و"تمثال"، و"حبر وورق" فيما تأهل للمنافسة في مسابقة "غنائيات" ستة أصوات عُمانية، هي سلطان بن محمد السناني، ومنذر بن جمعة الحيود، وطيف بنت جمعة الحكمانية، وحمد بن خالد كوفان، وباسم بن محمد البلوشي، ومروان بن محمد بن درويش بيت ريحان.

ويصاحب الملتقى برنامج ثقافي وفني متنوع، يتضمن أمسية شعرية لشعراء محافظة شمال الباطنة، وقراءات حرة للمشاركين، وجلسات نقدية يقدمها أعضاء لجان التحكيم، إلى جانب ورش ثقافية متخصصة في مجالات الشعر الفصيح والشعر الشعبي والقصة القصيرة.

كما يشهد الملتقى إقامة ملتقى لرواد الفن التشكيلي، بهدف إبراز التجارب الفنية وتبادل الخبرات وتعزيز التواصل بين الفنانين، إلى جانب استضافة عدد من الكُتّاب والشعراء من داخل سلطنة عُمان وخارجها، بما يتيح فرصاً للحوار الثقافي وتبادل التجارب الإبداعية.


سعيد بن سلطان البوسعيدي

اقتصاديون لـ«الرؤية»: مركز عُمان المالي العالمي يعيد صياغة البيئة الاستثمارية ويفتح آفاق تصدير الخدمات المالية

- كشوب: نجاح المركز يرتبط بقدرته على تحويل الأنشطة المالية إلى فرص حقيقية للقطاع الخاص
- الطموح الأكبر يتمثل في تعزيز نصيب الاقتصاد الوطني من القيمة التي تنتجها الصناعة المالية الدولية
- العامري: التكامل بين الجهات التنظيمية والقطاعين الحكومي والخاص ضروري لنجاح عمل المركز
- إعداد خريطة للتخصصات المالية والاستثمارية الواعدة التي تستطيع السلطنة المنافسة فيها عالميا
- نحتاج إلى تأهيل الشركات العمانية للمشاركة في الأنشطة المالية الدولية
- تصميم عروض تنافسية تتناسب مع المؤسسات المالية سيكون أكثر فاعلية من نهج الاستقطاب الموحد

أكد مختصون اقتصاديون أن مركز عُمان المالي العالمي يمثل فرصة لتعزيز جاذبية السلطنة للاستثمارات الدولية وتنويع مصادر الدخل، مشيرين إلى أن نجاحه يرتبط بقدرته على خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وتوفير فرص عمل نوعية للعُمانيين، ونقل المعرفة، وتطوير القطاع المالي، في ظل المنافسة الإقليمية على استقطاب المؤسسات ورؤوس الأموال.




د. أحمد بن سعيد كشوب


د. خالد بن سعيد العامري

الرؤية- ريم الحامدية

ويرى الدكتور أحمد بن سعيد كشوب -محلل وكاتب اقتصادي- أن الأهمية الاستراتيجية لمركز عُمان المالي العالمي تتجاوز استقطاب رؤوس الأموال والمؤسسات الدولية، لتشمل بناء صناعة مالية متخصصة قادرة على توليد القيمة المضافة وتصدير الخدمات وتعزيز تنويع الاقتصاد الوطني، موضحا أن نجاح المركز يرتبط بقدرته على تحويل الأنشطة المالية إلى فرص حقيقية للقطاع الخاص العُماني ووظائف نوعية للكفاءات الوطنية، إلى جانب تطوير تخصصات تنافسية واضحة واستقطاب مؤسسات ذات أثر اقتصادي مضاعف.

ويقول كشوب إن إنشاء مركز عُمان المالي العالمي يمثل خطوة استراتيجية في مسار تطوير الاقتصاد العُماني وتعزيز ارتباطه بمنظومة المال والاستثمار الدولية، لافتا إلى أنه يعكس توجهًا استراتيجيًا يتجاوز استقطاب الاستثمارات نحو تطوير صناعة مالية متخصصة تسهم في إنتاج القيمة الاقتصادية وتعزيز حضور السلطنة في الأسواق العالمية.

ويضيف أن القيمة الاقتصادية الأهم للمركز تكمن في توسيع دور السلطنة من استقطاب رؤوس الأموال لتمويل المشروعات إلى المشاركة أيضًا في إنتاج الخدمات المالية والاستثمارية وإدارتها وتصديرها، إذ تشمل هذه الخدمات إدارة الأصول والثروات، وهيكلة الصفقات، وترتيب التمويل، وإدارة المخاطر، وتطوير الأدوات الاستثمارية، إلى جانب الخدمات المهنية والتقنية المرتبطة بها.

ويلفت إلى أن الأصول المالية الكبيرة التي تديرها مؤسسات مسجلة في المركز قد لا ينعكس حجمها بالضرورة على القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، في حين قد تحقق مؤسسات تدير أصولاً أقل أثرًا اقتصاديًا محليًا أكبر، إذا كانت تمارس من داخل السلطنة أعمال التحليل الاستثماري وإدارة المحافظ وهيكلة الصفقات واتخاذ القرارات الاستثمارية وتقديم الخدمات المالية المتقدمة، مؤكدا أن هناك تحولاً اقتصاديًا يستحق الاهتمام، يتمثل في انتقال سلطنة عُمان من الاستفادة من رأس المال المستثمر في اقتصادها إلى الاستفادة أيضًا من إدارة رأس المال المستثمر في اقتصادات وأسواق أخرى، وأن المؤسسات التي تتخذ من السلطنة قاعدة فعلية لأعمالها الإقليمية والدولية تستطيع توليد إيرادات من عملاء خارج السوق المحلية، بما يفتح آفاقًا لتصدير الخدمات المالية والمهنية وتنويع مصادر الدخل غير النفطي.

ويبيّن كشوب أن الطموح الاقتصادي الأوسع لمركز عُمان المالي العالمي يتمثل في تعزيز نصيب الاقتصاد الوطني من القيمة التي تنتجها الصناعة المالية الدولية، بحيث لا تكون السلطنة وجهة تتدفق إليها الاستثمارات فحسب، بل قاعدة تُدار منها الاستثمارات، وتُتخذ فيها القرارات المالية، وتُنتج وتُصدّر منها الخدمات المتخصصة، وأن ذلك يمكن أن يجعل المركز رافدًا نوعيًا للتنويع الاقتصادي وتعزيز مكانة سلطنة عُمان في الأسواق المالية العالمية.

ويقول إن أحد أهم معايير النجاح الاقتصادي لمركز عُمان المالي العالمي يتحدد بقدرته على بناء روابط حقيقية بين المؤسسات المالية الدولية والاقتصاد الوطني، مضيفاً أن استقطاب المؤسسات العالمية يمثل خطوة مهمة، لكن الأثر التنموي الأوسع يتحقق عندما تتحول أنشطتها إلى فرص أعمال وشراكات وخدمات متخصصة تستفيد منها الشركات والمؤسسات والكفاءات العُمانية.

ويذكر أن القانون أسند إلى هيئة المركز اختصاصات تشمل إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والخطط، وتسجيل المنشآت، والتنسيق مع الجهات الحكومية، والترويج للمركز عالميًا، كما أسند إلى هيئة تنظيم المركز مسؤولية تنظيم الخدمات المالية والمساندة، وحدد اختصاصات هيئة حسم المنازعات ومحاكم المركز، مشيرا إلى أن هذا التوزيع المؤسسي يتيح بناء منظومة متخصصة تجمع بين تطوير الأعمال والتنظيم وتسوية المنازعات، مع المحافظة على استقلال كل هيئة واختصاصاتها القانونية.

ويقول إنَّ الشركات العُمانية تختلف في أحجامها وقدراتها وجاهزيتها للمشاركة في الأنشطة المالية الدولية؛ فبعضها يمتلك الخبرات التي تؤهله للدخول مباشرة في شراكات متقدمة، بينما يحتاج بعضها الآخر إلى تطوير قدراته الفنية والمهنية، مضيفا أن توسيع مشاركة هذه الشركات يتطلب برامج تأهيل تتناسب مع مستويات جاهزيتها، وتساعدها على المنافسة في تقديم الخدمات القانونية والمحاسبية والاستشارية والتقنية، والمشاركة في إعداد الصفقات وتطوير الحلول المالية والاستثمارية، إلى جانب تحسين الحوكمة والإفصاح والهيكلة المالية وإعداد مشروعات قابلة للتمويل.

ويؤكد كشوب أن تعميق هذه المشاركة يتطلب توسيع مفهوم المحتوى المحلي ليشمل «المحتوى المحلي في الخدمات المالية والمعرفية»، بحيث يمتد من المشتريات والتوظيف إلى إنتاج الخدمات المتخصصة والمشاركة في الصفقات وتطوير الحلول الاستثمارية ونقل المعرفة، مشددا على أن هذا المفهوم ينبغي ألا يتحول إلى التزامات شكلية أو قيود على المؤسسات الدولية، بل إلى مسار لتطوير القدرات الوطنية وبناء شراكات تقوم على الكفاءة والجودة والمصالح الاقتصادية المتبادلة.

وفيما يتعلق بالكفاءات الوطنية، يوضح كشوب أن الفرصة لا تتمثل في زيادة أعداد الوظائف وحدها، بل في تطوير نوعيتها ومستوياتها المهنية، مبينا أن الصناعة المالية المتقدمة تحتاج إلى متخصصين في إدارة الأصول والثروات، والتحليل الاستثماري، والتمويل المؤسسي، وإدارة المخاطر والامتثال، والتقنية المالية.

ويشير إلى أهمية اقتران عملية استقطاب المؤسسات الدولية بمسارات مهنية متخصصة، تقوم على التدريب العملي، والشراكات مع الجامعات والمؤسسات المهنية، والتأهيل للشهادات المتقدمة ونقل الخبرات، بما يتيح للكفاءات العُمانية التدرج نحو الوظائف التخصصية والقيادية واكتساب قدرات تنافسية داخل السلطنة وخارجها.

ويبيّن أن المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٦/٨) وقانون المركز وفّرا أساسًا تشريعيًا ومؤسسيًا مهمًا لهذا التوجه، من خلال تحديد الأهداف والصلاحيات، وتنظيم هيئات المركز، وإرساء إطار متخصص لتنظيم الخدمات المالية والمساندة وحسم المنازعات، موضحا أن البيئة القانونية والتنظيمية تكتسب أهمية خاصة في المنافسة بين المراكز المالية الدولية، وأن قانون مركز عُمان المالي العالمي أرسى إطارًا متخصصًا لتنظيم الخدمات المالية والمساندة، وحدد اختصاصات هيئة المنازعات ومحاكم المركز، بما في ذلك نظر أنواع محددة من المنازعات المدنية والتجارية وغيرها وفق أحكام القانون.

وأكد أن تحويل هذه المقومات التشريعية إلى إجراءات واضحة وخدمات فعالة وسرعة في إنجاز الأعمال وتسوية المنازعات يمثل عاملاً مهماً في تعزيز ثقة المؤسسات المالية الدولية وترسيخ الميزة التنافسية للمركز، لافتا إلى أن وجود الإطار القانوني يمثل أحد مقومات النجاح، بينما تتطلب المنافسة الدولية تحويل هذه المقومات إلى فرص أعمال ومزايا اقتصادية فعلية.

ويرى أن تحديد المجالات التي تستطيع السلطنة المنافسة فيها يتطلب إعداد «خريطة للتخصصات المالية والاستثمارية الواعدة»، تستند إلى تحليل الطلب في الأسواق الإقليمية والدولية، وحجم الفرص المتاحة، والفجوات التي يمكن للمركز سدها بكفاءة، مؤكدا أن المجالات الجديرة بالدراسة قد تشمل تمويل التجارة الدولية وسلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية، وتمويل مشروعات الطاقة والصناعة والبنية الأساسية، وإدارة الأصول والاستثمارات المتخصصة.

كما يشدد كشوب على أن امتلاك مقومات اقتصادية في هذه القطاعات لا يعني تلقائيًا وجود ميزة تنافسية في الخدمات المالية المرتبطة بها، وأنه ينبغي اختبار الطلب والجدوى والقدرة على المنافسة قبل تحديد الأولويات، مضيفاً أنَّ التخصص التنافسي المدروس قد يكون أكثر فاعلية في المراحل الأولى من محاولة التوسع في جميع الأنشطة المالية، إذ إن المركز ليس مطالبًا بمنافسة المراكز المالية الراسخة في كل المجالات منذ البداية، وإنما ببناء حضور متميز في أنشطة محددة يمكن تطويرها والتوسع فيها بمرور الوقت.

وقال كشوب إن ترجمة هذه التخصصات إلى أعمال فعلية يمكن أن تتم من خلال إعداد «حزمة متكاملة من الفرص الاستثمارية والتمويلية القابلة للتنفيذ»، تعرض المشروعات واحتياجاتها التمويلية وهياكل الاستثمار المناسبة لها، وتحدد المؤسسات القادرة على المشاركة فيها.

ويوضح أنَّ أهمية هذه المبادرة تكمن في الانتقال من الترويج العام لمزايا المركز إلى تقديم فرص أعمال واضحة للمؤسسات المستهدفة، فالمؤسسة المالية الدولية تحتاج إلى معرفة طبيعة الصفقات التي تستطيع ترتيبها، والتمويل الذي يمكنها توفيره، والعملاء والأسواق التي تستطيع الوصول إليها من خلال وجودها في السلطنة، مضيفا أن هذا التوجه يكتمل باتباع نهج «الاستقطاب الانتقائي للمؤسسات المالية المحورية ذات الأثر المضاعف»، بحيث يتجاوز الاهتمام من زيادة أعداد التراخيص إلى جذب المؤسسات القادرة على توليد الصفقات وتوسيع شبكة الأعمال والخدمات.

ويشير إلى أن هذه الفئات يمكن أن تشمل بنوك الاستثمار الدولية، ومديري الأصول والصناديق، ومقدمي خدمات الحفظ والإدارة، والمؤسسات المتخصصة في التأمين والخدمات المهنية، وفقًا للتخصصات التي يختارها المركز، مبينا أن دوافع المؤسسات والمستثمرين تختلف؛ فالبنوك الاستثمارية تبحث عن فرص ترتيب الصفقات والتمويل، ومديرو الأصول يهتمون بالمنتجات الاستثمارية وقاعدة المستثمرين والخدمات المساندة، بينما تركز المكاتب العائلية والمؤسسات المعنية بإدارة الثروات على حماية الحقوق والاستقرار المؤسسي وجودة الخدمات.

وأكد أن تصميم عروض تنافسية تتناسب مع احتياجات كل فئة سيكون أكثر فاعلية من اتباع نهج استقطاب موحد، مضيفا أن التحقق من النتائج يستحق أن يكون جزءًا من أدوات متابعة تطور المركز، من خلال «منظومة سنوية لقياس الأداء والأثر الاقتصادي» تستند إلى خط أساس ومستهدفات مرحلية، وتميز بين جاهزية التشغيل وحجم النشاط المالي والقيمة المضافة المتحققة للاقتصاد الوطني.

كما يؤكد أن التقييم ينبغي أن يقيس الإيرادات والقيمة المضافة المتولدة محليًا، وفرص الأعمال والوظائف المتخصصة، مع التمييز بين الأثر المباشر لأنشطة المركز والأثر غير المباشر الذي يسهم في تحقيقه بالتكامل مع مؤسسات الاقتصاد الوطني، لافتا إلى أهمية مراعاة الطبيعة المرحلية لنتائج المركز؛ فبعض المؤشرات، مثل جاهزية التشغيل واستقطاب المؤسسات وبدء الأنشطة، يمكن أن تظهر خلال السنوات الأولى، بينما تحتاج نتائج أخرى، مثل بناء السمعة الدولية وتطوير التخصصات المالية وتراكم الخبرات، إلى فترة أطول حتى تتضح آثارها.

ويرى كشوب أنَّ الاختبار الحقيقي لنجاح مركز عُمان المالي العالمي يكمن في قدرته على تحويل حضوره المؤسسي إلى أعمال مالية واستثمارية فعلية، وتحويل تلك الأعمال إلى قيمة مضافة مستدامة للاقتصاد الوطني، مشددًا على أن المكانة الدولية لا يصنعها عدد المؤسسات المسجلة وحده، وإنما نوعية الأنشطة التي تمارسها، والفرص التي تخلقها، والأثر الاقتصادي الذي تتركه.

من جانبه، يؤكد الدكتور خالد بن سعيد العامري، رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية، أن إنشاء مركز مالي عالمي في سلطنة عمان يمثل نظاما اقتصاديا شاملا يجاوز مفهوم الإضافة القطاعية البحتة، ليعيد صياغة البيئة الاستثمارية برمتها.

ويوضح أنَّ المأمول من هذا المركز هو بناء بيئة تشريعية وتنظيمية مرنة ومحفزة تضاهي المراكز المالية العالمية الكبرى، مما يسهم في تقليص الاعتماد التدريجي على القطاعات التقليدية كالنفط والغاز، ورفع مساهمة الأنشطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي عبر استقطاب المصارف الدولية، وصناديق الثروة، وشركات التأمين وإعادة التأمين، والتكنولوجيا المالية، وتحويل سلطنة عُمان إلى بوابة مالية إقليمية تربط أسواق الشرق الأوسط بأسواق آسيا وأفريقيا.

وفي سياق تعليقه على التحديات المستقبلية، يشير إلى أنَّه في ظل المنافسة الإقليمية المحتدمة، لن تتوقف القدرة على جذب الاستثمارات عند حدود الحوافز الضريبية فحسب، بل ترتكز على منظومة متكاملة تتضمن استقراراً تشريعياً وقضائياً متمثلاً في إنشاء محاكم متخصصة ذات معايير دولية، وبنية أساسية رقمية متطورة تضمن سهولة وسلاسة تأسيس الأعمال وتخارجها، بالإضافة إلى الربط العضوي بالقطاع المحلي لضمان عدم انعزال المركز، وذلك عبر إلزام المؤسسات المالية الكبرى بالشراكة مع مزودي الخدمات المحليين في قطاعات الاستشارات، والقانون، وتقنية المعلومات، وتمكين ريادة الأعمال عبر تأسيس صناديق رأس مال جريء وحاضنات أعمال تستهدف دعم الشركات العمانية الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في السلاسل المالية العالمية.

ويبيّن رئيس الجمعية الاقتصادية العمانية أن قياس الأداء الاقتصادي الفعلي للمركز سيستند إلى مؤشرات رئيسية واضحة خلال السنوات الثلاث إلى الخمس الأولى، أبرزها حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بالتركيز على تدفقات رؤوس الأموال النوعية الداخلة عبر المركز، وليس الاكتفاء بعدد التراخيص الصادرة، بالإضافة إلى فرص العمل النوعية من خلال قياس نسبة توطين الوظائف القيادية والفنية المتقدمة المتاحة للكوادر العمانية، وعدد برامج التأهيل والتدريب المتميزة التي توفرها المؤسسات العاملة، وكذلك نقل المعرفة والابتكار من خلال عدد التشريعات والمنتجات المالية المبتكرة التي تم تطويرها واختبارها محليا، أضف إلى ذلك المساهمة في الناتج غير النفطي بقياس النسبة المئوية لنمو القيمة المضافة لقطاع الأنشطة المالية والخدمات المهنية المرتبطة بالمركز، ودورها في تعزيز حصيلة الصادرات الخدمية لسلطنة عمان.

كما يؤكد العامري أن نجاح مركز عمان المالي العالمي يتطلب تكاملا تاما بين الجهات التنظيمية والقطاعين الحكومي والخاص، بما يضمن تحقيق المستهدفات الوطنية المنشودة ورؤى التنمية الشاملة.



هنا لندن.. قراءة في مضامين النطق السامي

د. محمد بن خلفان العاصمي

زيارةُ دولة قام بها مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى المملكة المتحدة، بدعوة من جلالة الملك تشارلز الثالث ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشماليةٍ ورئيس الكومنولث، هي من تلك الزيارات التي تظل مُسطرَّة في تاريخ العلاقات بين الدول، تتناقلها الأجيال كأحداث مفصلية ساهمت في ترسيخ علاقة ممتدة بين البلدين منذ مئات السنين؛ إذ حظي جلالة السلطان المعظم- أعزه الله- باستقبال مهيب يليقُ بفخامة وجلال عُمان وسلطانها المُفدّى، وحفاوة تعكس عمق العلاقة التي جمعت البلدين واستمرت على مدى عقود طويلة.

وفي مأدبة العشاء التي أُقيمت تكريمًا لجلالة السلطان المعظم، ألقى جلالته خطابًا تاريخيًا استعرض فيه جوانب مختلفة تجمع البلدين. وهذا الخطاب حمل مضامين كثيرة في طياته، ويمكن قراءة الكثير من التفاصيل بين كلمات الخطاب العميق فكرًا ومضمونًا، كما أن هناك رسائل كثيرة تضمنها هذا الخطاب يمكن قراءتها من خلال هذه السطور التي سوف نستعرض فيها أهم ما ورد في خطاب جلالة السلطان المعظم.

استهل جلالة السلطان المعظم كلمته بالتطرق إلى العلاقة التاريخية بين البلدين، ودور التجار والبحارة في ترسيخ هذه العلاقة التي نشأت في ظروف زمانية هامة خلال القرن السابع عشر؛ حيث لعب موقع الإمبراطورية العُمانية الجغرافي دورًا هامًا في نسج خيوط هذه العلاقة، وهو ما جعل منها مركزًا تجاريًا عالميًا يربط بين الشرق والغرب، وازدهرت موانٍ مسقط وصحار وصور وظفار في تلك الفترة التاريخية، وتوجت هذه العلاقة بإبرام اتفاقية الصداقة بين الإمبراطوريتين في عام ١٧٩٨، معاهدة نصت على "أن تبقى العلاقة بين البلدين ثابتة مدى الدهر إلى أن تقضي الشمس والقمر دورتهما"، وفي هذه العبارة دلالة واضحة جدًا أن هذه العلاقة وجدت لتبقى مدى الحياة.

هذه النبذة التاريخية والاستعراض التاريخي في خطاب جلالته، يحملان الكثير من الرسائل التي تعكس عمق العلاقة بين دولتين تأسست على مبدأ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة في سياق متكافئ من القوة والمكانة بين الدول الكبرى في تلك الحقبة الزمنية، واختارت الدولتان أن تظل هذه العلاقة مستمرة مدى التاريخ وفق هذا السياق، وتطورت من بدايتها إلى أن بلغت ما بلغته اليوم من تعاون اقتصادي في مجالات الاستثمار والطاقة والخدمات اللوجستية والتجارة الحديثة، مقدمة نموذجًا عالميًا في نوع الشراكات الاستراتيجية التي تجمع الشعوب.

إنّ عوامل نجاح واستمرار هذه العلاقات يرتبط بشكل مباشر بقيادة الدولتين، وهو ما أشاد به جلالة السلطان، الذي أكد أن هذه العلاقة ممتدة ما تعاقبت الشمس والقمر، في رسالة واضحة أن الشراكة بين البلدين لا نهاية لها ولا يوجد شك حولها وغير قابلة للتقلب والتأثر بالمعطيات والأحداث التي تحدث في العالم.

بعد ذلك، تطرق جلالة العاهل المفدى إلى الدبلوماسية العُمانية، وهي القوة التي امتلكتها سلطنة عُمان نتيجة نهجها ومبادئها وقيمها السياسية التي آمنت بها؛ حيث أشار جلالة السلطان المعظم إلى أن عُمان اختارت الإصغاء؛ حيث وجدت فيه قوة أكبر من قوة الجيوش، وهنا تتجلى قيمة الإدراك الاستراتيجي لأهمية السياسة في إدارة العلاقات الدولية؛ إذ قامت سياسة سلطنة عُمان على احترام جميع الدول وعدم التدخل في شؤونها وأن الحوار والتفاهم والتعاون هي الأسس التي يجب ان تقوم عليها العلاقات بين الدول، وان السلام هو الطريق الوحيد الذي يجب أن تسلكه الشعوب في علاقاتها، وقد جنبت هذه السياسة سلطنة عُمان الوقوع في الصراعات، حتى غدت محل ثقة العالم والملاذ الذي تلجأ اليه الدول المتنازعة.

ليس ذلك فحسب؛ بل إن قيادة هذا البلد عُرفت بحكمتها وحُسن قراءتها للأحداث ومآلاتها، فبات العالم يتهافت طلبًا للمشورة والرأي، وهُنا تبرُز أهمية الإصغاء وقوته؛ حيث يعطي الإنسان فرصة للفهم والتفكير بعيدًا عن ضجيج الأحداث وصخب المواقف. ولذلك كانت عُمان حاضرة في كل أزمة ليس بمشاركة الضجيج؛ بل بالإصغاء الذي يمنح القوة حين تكون طرفًا في الحل لا في المشكلة، هذا الإصغاء الذي يعني أن نفهم الآخرين دون أن نفقد استقلال قرارنا، وأن نحاورهم دون أن نتنازل عن ثوابتنا، وأن نبحث عن نقاط الاتفاق دون أن نتجاهل نقاط الاختلاف.

ومن هنا ندرك أن الإصغاء يمنح سلطنة عُمان فرصة لفهم مختلف الأطراف المتنازعة، والمحافظة على قنوات الاتصال بينها، والبحث عن مساحات مشتركة للتفاهم تنهي الخلافات، مع احتفاظها باستقلالية قرارها الوطني الذي لا تقبل التدخل فيه، ولا تمنح أسبابًا لذلك، لذلك فإن القوة التي أشار إليها جلالة السلطان في خطابه هي قوة التأثير بالحكمة، لا الإكراه، وقوة الوصول إلى العقول، لا إخضاعها، وقوة تقريب المواقف لا توسيع الخلافات.

يمضي جلالة السلطان في خطابه ليتناول نموذجًا آخر من العلاقات التي تجمع الشعوب، تلك العلاقات التي تُنشئ حالة من التوأمة الفكرية والثقافية والاقتصادية بين دول ترى العالم من خلال منظور مشترك يراعي مصالح الدولتين. والمتتبع لمجالات التعاون المشترك بين البلدين يدرك مدى الارتباط الوثيق بينهما؛ فقد كان للمملكة المتحدة دور رئيس في اكتشاف النفط والغاز في سلطنة عُمان في منتصف القرن الماضي؛ حيث أسفرت أعمال التنقيب والاستكشاف عن طريق الشركات البريطانية الرائدة إلى اكتشاف النفط بكميات تجارية، هذه الاكتشافات التي نقلت سلطنة عُمان إلى مستقبلها الاقتصادي الذي نراه اليوم، ليستمر هذا التعاون ويتطور في مجالات الطاقة المختلفة، والصناعات المرتبطة به والاستثمار فيه وفي مجالات أخرى عديدة.

كما كان للتبادل الثقافي والتعليمي حضور حين ساهمت الجامعات البريطانية في تأهيل وتطوير معارف ومهارات الشباب العُماني؛ حيث التحق الكثير من الطلبة العُمانيين بهذه الجامعات العريقة والمتفردة، والتي ساهمت بما قدمته من معارف في مسيرة التنمية في سلطنة عُمان. لقد أبرز جلالة السلطان هذا المجال من التعاون بين البلدين في خطابه، مشيرًا إلى أنه أحد الذين درسوا في المملكة المتحدة مكتسبًا معرفة وثقافة مرتبطة بالإرث الثقافي الانجليزي، وهذه اشارة لافته وعميقة تزيد من قيمة هذا التعاون، وتمنح العلاقة بين البلدين تقاربًا كبيرًا، خاصة عندما يكون هذا التقارب مرتبطا بالفكر والثقافة والتقاليد المعرفية. هذا التعاون ليس على مستوى الابتعاث فقط؛ بل امتد للاستفادة من الخبرات التعليمية الإنجليزية الكبيرة في تطوير منظومة التعليم العام والعالي من خلال استقدام الخبرات ونقل الأفكار وإنشاء المؤسسات التعليمية في البلدين، ولقد أسهم هذا التوجه في رفع مستوى منظومة التعليم والبحث العلمي والابتكار وتطوير المهارات الوطنية.

إنّ إعلان جلالة السلطان المعظم أن صاحب السمو الملكي الأمير ويليم أمير ويلز، وصاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد، سوف يشرفان على الجمعية البريطانية العُمانية، يمثل قيمة مضافة لهذه الشراكة؛ وذلك من خلال إسناد مسيرة الصداقة بين الطرفين للجيل الجديد من العائلة الحاكمة في البلدين الصديقين ترسيخًا لفكرة الاستمرارية الأبدية لهذه العلاقة، ورغبة في أن تسير هذه الاجيال على نفس النهج، وبما يلبي طموح الشباب والأجيال الجديدة في البلدين.

وفي المجال العسكري، نرى أن العلاقة التاريخية بين البلدين العظيمين منذ مراحلها الأولى شهدت تنسيقًا في المواقف السياسية والرؤى العسكرية، فقد عملتا على تعزيز منظومة الأمن والدفاع والشراكة الاستراتيجية في مجال التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات والتسليح؛ حيث ساهمت المؤسسات العسكرية البريطانية في تأهيل القيادات العسكرية والأمنية العُمانية، وتبادل الخبرات بين الجانبين. وتمثل المدرسة العسكرية والامنية البريطانية قيمة متفردة بين دول العالم منذ قرون والى هذا اليوم.

ومن خلال التنسيق المشترك بين الجانبين، استفادت الدولتان بشكل فعّال، خاصة في مواجهة الأزمات العالمية وربما الأزمة الأخيرة خير مثال، مع احتفاظ كل دولة بقرارها السيادي وتوجهاتها السياسية والأمنية والعسكرية، في إطار الاحترام المتبادل والتقدير لذلك.

وقد اختتم جلالة السلطان خطابه بالتأكيد على أهمية الصداقة بين البلدين واستمرارها للأجيال المقبلة، في سياق تطرق فيه إلى أن اهتمام الملك تشارلز الثالث بقضايا الشباب وحماية البيئة والحوار بين الأديان هي توجهات تتوافق مع روية جلالته للعالم؛ حيث يرى جلالته أهمية الاستثمار في الشباب الذين هم وقود المستقبل للأوطان، هذا الاستثمار يتمثل في تسليحهم بالعلم والمعرفة الحديثة خاصة في مجالات التقنيات الرقمية والتكنولوجيا الحديثة، وتسخير الإمكانات المادية لهم، وحمايتهم من الأفكار المتطرفة وتثقيفهم بتاريخ أممهم وعراقتها.

إنّ رؤية جلالة السلطان للمستقبل تنطلق من خلال إعلاء القيم الإنسانية وحماية الإنسان من الأفكار السلبية، واهمية الحوار كمنطلق إنساني للتواصل والتقارب الحضاري بين الشعوب؛ إذ شدد جلالته على أهمية حوار الاديان خاصة في هذا الوقت الذي يشهد تشويهًا متعمدًا واستغلالاً للخطاب الديني لمآرب غير مستقيمة تسببت في صراعات بين شعوب العالم، ومحاولة اقصاء الاخر، في وقت يحتاج فيه العالم إلى التعايش والتسامح وقبول الآخر وتقبل الاختلاف وهي الرسالة التي نزلت بها الرسالات السماوية جمعاء.

لقد حمل خطاب جلالة السلطان المعظم مضامين عميقة يمكن استخلاصها والعمل على جعلها نهجًا ونموذجًا للعلاقات الدولية وكيفية استثمارها في صياغة المستقبل، ولا بُد من الانتباه إلى أن هذه الزيارة هي حلقة في سلسلة طويلة من تاريخ قائم على مصالح مشتركة وروابط بين بلدين عريقين كان منطلق تحالفهما التكافؤ والتكامل والتفاهم والتعاون، وإدراك كل منهما ما لدى الطرف الآخر من عناصر قوة مُهمة لمثل هذه العلاقات.

وقع الزيارة التاريخية السامية



د. صالح الفهدي

لَم تكن زيارةً عابرةً، بل تاريخيَّةً بمعنى الكلمة؛ تلك الزيارة التي قامَ بها حضرة صاحَب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد -حفظه الله ورعاه- إلى المملكة المتحدة؛ بدعوة من الملك تشارلز الثالث، وقد حظيتْ الزيارة بالمراسم الاستثنائية الفخمة، والكلمات التاريخية، والأوسَمة الرفيعة، والبرنامج المعَد بدقّة متناهية كما تقتضي المراسم الملكيَّة التقليديّة عبر تاريخها الطويل.

وقد كان لافتًا تلك العبارة التي تضمَّنتها كلمة جلالته في ضيافة الملك تِشارلز حين أشار إلى الوثيقة التي أُبرمت بين البلدين سلطنة عُمان وبريطانيا بقوله: "وقد توطّدت هذه العلاقة العريقة في وثيقة رسميّة عام ١٨٠٠، حين أبرمت سلطنةُ عُمان وبريطانيا العظمى معاهدة على أن 'تظل الصداقة بين الدولتين ثابتة مدى الدّهر، إلى أن تقضي الشمس والقمر مسيرة دورتهما'؛ وبالرغم من مُضي أكثر من مائتين وعشرين عامًا، ولا تزال الشمس والقمر يدوران في فلكهما، فإن تلك الصداقة ثابتة، راسخة لا تتزعزع".

بل إنَّ جلالة السُّلطان- أيَّده الله- قد أشار إلى اتفاق أسبق عن الاتفاقية بنحو ١٥٠ عامًا، تمَّ في عصر اليعاربة وذلك عام ١٦٤٧م حين قال: "ولا تقتصر جذور هذهِ العلاقة على ذلك، بل تمتدّ إلى اتفاق أُبرم في وقت مبكر يعود إلى عام ١٦٤٧، قبل أن تُوقّع اتفاقيات رسمية بين الحكومتين بزمن طويل. ولم يكن هذا الاتفاق المبكر مع الحكومة البريطانية فحسب، بل مع تجَّار مدينة لندن وتمثّلهم شركة الهند الشرقية البريطانية. وقد منحها هذا الاتّفاق امتيازات تجاريّة ميسَّرة، وأتاح الوصول إلى الموانئ العُمانية ولم تكن هذه المرة الأخيرة التي يبادر فيها القطاع الخاص".

وقد أشاد الملك تشارلز الثالث بالعلاقات التاريخية الوثيقة بين البلدين، وبالصفات النبيلة، والروح التاريخية للتسامح واللطف التي يتمتع بها الشعب العُماني، ولم يكن من كلام يعزُّ على العُمانيين أعظم من تطرّق الملك تشارلز الثالث إلى إشادة النبي صلى الله عليه وسلم، فقد حرص الملك على أن يقتبس الحديث الشريف المأثور وأن يُلقيه باللغة العربية: "لو أنَّ أتيت أهل عُمان ماَ سبُّوك ولا ضربوك"، كما أشاد بالمنهج السياسي العُماني، مثنيًا على الجهود الدبلوماسية التي تبذلها السلطنة ودورها في السعي لتحقيق السلام وتهدئة النزاعات في منطقة الشرق الأوسط.

لقد توِّجت الزيارة التاريخية بمنح الملك تشارلز الثالث وسام الجارتر العريق (Order of the Garter) لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله- وهو وسام الفارس الأعظم، الذي يُعدّ من أقدم وأعرق الأوسمة الملكية في بريطانيا، ويتبع الأسرة الملكية البريطانية مباشرة وليس الدولة؛ حيثُ يُمنح للأصدقاء المقربين للتاج البريطاني. واللافت أنَّه استحدث عام ١٣٤٨م (أي منذ ٦٧٨ عامًا)، ويُعدُّ وسامًا نادرًا للغاية؛ إذ لم يُمنح منذ تأسيسه لقادة دول في العالم سوى لـ٩ قادة فقط، ويُعتبر جلالة السلطان هيثم بن طارق، هو الحاكم العربي الوحيد الذي يحصل عليه.

إنَّ الاحتفاء بحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظّم في قلعة ويندسور، واستقباله من قبل الملك تشارلز الثالث، يتجاوز حدود المراسم الدبلوماسية التقليدية؛ إذ يحمل دلالات رمزية وحضارية لها أثرها ووقعها في وجدان العُمانيين من حيث شعورهم بالفخر بوطنهم، والاعتزاز بقيادتهم، والثقة بمكانة دولتهم في المجتمع الدولي؛ فحين يرى العُماني سلطانه وهو يحظى باستقبال ملكي في واحدة من أعرق القلاع الملكية في العالم، فإن شعوره بالفخر لا يرتبط بشخص السلطان وحده، بل يمتد إلى الوطن الذي يمثله، ويكتسب هذا الشعور عمقًا أكبر حين يُستحضر تاريخ عُمان البحري والتجاري، وإسهام بحارتها وتجارها في التواصل الحضاري عبر المحيط الهندي، وتُذكّر رموزها الثقافية وأخلاق أهلها في خطاب ملكي رسمي.

ولا شكَّ أن سماع العُماني للإشادة بتاريخ وطنه وإسهاماته على لسان ملك دولة عريقة، وفي زيارة تاريخية رفيعة، يعزِّزُ من شعور العِراقة التاريخية لدى العُمانيين، ويذكرهم بأن بلادهم تمتلك إرثًا حضاريًا، وشخصية مستقلة، وحضورًا تاريخيًا ممتدًا.

إن هذه الزيارة تسهم في تعميق الاعتزاز بالهوية العُمانية من جوانب متعددة؛ فهي تجدد الوعي بالجذور الحضارية التي تشكلت عبر التاريخ، وتؤكد أن عُمان استطاعت التواصل مع شعوب العالم والانفتاح على الحضارات مع المحافظة على خصوصيتها.

كما أتاحت هذه الزيارة إبراز هَيبة الإنسان العُماني، وتقاليده الراسخة متمثلًا ذلك في السمت العُماني الذي هو في الأساس منظومة تقاليدَ عُمانية عريقة يلتزمُ بها العُمانيون، وتظهرُ في وقارهم وحُسن هيئتهم، ولم يكن ذكر جلالته أنَّه ألفَ "التوقيت الإنجليزي" أمرًا مُستغرَبًا؛ فذلك ما يتوافقَ مع الشخصية العُمانية التي تحترمُ الآخر، وتقدِّره، وتلتزمُ بالمواعيد.

وزيارة تاريخية كهذه تعزِّز شعور العُماني بالانتماء إلى دولة ذات تاريخ عريق، ومؤسسات وتقاليد راسخة، ويذكر المواطن بأن الاعتزاز بالوطن لا يقتصر على الرموز والمناسبات، بل يتجسَّد في صون منجزاته والإسهام في تقدمه، ومن هُنا تبرز أهمية نقل دلالات الزيارة إلى الناشئة والشباب، وتعريفهم بتاريخ عُمانَ البحري والدبلوماسي والثقافي؛ ليدركوا أن الانفتاح على العالم لا يعني الذوبان فيه، وأن تعلُّم اللغات واكتساب المعرفة لا يتعارضان مع التمسك باللغة العربية والخصوصية الثقافية.

لم تكن الزيارة التقاءً بين صاحبي الجلالة وحسب، وإنَّما التقاءٌ بين التاريخ العُماني المجيد، والتاريخ البريطاني العريق، وهو التقاءٌ كذلك بين الثقافتين العُمانية والبريطانية، في مشهد يعكس علاقات حضارية "ضاربة بجذورها في عمق التاريخ" كما قال جلالتهُ خلال لقاء رئيس وزراء المملكة المتحدة.

إنَّ العُماني وهو يُتابعُ هذه الزيارة التاريخية ومراسمها التقليدية، وما حفلت به من برنامج فخم ليشعرُ بالفخر في نفسه، وَالامتنانَ لأسلافه الذين كافحوا وناضلوا من أجلِ بناء وطنهم، وتحمَّلوا المخاطر لينفَتحوا على العالم، ويوثقوا العلاقات الودية القائمة على التفاهم والسلم والمصالح المشتركة.

ومن نافلة القول إنَّ الهوية الواثقة لا تخشى الانفتاح على العالم؛ بل تتعلم من الآخرين دون أن تفقد كيانها، وتحترم ثقافاتهم دون أن تنتقص من ثقافتها، وتنفتح على الحضارات مع المحافظة على ثوابتها، وهكذا كان العُمانيُّ دائمًا يؤثِّرُ على الآخرين، ويتأثَّر في حدود ما ينمِّي هويَّتهُ، ويضيفُ إلى تاريخهَ.

وبهذا تبرزُ القيمة الوطنية الكبرى في هذه الزيارة التاريخية وذلك فيما يستشعره العُمانيُّ من اعتزاز بنفسه، ووعي بعمق هويته؛ الأمر الذي يزيدهُ مسؤوليَةً تجاهَ وطنه، فقد رأى كيف أنَّ ما تقدَّم في الماضي من بناء للأسلاف قد أثمرَ للحاضر علاقات متينَة مع دول عريقة، ورأى الاحتفاءَ العظيم بوطنَه وسلطانه متمثلاً لا في مراسم قلعَة ويندسور وحدها، ولا في حَي المَال والأعمال بلندن؛ بل وفي كثير من الوسائل الإعلامية العالمية التي تناولت الحدث؛ إشادةً بالعُمانيين وما يختطهُ وطنهم من منهجٍ سياسيٍّ مُتعقلٍ ووَازنٍ.

عُمان وبريطانيا.. التاريخ يصنع فرص الاستثمار



فايزة سويلم الكلبانية
faizaalkalbani1@gmail.com

بين زخات الرذاذ البريطاني الرقيق، وعلى وقع المراسم الملكية المهيبة التي مزجت عراقة التاريخ برمزية الحاضر، استقبل جلالة الملك تشارلز الثالث حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم في قلعة ويندسور، في زيارة دولة تجاوزت مشهد الاستقبال الفخم إلى رسائل سياسية واقتصادية واستراتيجية ترسم ملامح مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين؛ ففي هذا المكان العريق؛ حيث تستحضر القلاع التاريخية والعربات الملكية هيبة التقاليد البريطانية، استعاد البلدان حكاية صداقة امتدت عبر قرون، ليفتحا معًا صفحة جديدة عنوانها الاستثمار والتكنولوجيا والتجارة، وتحويل العلاقات التاريخية إلى فرص اقتصادية ملموسة تخدم تطلعات البلدين.

كان المشهد مهيبًا؛ حرس الشرف، والتحية المدفعية، وعزف السلام السلطاني العُماني، قبل أن تنطلق العربات الملكية عبر شوارع ويندسور نحو القلعة التاريخية، وسط المطر الذي أضفى على المشهد طابعًا جماليًا آسرًا. وإلى جانب جلالة الملك تشارلز الثالث، حضرت جلالة الملكة كاميلا، والأمير ويليام، والأميرة كاثرين أميرة ويلز، في استقبال عكس مكانة الزيارة ورمزيتها.

وفي قاعة سانت جورج بقلعة ويندسور، انتقلت الزيارة من لغة المراسم إلى لغة التاريخ والثقافة؛ حيث استحضر جلالة الملك تشارلز الثالث الشعر العُماني والحديث النبوي الشريف في وصف أخلاق أهل عُمان، فيما استعاد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم معاهدة الصداقة لعام ١٨٠٠، التي عبّرت عن دوام الصداقة ما دامت الشمس والقمر في دورانهما. وبين الكلمات، حضرت الدعابة الراقية؛ فأشار جلالة الملك تشارلز الثالث إلى السبق البحري للعُمانيين في التجارة عبر المحيط الهندي، بينما استعاد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ذكرياته مع الالتزام البريطاني بالمواعيد. كانت الرسالة واضحة: تاريخ مشترك يمنح العلاقة عمقها، لكنه لا يغني عن تجديدها بما يواكب تحديات العصر.

ومن ويندسور، انتقل ثقل الزيارة إلى داونينغ ستريت؛ حيث عقد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم مباحثات مع رئيس الوزراء البريطاني آندي بيرنهام، تناولت تعزيز التجارة والاستثمار والتعاون الدفاعي والأمني، وسبل توسيع المنافع الاقتصادية المتبادلة. ولم تكن هذه المباحثات مجرد تأكيد للرغبة في التعاون؛ فقد ارتبطت بحزمة من الاتفاقيات والمبادرات التي تضع الاستثمار والتكنولوجيا في قلب الشراكة العُمانية البريطانية.

وتبرز المكاسب الاقتصادية في الإعلان عن استثمارات جديدة، إلى جانب اتفاق لتعزيز تدفقات الاستثمار في الاتجاهين، استكمالاً لشراكة الاستثمار السيادي القائمة بين البلدين. ويستهدف التعاون قطاعات حيوية تشمل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والمعادن الاستراتيجية، والفضاء، والرعاية الصحية، والخدمات المالية. وهي مجالات تتقاطع مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، ولا سيما تنويع مصادر الدخل، واستقطاب الاستثمارات النوعية، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

وفي صدارة المشهد الاقتصادي، يبرز مشروع إنشاء مركز واسع النطاق لبيانات الذكاء الاصطناعي في صلالة، بالتعاون مع شركة «يامنة» البريطانية التأسيس. ومن المتوقع أن تتجاوز استثمارات المرحلة الأولى من المشروع مليار جنيه إسترليني؛ بما يجعله من أبرز المشروعات الرقمية المطروحة ضمن الشراكة. ولا تقتصر أهميته على حجم الاستثمار؛ إذ يمكن للبنية الأساسية المتقدمة للبيانات أن تعزز مكانة سلطنة عُمان في الاقتصاد الرقمي، وتفتح آفاقًا لاستقطاب استثمارات مرتبطة بالحوسبة والذكاء الاصطناعي والخدمات التقنية. كما يُتوقع أن يسهم المشروع في توفير أكثر من مئة وظيفة عالية المهارة في المملكة المتحدة عبر تصدير الخبرات البريطانية، وفق الإعلان الحكومي البريطاني.

وإلى جانب ذلك، أعلنت مؤسسة تمويل الصادرات البريطانية رفع قدرتها التمويلية للصادرات إلى سلطنة عُمان إلى ما يصل إلى ٧ مليارات جنيه إسترليني، في خطوة يُنتظر أن توسّع قدرة الشركات البريطانية على تمويل مشروعاتها وصفقاتها في السوق العُمانية، وتدعم فرص التجارة والاستثمار.

وامتدت الاتفاقيات إلى التعاون الفضائي، وتوظيف الذكاء الاصطناعي بصورة مسؤولة في التعليم، وتعزيز الأمن البحري وتبادل المعلومات، إلى جانب استئناف برنامج تشيفنينغ للمنح الدراسية في عُمان، مع فتح باب التقديم اعتبارًا من أغسطس ٢٠٢٧. كما تناولت المباحثات أهمية ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، بما يحمله ذلك من تأثير مباشر في سلاسل الإمداد والتجارة العالمية.

ما سيبقى من الزيارة لا يقتصر على المطر والعربات الملكية أو الكلمات المتبادلة؛ بل يمتد إلى سؤال اقتصادي أكثر أهمية: كيف تتحول هذه الاتفاقيات إلى مشروعات منفذة، وفرص عمل، ونقل للمعرفة، وقيمة مضافة للاقتصاد العُماني؟ هنا تحديدًا تكمن أهمية الزيارة؛ فالصداقة التي صمدت أمام اختبار الزمن تدخل مرحلة تُقاس فيها نتائجها بما تحققه من استثمارات وفرص وشراكات مستدامة للأجيال القادمة.

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

1 بكل بساطة — ريتّا دار

2 يَزْجَن.. حين بنت الصحراءُ الجزائرية حصنًا للحياة — زاهر بن سيف بن سلطان المسكري

3 الملك تشارلز ودلالات الاستشهاد بقصيدة ابن شيخان خلال الترحيب بجلالة السلطان — أ.د. رياض عثمان

4 بنك نزوى.. تراجع الأرباح واختبار الخيارات الاستراتيجية — د. علي بن أحمد العيسائي

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

نجاح الدبلوماسية الاستثمارية العمانية

عندما نتحدث عن السياسة الخارجية العُمانية فإننا نتحدث دائماً عن نجاح الدبلوماسية السياسية ودورها الفاعل في إيجاد حلول للصراعات التي تشهدها المنطقة أو يشهدها العالم، لكن هناك مسارات أخرى للدبلوماسية العمانية تتحقق فيها نجاحات كبيرة أيضا.

ومن بين هذه المسارات الدبلوماسية الاستثمارية من خلال قيادة التحالفات الاستثمارية عبر جهاز الاستثمار العماني، انطلاقا من الرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- لرسم خارطة حضور اقتصادي فاعل على المستوى الإقليمي والدولي.

وبالأمس، أعلن جهاز الاستثمار العُماني نجاحه في قيادة تحالف استثماري يضم عددًا من صناديق الثروة السيادية والصناديق الاستثمارية لتأسيس «صندوق آسيا الوسطى والقوقاز» للاستثمار في واحدة من أسرع المناطق نموًا بالعالم. وهذا الأمر سيساهم بكل تأكيد في تعزيز وتوسيع حضور الجهاز في الأسواق العالمية وتعميق شراكاته الإستراتيجية مع الدول الشقيقة والصديقة.

ومن شأن هذه الخطوة أن تستقطب رؤوس الأموال من صناديق الثروة السيادية والمؤسسات الاستثمارية والمستثمرين الإستراتيجيين في الأسواق الدولية، وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية الواعدة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، لا سيما في قطاعات الخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة والتعدين والغذاء والزراعة والرعاية الصحية، وأيضًا صناعات أخرى. إننا أمام خطوات عملية وفاعلة يقوم بها جهاز الاستثمار العماني لكي يحقق أقصى استفادة من النمو الاقتصادي الذي تشهده المنطقة، الأمر الذي يُجسّد قوة عُمان الناعمة ويدعم التنويع الاقتصادي ونقل المعرفة وتعزيز الاستثمارات، كما أنَّ هذه الخطوة ستسهم في توسيع الانتشار الجغرافي لاستثمارات جهاز الاستثمار العُماني وشركاته التابعة.

الرّؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها



الرياضة حين نهملها

نمير بن سالم آل سعيد

استغربُ من أولئك الذين تمضي أيامهم دون مُمارسة الرياضة، يستيقظون صباحًا ويتوجهون إلى أعمالهم، لمن يعمل منهم، ثم يعودون إلى بيوتهم، وربما يخرجون قليلًا في المساء، قبل أن يذهبوا ليخلدوا إلى النوم. لتتكرر هذه الدورة اليومية بما فيها من أمور معتادة، وهكذا تمضي أيامهم دون أي نشاط رياضي فعّال.

المشكلة أنه لا يوجد محفز تلقائي يحرك الرغبة في ممارسة الرياضة؛ فالإحساس بالجوع يوقظ الشهية إلى الطعام، والشعور بالعطش يلح على صاحبه لشرب الماء، والنعاس يستدعي النوم. أما الرياضة فإذا لم يكن هناك وعي بأهميتها، وإدراك لقيمتها، وقناعة بضرورتها، فلن يتوافر الدافع إلى ممارستها والمواظبة عليها.

وعندما يكون المرء في العشرينات من العمر، قد لا تظهر آثار قلة النشاط البدني عليه؛ إذ لا يزال جسده شابًا متماسكًا. ولكن مع بلوغ منتصف الثلاثينات والأربعينات وما بعدها، ومع توالي تناول الأطعمة الدسمة والإكثار من السكريات، تجد الكثيرين وقد زادت أوزانهم، وفقدت أجسادهم تناسقها، فبرزت بطونهم عن حدها الطبيعي، وارتخت اكتافهم، وتقدمت رؤوسهم قليلًا إلى الأمام.

وأحيانًا يتحمس البعض لممارسة رياضة المشي واتباع حمية غذائية، لكنهم سرعان ما يعودون إلى عاداتهم السابقة، مُفضِّلين تناول ما يشاؤون من الطعام، والجلوس براحة في الأماكن المكيفة، كالمجالس والمقاهي، مُتذرِّعين بضيق الوقت، أو عدم توافر أماكن مناسبة لممارسة الرياضة، أو أن الأوان قد فاتهم لاستعادة لياقتهم البدنية واكتساب قوام متناسق سليم، فيبقوا على ما هم عليه من إهمال للرياضة.

والإنسان إذا شعر بأنه بخير ويتمتع بصحة جيدة، فلا تشغل صحته تفكيره، ويعتبر ذلك امرًا طبيعيًا لا ميزة يتميز بها، لاعتقاده بأنها حالة عامة يعيشها معظم الناس في كل مكان ولا تقتصر عليه.

ولذا لا يقدر هذه النعمة حق قدرها، لأنها دائمًا ما تكون في متناوله، حاضرة معه كجزء منه لا تفارقه. وما دامت كذلك في ظنه، فلا حاجة له لتكبد أي عناء أو بذل أي مجهود للحفاظ عليها.

ولا يعي أحيانًا ما يتعرض له جسده من تغيرات داخلية لعدم ممارسة الرياضة بانتظام، وما قد ينتج عن ذلك من آثار سلبية لا يشعر بها، إلى أن تتمكن منه شيئا فشيئا.

ومع تراكم آثار قلة النشاط البدني، تضعف الأنسجة العضلية، وتظهر أحيانًا آلام المفاصل، وأوجاع الظهر، ويزداد الشعور بالتعب عند بذل المجهود البدني، وقد ترتفع مؤشرات سكر الدم والضغط والكوليسترول الضار... ومن لم تطله هذه التداعيات أو بعضها اليوم، فقد تطاله غدًا، عاجلًا أو آجلًا؛ إذ إنَّ قِلة النشاط البدني عامل أساسي في ظهورها إلى جانب عوامل أخرى مؤثرة.

إضافة إلى امتداد تأثيراتها إلى جودة النوم وما يؤدي إلى اضطرابه أحيانًا، أو الإصابة بالأرق.

أو ربما يجد المرء نفسه أحيانًا في حالة من الضيق دون معرفة السبب، بينما قد يكون السبب نقص النشاط البدني؛ فالرياضة تساعد على تقليل التوتر وتخفف الضغط النفسي، وتُحسِّن المزاج وتنشط الدورة الدموية وتعزز الشعور بالثقة بالنفس.

إنَّ معرفة هذه الأمور معرفة صحيحة لا تكفي، ما لم تُترجم إلى ممارسة فعلية على أرض الواقع؛ فالرياضة لا تكون مؤقتة ثم ينقطع المرء عنها بعد حين، متغافلًا عنها، منصرفًا إلى ما هو أسهل وأمتع وأكثر راحة. والحرص على تأديتها والمواظبة عليها واجب تجاه الذات، كغرس يتعهده صاحبه بالرعاية فيؤتي ثماره، فإذا انقطعت عنه الرعاية ذبل.



منتدى مسقط للمرونة البحرية

خلفان الطوقي

على غرار ما قامت به سلطنة عُمان في يونيو الماضي ممثلة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة وتحالف الأمم المتحدة للحضارات وصناع السلام الدينيين والتقليديين حين قادت السلطنة مبادرة بعنوان «خطة مسقط» للسلام والتعايش ونبذ خطاب الكراهية وتقارب الشعوب، تسعى عُمان إلى إطلاق مبادرة جديدة بعنوان «منتدى مسقط للمرونة البحرية» بشراكةٍ بين وزارة الخارجية ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وشركة أسياد المملوكة لجهاز الاستثمار العُماني.

المنتدى الذي سوف يعقد يومي ٢٧ و٢٨ أكتوبر الجاري، يضم أكثر من ٨٠ ممثلًا متخصصًا من كبرى المنظمات وشركات العالم من دول الخليج العربية وأوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا في مجال النقل البحري والتأمين واللوجستيات وسلاسل الإمداد وكل ما يتعلق بالصناعة البحرية.

وتقود عُمان هذه المبادرة النوعية من العاصمة مسقط، كبذرة لجهود مستقبلية قد تمتد لأعوام، وقد تعقد سنويًا إلى أن تصل إلى مرحلة النضوج لتكون إطارًا توافقيًا يدعم قطاع اللوجستيات وسلاسل الإمداد، وخير من يقود هذه الجهود في بداياتها كبلد مثل عُمان. هذه المبادرة من خلال هذا المنتدى التخصصي ليست عادية لعدة أسباب؛ أبرزها:

- التوقيت: الآن هو التوقيت المناسب بسبب الأجواء الجيوسياسية المضطربة في معظم الخطوط الملاحية مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب والبحر الأحمر، وغيرها من الممرات البحرية الحساسة.

- حل إنساني: وإن كان هذا الجهد يبدأ من مسقط، لكنه يهدف لأن يكون حلًا لسلاسل الإمداد وسهولة وصول السلع الاستهلاكية من المصنع إلى المستهلك النهائي، وأي عرقلة قد تصيب هذه الخطوط، فالمُعاناة سوف تصيب معظم بني البشر.

- روح المبادرة: مثلما تميزت عُمان في مبادراتها في الوساطات الدبلوماسية الدولية، ومبادراتها الدولية الأخرى، ولأنها تقع في موقع جغرافي مميز لكنه حساس في ذات الوقت، فليس بغريب عليها أن تبادر بحل تطبيقي وتوافقي وعملي يفيد كل من يعمل في القطاع التجاري والبحري.

- منتدى تجاري: إضافة إلى أنَّ هذه المبادرة إنسانية إلّا أنها تجارية أيضًا، ويظهر ذلك جليًا من خلال الثمان مجموعات التخصصية التي سوف تُعقد على هامش المنتدى، وسوف تجد كل المشاركين في هذه الحلقات التخصصية يعملون في القطاع التجاري البحري بشكل دقيق، وهدفهم التعامل مع خطوط سلاسل الإمداد لجعلها مرنة وآمنة مهما كانت الظروف الجيوسياسية.

- مبادرة عالمية: وإن كانت مبادرة أطلقتها عُمان من العاصمة مسقط، إلّا أن هدفها العالم أجمع، بهدف عدم استغلال أي ممرات ملاحية لأغراض سياسية.

- بعيدًا عن السياسة: والأهداف توضح ذلك جليًا، والحلول الإنسانية والتجارية توضح عدم أنانية عُمان، ولا تسعى لتكسب من وراء الأزمات، أو سحب البساط، بل مبادرة لإزالة أي تحديات حالية أو مستقبلية، وخلق إطار توافقي ملزم يضمن إيجاد مرونة لسلاسل الإمداد، ولا بأس في زرع البذرة لعلها تنبت ثمرًا مثمرًا غنيًا مفيدًا للجميع.

- مسؤولية دولية: تسمع كلمة عُمان يوميًا منتشرة في وسائل الإعلام العالمية بسبب موقعها الاستراتيجي على مضيق هرمز وإشرافها المباشر عليه، مما يحتم عليها البدء في التفكير لإيجاد حلول مستقبلية عملية ومستدامة، من خلال جمع كل الخبراء والمختصين لتبادل وجهات النظر والخبرات التراكمية الفنية والتجارية، والبحث من خلال هذا المنتدى في كيفية إزالة التحديات التي كلفت سلاسل الإمداد وقطاع اللوجستيات كلفة مالية عالية أثرت سلباً على الاقتصاد العالمي والدول والأفراد والتجارة والاستثمار.

- فوائد غير مباشرة: لا توجد فوائد مباشرة لعُمان إلّا أن ما تقوم به يُمثِّل قوة ناعمة لعُمان من خلال ارتباط اسم عُمان بالسلام من ناحية، والمصداقية والموثوقية في جمع أكثر من ٨٠ منظمة وشركة وأفضل الخبرات العالمية من جميع قارات العالم من ناحية أخرى.

- فوائد إضافية: ولأنَّ مجموعة أسياد مساهمة بشكل جوهري في إقناع هذه الخبرات المتخصصة أن تأتي إلى مسقط؛ فذلك في حد ذاته يحمل دلالة على السمعة الطيبة لعُمان وللشركة في المجال التجاري، وهو فرصة لنا كعُمانيين للمبادرة من ناحية، ولاقتناص الفرص من خلال هذه التجمعات الجادة، ولا يضير عُمان شيء في ذلك.

- الهدف الأسمى: هو الانتقال من منتدى مسقط ومنصة تجمع الكفاءات والخبرات إلى تسمية هذا المنتدى مستقبلا لينتقل من وجهات نظر ورؤى واجتماعات وحلقات عمل تخصصية إلى إطار ناضج ومتكامل ملزم وتوافقي يحمل اسم مسقط ليكون بمسمى «إطار مسقط للمرونة البحرية»، والإنجاز الأكبر الذي يحسب لعُمان هو المبادرة النوعية الخلّاقة، وفي هذا الوقت الحساس والمضطرب الذي يدعو للهدوء والحكمة والعقلانية من خلال حلول عملية مُبتكرة.

«دولة الرفاه» في الخليج بين عهدين!



د. محمد بن عوض المشيخي **

الزلزال الأمني والاقتصادي اللذين أحدثهما الصراع الدامي على ضفتي الخليج العربي هذه السنة قد كشف المستور؛ إذ تحول ذلك الواقع المؤلم إلى كابوس للحكومات الخليجية التي تحاول بجهود مضاعفة السيطرة على الأمور في هذا الإقليم الملتهب في الأصل منذ عقود، والذي تنعم مجتمعاته برغد العيش، في رفاهية كُنَّا نُحسَد عليها من الآخرين، منذ ظهور الطفرة النفطية التي جعلتنا جميعًا في قائمة الدول المدمنة للطاقة الاحفورية.

وبالتالي كان اعتمادنا عليها بالكامل في مشاريعنا التنموية، وكذلك في ما يدخل خزائننا العامة طوال العقود الماضية، دون أن نفكر في بدائل واقعية وحقيقية تكون حاضرة في أوقات الأزمات؛ خاصة في مجالات تنويع مصادر الدخل على أرض الواقع مثل إقامة صناعات متطورة تغطي الاستهلاك الداخلي، وتصدر الفائض إلى الخارج وكذلك الاستثمار في الزراعة لكي ننتج ما يكفي الشعوب الخليجية من الطعام، وذلك لتحقيق الأمن الغذائي؛ فالدولة التي لا تنتج ما تحتاج إليه من المواد الغذائية لا تملك قراراتها؛ بل تكون رهينة لمن يُطعم البطون الجائعة؛ فبعض هذه الدول تملك المقومات الزراعية كالأراضي الخصبة ووفرة المياه في عدد من مواقعها، مثل سلطنة عُمان والسعودية. والسؤال المطروح الآن هو: هل خطر على بال صُنَّاع القرار ما أصابنا منذ فبراير الماضي؟ والإجابة على هذا السؤال المحوري تجعلنا نستنتج ومنذ النظرة الأولى وجود ضبابية في فهم ما جرى في دول الخليج من كارثة نتيجة استهداف المدن والمرافق الحيوية كالموانئ والمطارات وآبار النفط والغاز، والأسوأ من ذلك كله التجاهل والإقصاء من الدولة الكبرى التي تسببت في هذه الكارثة الوجودية؛ أمريكا التي اختارت نتنياهو وقررت التخلي عن الأمن الخليجي. كما أن غياب الدراسات الاستشرافية- إن وُجِدَتْ- يمكن لها أن تُغذي صناع القرار بقراءة مستقبلية لأسوأ السيناريوهات التي ظهرت للوجود بالفعل، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هيبة الدول التي أصبحت على المحك وباتت تواجِه تحديات وجودية لأول مرة في تاريخها، على الرغم من أنها الأكثر إنفاقًا على شراء السلاح في العالم. لكن لا الأساطيل البحرية نجحت في توفير الحماية للسفن التي تُصدِّر النفط والغاز، ولا المنظومات الدفاعية والمقاتلات المتطورة حمت الأجواء من الأعداء، مما جعل دول المنطقة تعود إلى المربع الأول أو الخانة الصفرية للخطر الوجودي "نكون أو لا نكون".

صحيحٌ أنَّ كل دول مجلس التعاون الخليجي وضعت خططًا ورؤى مستقبلية في التنمية الوطنية، يستشعر من يطلع عليها أنها مكتوبة بأسلوب جميل على الورق، لكن عند التنفيذ نجد منها ما هو إلّا طموحات للمسؤولين قد لا تتحقق يومًا ما لأسباب تتعلق بالموارد المخصصة وعجز المنفذين لتلك الخطط عن فهم أبعاد التنمية الحقيقية، وقلة خبرتهم وعدم واقعية تلك الخطط عند تنفيذها من جانب آخر.

يبدو لي أنَّ هناك فجوة كبيرة في فهم المخاطر التي تحيط بالمنطقة، ولعلَّ إغلاق مضيق هرمز- الذي يعد بمثابة الرئة التي تتنفس من خلالها الاقتصاديات الخليجية- قد أصاب في مقتل الذين كانت حساباتهم خاطئة ولم ينجحوا في وضع بدائل أخرى للمرور عبر هذا الممر، الذي أدى إغلاقه إلى تراجع إيرادات دولة قطر- على سبيل المثال- بأكثر من ٤٢٪؛ إذ دعا الأمير تميم في خطاب تاريخي متلفز إلى شد الأحزمة وتحمل الجميع مسؤولياته تجاه الوضع الجديد.

وهكذا هي الدول الخليجية تنتقل من مفهوم دولة الرفاه إلى التعرض للصدمات والضربات القاسية؛ لكون حكومات هذه الدول أدركت متأخرة أنها تحتاج إلى استراتيجية حقيقية ومظلة أمنية تحمي الإنجازات التنموية التي تحققت في المنطقة، فكان الاعتماد على القواعد الأجنبية هو الرهان الخاسر للجميع؛ إذ إنهم كانوا الحلقة الضعيفة التي لم تكن طرفًا في الحرب المدمرة، على الرغم من أن هذه الدول كانت ساحة للصراع وميداناً لمرمى النيران.

تاريخيًا ازدهرت الاقتصاديات الخليجية منذ أربعينيات القرن الماضي بفضل الدخل من إيرادات النفط التي ظهرت في المنطقة؛ حيث قامت الشركات الأجنبية بعقد اتفاقيات ثنائية مع هذه الدول لاستخراج النفط وتقاسم الثروة معها، وكانت البداية في البحرين والكويت اللتيْن شهدتا نهضة عُمرانية وتعليمية قبل جيرانهم؛ إذ استقطبتا المهاجرين والباحثين عن العمل من الدول المجاورة. ثم تلا ذلك انضمام الدول الخليجية الأخرى إلى ركب إنتاج النفط وتصديره، واستخدام الإيرادات التي فاقت الاحتياجات الفعلية لتلك المجتمعات؛ خاصة في عقدي السبعينيات والثمانينيات؛ إذ تم تحويل الفائض من تلك الثروات واستثمارها في الخارج في السندات والشركات ذات الطابع الاستثماري من خلال الصناديق السيادية التي يفترض أن تكون اليوم بديلًا لإيرادات النفط والغاز التي تترنح اليوم في مستنقع الركود الاقتصادي والعجز في الموازنات في معظم دول مجلس التعاون.

يجب التذكير هنا ونحن ننتقل من عهد الرفاهية إلى عهد التقشف، أن عهد الرفاه كرَّس الطبقية؛ فالمُتنفِّذون استحوذوا على مكاسب هائلة من الثروات والأراضي والدعم السخي من خزينة الدولة؛ بينما يغرق الكثيرون في المديونية باحثين عن لقمة العيش في واقع يُسيطر فيه الأجانب على الوظائف العليا ويُستبعد المواطن في بلده من هذه الوظائف، ويصبح في أفضل الأحوال على قائمة الانتظار للوظيفة التي يتنافس عليها الآلاف من العاطلين، في بلدانٍ نفطيةٍ غنيةٍ، بينما يُعلن البعض منها بين وقتٍ وآخر أنها غير مسؤولة عن التوظيف!

وفي الختام.. يجب الاعتراف الآن بالخطر الوجودي الذي يواجه مستقبل دول الخليج العربي، واستمراريتها ككيانات سياسية؛ فهناك خيار وحيد أمام القادة وهو العمل الجماعي والاتحاد من خلال منظومة خليجية موحدة تُكلَّف بالدفاع عن التراب الخليجي، ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون وجود نوايا صادقة من الجميع لنبذ الخلافات والإيمان بمستقبل شعوب المنطقة، والأهم هنا هو اعتبار الأمن الخليجي خط الدفاع الأخير عن السيادة، والعمل على تأسيس جيش خليجي مُوحَّد ومُدرَّب ليتمكن من حماية السماء والحدود البرية والبحرية، عبر منظومة دفاعية مُشتركة تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

** أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

مسؤولون: مشاركة عُمان في المركز الخليجي للثورة الصناعية الرابعة تدعم نمو الصناعات الذكية


خالد القصابي


إدريس ال سنان


د.محمد بن عبدالله البريكي



مسقط- الرؤية

أكد عدد من المسؤولين أن جهود وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار المتعلقة بتنفيذ مجموعة من البرامج والمبادرات التي تدعم التحول الرقمي والصناعة الذكية، ستسهم في تطوير قاعدة صناعية تحويلية حديثة وأكثر تنافسية، مع الارتقاء بالصناعات الوطنية نحو استخدام التقنيات الحديثة والمتقدمة، ورفع الإنتاجية والكفاءة، وتعزيز الابتكار الصناعي، بما يسهم في زيادة القيمة المضافة وتنويع الاقتصاد الوطني.

وأشاروا إلى أن مشاركة سلطنة عُمان في المركز الخليجي للثورة الصناعية الرابعة يعد امتدادًا للجهود والمبادرات الوطنية القائمة في مجال التحول الصناعي، وبما يعزز التكامل بين البرامج الوطنية والمنظومة الخليجية الداعمة لتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، إذ يتيح المركز للمصانع العُمانية الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات التي تساعدها في الانتقال من تحديد مستوى الجاهزية إلى تنفيذ مشاريع التحول الصناعي، وفي مقدمتها تقييم مستوى النضج الرقمي والصناعي وإعداد خارطة طريق للتحول، والوصول إلى مقيّمين متخصصين، والتعرف على مزودي الحلول والتقنيات الصناعية، إلى جانب المشاركة في البرامج التدريبية والاستفادة من التجارب التطبيقية وقصص النجاح في المصانع الخليجية.

وقال المهندس خالد بن سليم القصابي مدير عام الصناعة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إن سلطنة عُمان تولي أهمية كبيرة لتسريع تحول القطاع الصناعي نحو استخدام التقنيات الحديثة والمتقدمة، باعتبارها أحد المحركات الرئيسة لرفع الإنتاجية وتعزيز التنافسية وتحسين كفاءة العمليات الصناعية، مضيفا أن الوزارة عملت خلال السنوات الماضية على تطوير عدد من المبادرات العملية في هذا المجال، وفي مقدمتها مشروع مصانع الإنتاج الذكي، الذي أسهم في رفع مستوى الوعي لدى المصانع وتقييم جاهزيتها وبناء قدرات وطنية متخصصة.

وأشار إلى أن المركز الخليجي للثورة الصناعية الرابعة يمثل فرصة لتعزيز هذه الجهود، وربط المصانع العُمانية بمنظومة خليجية أوسع من الخبرات والحلول والتجارب الصناعية، لأنه المركز يسهم في تعزيز دور الكفاءات العُمانية المؤهلة في مجال تقييم المصانع والتحول الصناعي، وربطها بالمنظومة الخليجية للمقيّمين والخبراء، والاستفادة من الخبرات التي طورتها سلطنة عُمان خلال تنفيذ برنامج مصانع الإنتاج الذكي.

من جانبه، أكد المهندس إدريس بن حسن آل سنان، مدير دائرة التنمية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن المرحلة المقبلة ستركز بصورة أكبر على تحويل نتائج تقييم المصانع إلى مشاريع عملية قابلة للتنفيذ، مشيرًا إلى أن الهدف من هذا التحول ليس فقط تعريف المصنع بالتقنيات الحديثة، وإنما مساعدتها على تحديد موقعها الحالي، والأولويات التي ينبغي أن يبدأ بها، والتقنيات التي تحقق لها أكبر أثر ممكن من حيث الإنتاجية والجودة والكفاءة والاستدامة.

وقال إن المركز الخليجي للثورة الصناعية الرابعة يوفر قناة إضافية يمكن من خلالها ربط المصانع بالمقيّمين ومزودي الحلول والبرامج التدريبية وقصص النجاح الصناعية، وهو ما يدعم جهود الوزارة في بناء منظومة صناعية أكثر تكاملًا، ويمنح المصانع العُمانية إمكانية الاستفادة من الخبرات والحلول المتاحة على مستوى دول مجلس التعاون.

وأشار مدير دائرة التنمية الصناعية إلى أن وجود كفاءات ومقيّمين عُمانيين مؤهلين في مجال التحول الصناعي يمثل قاعدة مهمة يمكن البناء عليها خلال المرحلة القادمة، بالتوازي مع تشجيع الشركات التقنية العُمانية على تطوير حلول موجهة لاحتياجات القطاع الصناعي. بدوره، أوضح الدكتور محمد بن عبدالله البريكي، رئيس قسم الدراسات والسياسات الصناعية في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، أن سلطنة عُمان تمتلك تجربة مهمة في مجال مصانع الإنتاج الذكي، سواء من حيث تقييم المصانع أو إعداد مسارات التحول أو تطوير القدرات الوطنية، ولذلك فإن المركز الخليجي يأتي ليبني على هذه الجهود ويوسع نطاق الاستفادة منها، مشيرًا إلى أن المركز الخليجي يقوم على دعم البرامج الوطنية، والاستفادة من التجارب المتراكمة في دول مجلس التعاون ونقلها بين الدول والمصانع.

وقال: «إن ما نريد الوصول إليه هو أن يجد المصنع العُماني مسارًا واضحًا للتحول؛ يبدأ بالتقييم وتحديد مستوى الجاهزية، ثم بناء خارطة طريق، والوصول إلى المقيّم أو مزود الحلول المناسب، والاستفادة من البرامج التدريبية والتجارب الناجحة. وفي المقابل، نتيح للشركات والخبرات العُمانية فرصة أكبر للوصول إلى المصانع والأسواق الصناعية في بقية دول المجلس».

وأكد رئيس قسم الدراسات والسياسات الصناعية في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية أن أحد الأهداف الأساسية للمركز الخليجي للثورة الصناعية الرابعة يتمثل في تحويل المعرفة المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة إلى تطبيقات عملية داخل المصانع، بما ينعكس على الإنتاجية والكفاءة والجودة والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي الخليجي.

ومن المتوقع أن يسهم التكامل بين المبادرات الوطنية في سلطنة عُمان والمركز الخليجي في تسريع تبني التقنيات الصناعية المتقدمة، وتنمية القدرات الوطنية، وتعزيز حضور الشركات العُمانية المقدمة للحلول التقنية، ورفع تنافسية المصانع العُمانية إقليميًا ودوليًا، بما يدعم مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠ نحو صناعة أكثر تقدمًا وابتكارًا واستدامة.

استطلاع رضا المواطنين عن خدمات مكاتب المحافظين

مسقط- العُمانية

ينفذ المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، خلال الفترة من ١١ أكتوبر إلى ٥ نوفمبر ٢٠٢٦م، استطلاع رضا المواطنين عن خدمات مكاتب المحافظين، لقياس مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة، ورصد آرائهم وتجاربهم بشأن جودة هذه الخدمات وكفاءة تقديمها، بما يسهم في دعم جهود تطوير الخدمات البلدية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في المحافظات.

ويركز الاستطلاع على خمسة مؤشرات رئيسة، تشمل النظافة والصحة العامة، والرقابة والتفتيش وإدارة الأسواق العامة، والحدائق والمنتزهات العامة، وجهود تطوير المحافظات، والخدمات الإلكترونية وتصاريح البلدية. ويهدف إلى التعرف على آراء المواطنين وملاحظاتهم بشأن هذه المجالات، وتحديد أبرز الجوانب التي تتطلب التطوير والتحسين، بما يعزز الاستجابة لاحتياجات المستفيدين وتطلعاتهم.

ويأتي تنفيذ الاستطلاع في إطار جهود المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لتوفير بيانات ومؤشرات إحصائية دقيقة وموثوقة حول مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات، بما يدعم الجهات المعنية في تقييم أدائها، وتحديد أولويات التطوير، واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة في مختلف المحافظات.

وأوضح محفوظ بن سالم المشرفي، مدير دائرة قياس الرأي العام بالمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، أن استطلاع رضا المواطنين عن خدمات مكاتب المحافظين يمثل أداة إحصائية لقياس مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة في عدد من المجالات المرتبطة بحياتهم اليومية من خلال رصد آرائهم وتقييماتهم وتحليلها وفق منهجيات إحصائية معتمدة، بما يوفر مؤشرات تساعد الجهات المعنية على تحديد جوانب القوة ومجالات التحسين، وتوجيه جهود التطوير وفقًا لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم.

ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الواردات بنسبة 11.7%

مسقط- العُمانية

سجّل الرقم القياسي العام لأسعار الواردات في سلطنة عُمان ارتفاعًا بنسبة ١١,٧ بالمائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، مقارنةً بالربع المماثل من عام ٢٠٢٥، فيما ارتفع بنسبة ٢ بالمائة مقارنةً بالربع الأول من العام نفسه.

وأظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن معظم المجموعات السلعية سجلت ارتفاعًا في أسعار الواردات خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، مقارنةً بالربع المماثل من عام ٢٠٢٥، حيث تصدرت مجموعة الوقود المعدني والمواد ذات الصلة الارتفاعات بنسبة ٤٥,٥ بالمائة، تلتها مجموعة الزيوت والدهون والشموع النباتية والحيوانية بنسبة ١٦ بالمائة، ثم مجموعة المواد الكيماوية والمواد ذات العلاقة بنسبة ١١,٦ بالمائة. كما ارتفعت أسعار مجموعة المواد الخام غير الصالحة للأكل، باستثناء الوقود، بنسبة ٨,٣ بالمائة، ومجموعة السلع المصنوعة المصنفة أساسًا حسب المادة بنسبة ٧,١ بالمائة، ومجموعة المشروبات والتبغ بنسبة ٦,٥ بالمائة، ومجموعة الأغذية والحيوانات الحية بنسبة ١,١ بالمائة، ومجموعة المكائن ومعدات النقل بنسبة ١ بالمائة. في المقابل، سجلت مجموعة المصنوعات المتنوعة انخفاضًا بنسبة ٢,٩ بالمائة.

وعلى أساس المقارنة الربعية، ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الواردات بنسبة ٢ بالمائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، مقارنةً بالربع الأول من العام نفسه.

وأظهرت البيانات ارتفاع أسعار عدد من المجموعات السلعية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، مقارنةً بالربع الأول، حيث سجلت مجموعة الوقود المعدني والمواد ذات الصلة أعلى ارتفاع بنسبة ٢١,١ بالمائة، تلتها مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة ١٣,٨ بالمائة، ثم مجموعتا المواد الكيماوية والمواد ذات العلاقة والسلع المصنوعة المصنفة أساسًا حسب المادة بنسبة ١٢,٥ بالمائة لكل منهما، تليهما مجموعة الزيوت والدهون والشموع النباتية والحيوانية بنسبة ١١,٧ بالمائة.

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

اسعد بن مفتاح بن سعد بني عرابه

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 261
الكائنة في ولاية دماء والطائين
بالمربع: الغبيرة/3
والبالغ مساحتها: 613 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

أسعد بن سعيد بن صفرون المرشودي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 8767
الكائنة في ولاية السويق
بالمربع: بطحاء هلال
والبالغ مساحتها: 945 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقدت المواطنة/

موزه بنت محمد بن مطر الريامي

سند ملكية أرضها السكنية رقم: 170
الكائنة في الخوض / السيب
بالمربع: NW 13
والبالغ مساحتها: 596 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن شركة **روائع العمارة الشرقيه العالميه** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1048363)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(توصية)** إلى **(شركة محدودة المسؤولية)**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بعبري
إعلان قضائي

تعلن أمانة سر المحكمة الابتدائية بعبري أن المدعي/ **محمد بن حمد بن علي المعمري** أقام الدعوى رقم **(2026/1205/8715)** ضد المدعى عليه/ **ميزانور رحمان رحمان** للمطالبة بالآتي:

1. **قبول الدعوى شكلا وموضوعا.**
2. **مطالبة مالية بمقدار (600 ر.ع) وعدم السماح له بالسفر.**
3. **إلزام المدعى عليه بتعويض عن جميع الأضرار والخسائر التي لحقت بي نتيجة تركه العمل وإهماله.**
4. **إلزامه برد جميع المبالغ التي تكبدتها في سبيل تجديد بطاقة الإقامة وتصريح العمل وغيرها من المصروفات المتعلقة باستقدامه وتشغيله.**
5. **إلزامه بالتعوض عن الأضرار الناتجة عن هدر المياه وما ترتب عليها من خسائر بالمزرعة.**
6. **إلزامه بالرسوم ومصاريف الدعوى وكل ما تراه عدالتكم مناسبا.**

ونظرا لتعذر إعلان المدعى عليه بالطرق العادية، يعتبر هذا النشر إعلانا له بموعد نظر الدعوى في يوم **الإثنين** الموافق **2026/11/02** الساعة **(9:00)** بمقر المحكمة الابتدائية بعبري الكائن بـ(عبري)، عملا بالمادة (11) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2002/29م وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بالمصنعة
إعلان قضائي

تعلن أمانة سر المحكمة الابتدائية بالمصنعة أن المدعية/ **صباح بنت عبدالله بن محمد المرزوقي** أقام الدعوى رقم **(2026/1105/1668)** ضد المدعى عليه/ **أحمد بن علي بن ناصر الفضلي** للمطالبة بالآتي:

1. **الحكم بتطليق المدعية من المدعى عليه طلاقا بائنا للضرر والغياب وعليه الحكم لها بنفقتي العدة والمتعة.**
2. **الحكم بإلزام المدعى عليه بنفقة شهرية للأبناء مع مخاطبة جهة عمله لاستقطاع قيمة النفقة المحكوم بها شهريا وتحويلها مباشرة إلى حساب المدعية.**
3. **الحكم بأحقية المدعية بصرف واستلام منفعة الطفولة وتحويلها إلى حسابها البنكي.**
4. **الحكم بأحقية المدعية باستخراج وثائق المحضونين الرسمية (جواز سفر ، بطاقات شخصية...).**
5. **إلزام المدعى عليه بمصاريف الدعوى.**

ونظرا لتعذر إعلان المدعى عليه بالطرق العادية، يعتبر هذا النشر إعلانا له بموعد نظر الدعوى في يوم **الثلاثاء** الموافق **2026/11/10** الساعة **(9:00)** بمقر المحكمة الابتدائية بالمصنعة الكائن بـ(الطريف)، عملا بالمادة (11) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2002/29م وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن شركة **(المجموعة المختارة)** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1682931)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(الأعمال المنزلية)** إلى **(تاجر فرد)**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة مدة للحلول الرقمية** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1683468)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة نبراس الجودة للاستثمار** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1639902)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة التحالف الجديد لخدمات إدارة المشاريع** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1643040)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠٠٢٤٣
في الفئة (٣٥) من أجل السلع / الخدمات:
دعاية وإعلان.

باسم: الجودة العالمية للأعمال الرائدة
الجنسية: عمانية
العنوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/٢٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٩٨٦٤
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
بيع الألعاب واللعب بالتجزئة في المتاجر المتخصصة.

باسم: شمس المشارق للتجارة العامة
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ١١٣ ص.ب: ٥٧٧، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٧/٣٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٥٢٣١٥
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي.

باسم: الإمبراطورية للتطوير التجاري
الجنسية: عمانية
العنوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٢/٢/١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠٢٩٨٧
في الفئة (٤٣) من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي.

باسم: بستان جبه
الجنسية: عمانية
العنوان: محافظة مسقط، ر.ب: ١٠١ ص.ب: ١٢١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٩/٢٠

يضم عددًا من صناديق الثروة السيادية والصناديق الاستثمارية

بـ192.2 مليون ريال.. جهاز الاستثمار العُماني يؤسس تحالفًا لإطلاق «صندوق آسيا الوسطى والقوقاز»




ملهم بن بشير الجرف

الرؤية- سارة العبرية

نجح جهاز الاستثمار العُماني في قيادة تحالف استثماري يضم عددًا من صناديق الثروة السيادية والصناديق الاستثمارية لتأسيس "صندوق آسيا الوسطى والقوقاز" للاستثمار في واحدة من أسرع المناطق نموًا بالعالم، وذلك تعزيزًا لتوسيع حضوره الاستثماري في الأسواق العالمية، وتعميقًا لشراكاته الإستراتيجية مع الدول الشقيقة والصديقة؛ بحجم مستهدف يبلغ نحو ١٩٢,٢ مليون ريال عُماني (٥٠٠ مليون دولار أمريكي)؛ حيث من المخطط أن يتم التوقيع على تأسيس الصندوق رسميًا في مطلع شهر نوفمبر المقبل.

ويهدف "صندوق آسيا الوسطى والقوقاز" إلى استقطاب رؤوس الأموال من صناديق الثروة السيادية والمؤسسات الاستثمارية والمستثمرين الإستراتيجيين في الأسواق الدولية، وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية الواعدة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، لا سيما في قطاعات الخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة والتعدين والغذاء والزراعة والرعاية الصحية، وأيضًا صناعات أخرى. كما يسعى الصندوق إلى بناء شراكات استثمارية طويلة الأجل، والاستفادة من النمو الاقتصادي الذي تشهده المنطقة؛ ما يُجسّد قوة سلطنة عُمان الناعمة، ويدعم التنويع الاقتصادي، ونقل المعرفة، وتعزيز الاستثمارات، ويسهم في توسيع الانتشار الجغرافي لاستثمارات جهاز الاستثمار العُماني وشركاته التابعة.

وقال سعادة ملهم بن بشير الجرف نائب رئيس جهاز الاستثمار العُماني للاستثمار، إن قيادة الجهاز لهذا التحالف الاستثماري تعكس الثقة التي يحظى بها لدى صناديق الثروة السيادية والمؤسسات الاستثمارية الدولية، وقدرته على بناء شراكات إستراتيجية واستقطاب رؤوس الأموال للاستثمار في الأسواق الواعدة، مؤكدًا أن تأسيس "صندوق آسيا الوسطى والقوقاز" يمثّل خطوة جديدة نحو تعزيز الروابط الاقتصادية والاستثمارية بين سلطنة عُمان ودول المنطقة، وفتح آفاق أوسع للتعاون والاستثمارات المشتركة؛ ما يعزز حضورها الاقتصادي على المستوى الدولي.

ويأتي تأسيس الصندوق الذي من المقرر أن تتولى إدارته شركة عُمانية بقيادة كوادر وطنية؛ للاستفادة من المقومات الاقتصادية والاستثمارية التي تتمتع بها أسواق منطقة آسيا الوسطى والقوقاز؛ إذ تضم كازاخستان وأوزبكستان وأذربيجان وقيرغيزستان وطاجيكستان سوقًا سكانية تتجاوز ٨٦ مليون نسمة، فيما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بنسبة ١٦,٦٪ لتصل إلى نحو ١,٧٨ مليار ريال عُماني (٤,٦٤ مليار دولار أمريكي) حتى نهاية عام ٢٠٢٥م؛ ما يعكس قدرتها على استقطاب رؤوس الأموال. كما بلغ إجمالي أعداد السياحة الوافدة إليها نحو ٣٧,٣٦ مليونًا خلال العام نفسه، وهو ما يفتح مجالات للاستثمار في الخدمات اللوجستية والبنية الأساسية والخدمات المساندة، ويعزّز فرص الجهاز وشركاته لبناء شراكات تستفيد من هذه الأسواق ونمو أنشطتها الاقتصادية، وتنوع مواردها الطبيعية المتنوعة، بما فيها النفط والغاز والذهب والنحاس واليورانيوم، إلى جانب الطاقة الكهرومائية وغيرها.

وسيعمل الصندوق على فتح فرص لشركات الجهاز لتوسيع أعمالها في هذه المنطقة التي بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لها نحو ٧٪ خلال عام ٢٠٢٥م، مقارنةً بمعدل النمو العالمي البالغ ٣,٥٪ وفقًا لصندوق النقد الدولي، حيث تعمل مجموعة أسياد وشركة تنمية معادن عُمان ومجموعة أوكيو على دراسة فرص استثمارية في قطاعات الخدمات اللوجستية والتعدين والطاقة في أسواق آسيا الوسطى؛ ما يتيح توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري والاستفادة من خبراتها في عدد من القطاعات الاقتصادية الواعدة، من بينها الخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة والتعدين والغذاء والزراعة والرعاية الصحية، إضافة إلى الصناعات الأخرى التي تدعم التنويع الاقتصادي والتنمية ونقل المعرفة والاستثمارات.

ويستند الهيكل الاستثماري الجديد إلى خبرة الجهاز في أسواق آسيا الوسطى؛ ليتكامل مع الصناديق الاستثمارية التي أسسها الجهاز في هذه المنطقة، والتي بدأت بتأسيس شراكة استثمارية مع صندوق إعادة الإعمار والتنمية في أوزبكستان في عام ٢٠٠٩م، من خلال الشركة العُمانية الأوزبكية للاستثمار (UzOman)، والشراكة مع مؤسسة أذربيجان القابضة للاستثمار المملوكة للحكومة الأذرية في عام ٢٠٢٥م التي تستثمر في قطاعات متنوعة بسلطنة عمان وجمهورية أذربيجان، إضافة إلى تأسيس الشراكة الاستثمارية مع صندوق الثروة السيادي الكازاخستاني "سامروك-خزينة" في ٢٠٢٦م؛ ما يدعم توسيع الشراكات الاستثمارية طويلة الأجل في اقتصادات آسيا الوسطى، ويفتح مجالات إضافية للتعاون مع المؤسسات الاستثمارية في المنطقة.

9.7% تراجعا في أعداد الباحثين عن عمل بمسندم.. وتوفير 741 وظيفة بنهاية سبتمبر



خصب- الرؤية

سجلت أعداد الباحثين عن عمل بمحافظة مسندم تراجعًا بنسبة ٩,٧ بالمائة بنهاية سبتمبر من العام الجاري، لتبلغ ١١١٥ باحثًا عن عمل، مقارنة بـ١٢٣٥ باحثًا في عام ٢٠٢٥.

وقال حسين بن خميس بن حمدان النقبي، مدير إدارة العمل بمحافظة مسندم، إن جهود التشغيل والتنسيق مع القطاعين العام والخاص أسفرت عن تعيين وتوظيف٧٤١ باحثًا عن عمل من أبناء المحافظة منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية سبتمبر من العام الجاري، مشيرًا إلى تراجع عدد الباحثين عن عمل إلى ١١١٥ باحثًا، مقارنة بـ١٢٣٥ باحثًا في عام٢٠٢٥، و١٧٧٠ باحثًا في عام ٢٠٢٤، بانخفاض نسبته ٩,٧ بالمائة و٣٧ بالمائة على التوالي، بما يعكس تحسن مؤشرات التشغيل والجهود المبذولة لتوفير فرص عمل للمواطنين.

وأكد النقبي استمرار العمل على ربط الباحثين عن عمل بالفرص الوظيفية المتاحة وفق مؤهلاتهم وتخصصاتهم واحتياجات المنشآت، مضيفا أن الإدارة تعتمد على منظومة الترشيح الإلكتروني عبر منصات وزارة العمل لتحقيق المواءمة بين مهارات الباحثين عن عمل ومتطلبات الوظائف المعلنة.

وفيما يتعلق ببرامج التدريب والتأهيل، أفاد بأن الإدارة نفذت مجموعة من المبادرات الهادفة إلى رفع جاهزية الباحثين عن عمل وتعزيز فرص اندماجهم في سوق العمل، من أبرزها مبادرة التدريب المقرون بالتشغيل، التي استفاد منها نحو ٥٠ باحثًا عن عمل في مجالات فنية وتقنية وكهربائية، إلى جانب استفادة ٤٠ باحثًا من مبادرة التدريب على رأس العمل، فيما بلغ عدد المستفيدين من مبادرة العمل الجزئي ٥٧٣ باحثًا وباحثة.

وأوضح أن الإدارة تعمل على متابعة التزام منشآت القطاع الخاص بمستهدفات تشغيل القوى العاملة الوطنية، من خلال مراجعة تراخيص القوى العاملة الوافدة، وتطبيق القرارات المتعلقة بقصر بعض المهن على العمانيين، إلى جانب تقديم التسهيلات للمنشآت الملتزمة ببرامج التوطين، بما يسهم في توسيع فرص العمل المتاحة للمواطنين في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وأشار النقبي إلى أن قطاعات السياحة والضيافة والخدمات اللوجستية والنقل البحري، المرتبطة بحركة الموانئ، إلى جانب القطاع السمكي والأنشطة الخدمية والمشروعات الاستثمارية الكبرى، تمثل أبرز القطاعات المساهمة في توفير فرص العمل الحالية والمستقبلية، في ضوء ما تتمتع به محافظة مسندم من مقومات سياحية وبحرية وفرص استثمارية متنوعة.

وأكد أن الإدارة تعمل بالتنسيق المستمر مع مكتب محافظ مسندم والجهات الحكومية المعنية على ربط المشروعات الاستثمارية والتنموية بفرص التشغيل المتاحة لأبناء المحافظة، من خلال تضمين مستهدفات التعمين والتشغيل ضمن الشروط والمواصفات المرتبطة بالمشروعات الجديدة، بما يعزز استفادة الكفاءات الوطنية من الفرص التي يتيحها التوسع الاقتصادي.

استحداث 3 آلاف وظيفة مباشرة سنويًا ضمن مستهدفات المرحلة الثانية من «البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي»



الرؤية- سارة العبرية

دشّنت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي للفترة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، تحت رعاية معالي سلطان بن سالم الحبسي وزير المالية، وبحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة وممثلي المؤسسات الحكومية والخاصة والأكاديمية، وذلك في إطار الجهود الوطنية نحو تعزيز إسهام الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي، ودعم التنويع الاقتصادي، وتحقيق مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

وشهد الحفل الإعلان عن نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت النسبة ٩٪ وذلك بناءً على نتائج مسح قياس مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي الذي أجراه المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بالتعاون مع وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات خلال هذا العام.

وتستهدف المرحلة الثانية من البرنامج، التي تمتد من هذا العام حتى عام ٢٠٣٠، تحقيق مُساهمة للاقتصاد الرقمي تبلغ ١,٥ مليار ريال عُماني في الناتج المحلي الإجمالي، وجذب استثمارات تقنية بقيمة ٣٠٠ مليون ريال عُماني، واستحداث ٣ آلاف وظيفة مباشرة سنويًا من خلال مبادرات الاقتصاد الرقمي.

وتركز المرحلة الثانية من البرنامج على رقمنة القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، وتعزيز تبني الحلول الرقمية والتجارة الإلكترونية وأنظمة الدفع الإلكتروني، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التحول الرقمي، والتوسع في توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ بما يسهم في رفع الكفاءة والإنتاجية، وتنمية الابتكار، وتطوير الصناعات الرقمية الوطنية.

وشهد الحفل كذلك تدشين منصة الذكاء الاستراتيجي للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، وتهدف المنصة إلى رصد الاتجاهات والتحولات المستقبلية، وتوظيف البيانات والمعرفة لدعم صنع السياسات واتخاذ القرارات، بما يعزز الأولويات الوطنية ويدعم مسيرة التحول الرقمي في سلطنة عُمان.

وقال سعادة الدكتور علي بن عامر الشيذاني وكيل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات للاتصالات وتقنية المعلومات، في كلمته الافتتاحية، إن البرنامج يولي أهمية كبيرة لتأهيل الكفاءات والمهارات الرقمية الوطنية، وتعزيز حضور العُمانيين في أنشطة ومهن التقنية، مشيرًا إلى ارتفاع نسبة التعمين في أنشطة التقنية من ٣٣٪ عام ٢٠٢٢ إلى ٤٦٪ عام ٢٠٢٦، وفي المهن التقنية من ٥٠٪ إلى ٧٢٪ خلال الفترة نفسها، إلى جانب توفير أكثر من ٥ آلاف وظيفة تقنية جديدة للعُمانيين خلال السنوات الخمس الماضية.

وأضاف سعادته أن البرنامج خلال فترته الأولى تضمن مبادرات لتطوير المهارات التخصصية المستقبلية، من بينها تأهيل أكثر من ١٧٠ متخصصًا في مجال أشباه الموصلات، و٨٠٠ متخصص في مجال الذكاء الاصطناعي، وإطلاق برنامج ماجستير العلوم في التحول الرقمي والابتكار بالتعاون مع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية؛ بهدف بناء كفاءات وطنية قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة في القطاع الرقمي.

وفي مجال الابتكار الرقمي والصناعات الوطنية، أوضح سعادته أن الوزارة حققت عددًا من الإنجازات النوعية، تمثلت في تطوير منطقة متخصصة للشركات الناشئة العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي، وإنشاء استوديو للذكاء الاصطناعي تم تطوير ٥٠ منتجًا ذكيًا من خلاله، إلى جانب دعم تأسيس ١٠ شركات محلية ناشئة في قطاع الفضاء.

بين شركتي «محمد البرواني للأقمار الصناعية» و«إس تي إنجينيرنج آي ديريكت»

اتفاقية استراتيجية لتطوير خدمات الاتصالات الفضائية السيادية في عُمان



مسقط- الرؤية

وقّعت شركة محمد البرواني للأقمار الصناعية (MBSAT)- التابعة لمجموعة محمد البرواني- اتفاقية استراتيجية مع شركة "إس تي إنجينيرنج آي ديريكت"، بهدف تطوير خدمات الاتصالات الفضائية السيادية في سلطنة عُمان والمنطقة.

وجرت مراسم توقيع الاتفاقية بحضور الدكتور محمد البرواني، رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد البرواني، بالتزامن مع الزيارة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى المملكة المتحدة، بما ينسجم مع أهداف الزيارة الرامية إلى ترسيخ العلاقات الثنائية وتوسيع آفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين، لا سيما في مجالات التكنولوجيا والاتصالات المتقدمة.

وتأتي الاتفاقية في إطار توجه الشركة نحو بناء منظومة متطورة لخدمات الاتصالات الفضائية، بما يسهم في دعم البنية الأساسية الرقمية لسلطنة عُمان وبناء شبكة أقمار صناعية سيادية تعزز قدرات السلطنة في قطاع الفضاء، إلى جانب توسيع نطاق الخدمات لتلبية احتياجات القطاعات الحيوية في السلطنة والمنطقة.

ومن المقرر أن تعتمد الشركة نظام "إنتيوشن" لتشغيل شبكتها الفضائية وإدارة مواردها، تمهيدًا لإطلاق خدماتها في عام ٢٠٢٧، مستهدفةً الجهات الحكومية وشركات الاتصالات والمؤسسات وقطاعات البنية الأساسية الحيوية.

وستعتمد الشبكة على السعة الاتصالية للقمر الصناعي "إم بي سات-١" وهو قمر صناعي سيادي من فئة الأقمار ذات المدار الثابت المصغّرة (MicroGEO)، تولّت شركة "أستراتيز" بناءه وتسليمه. ويجمع المشروع بين البنية الفضائية المتقدمة ومنظومة تشغيل أرضية قائمة على البرمجيات، بما يتيح تقديم خدمات اتصال مرنة وقابلة للتوسع، والاستجابة لمتطلبات العملاء واحتياجات الأسواق المتغيرة.

استقبال 154 مقترحًا.. والتوظيف والباحثون عن عمل بالصدارة

«العمل» تستجيب لـ83% من المقترحات الواردة عبر «تجاوب» بالربع الثاني


سميرة بنت سعيد السيابية

مسقط- الرؤية

حققت وزارة العمل نسبة استجابة بلغت ٨٣ بالمائة للمقترحات الواردة عبر منصة «تجاوب» خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، إذ استقبلت الوزارة ١٥٤ مقترحًا، جرى الرد على ١٢٨ منها، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز مشاركة المستفيدين في تطوير الخدمات الحكومية، وتحسين الإجراءات، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

وأظهرت نتائج التقرير التحليلي الذي أعدته دائرة التميز المؤسسي بالوزارة تنوع الموضوعات التي تناولتها المقترحات، بما يعكس احتياجات المستفيدين وتطلعاتهم نحو تطوير الخدمات وتحسين آليات تقديمها، حيث تصدرت موضوعات التوظيف والباحثين عن عمل القائمة بـ٧٦ مقترحًا، تلتها المقترحات المتعلقة بالعمالة والشكاوى العمالية بـ٢٥ مقترحًا، ثم الترقيات والرواتب بـ١٥ مقترحًا، والتدريب والتأهيل بثمانية مقترحات، وإعادة الهيكلة بخمسة مقترحات، فيما توزعت بقية المقترحات على مجالات التمكين وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتقاعد وغيرها من الموضوعات.

وقالت سميرة بنت سعيد السيابية مديرة دائرة التميز المؤسسي بوزارة العمل، إن المقترحات الواردة عبر منصة «تجاوب» تُحال إلى التقسيمات التنظيمية المختصة لدراستها وتقييمها، وتحديد مدى قابليتها للتطبيق، بما يضمن التعامل معها وفق طبيعتها ومجالاتها، والاستفادة منها في تحديد فرص التحسين الممكنة، موضحة أن الاستجابة للمقترحات تمثل جزءًا من منظومة متكاملة تستهدف تطوير أساليب العمل، وتعزيز فاعلية التواصل مع المستفيدين، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

وبيّنت أن موضوعات التوظيف والباحثين عن عمل استحوذت على النصيب الأكبر من المقترحات، إذ تركزت أبرز المطالب على زيادة فرص التوظيف واستحداث شواغر جديدة، وتوسيع نطاق التعمين في مختلف المهن والقطاعات، ومراجعة شروط العمر المحددة في الإعلانات الوظيفية، وتبسيط إجراءات التقديم والاختبارات، وتوزيع مراكز الاختبارات على مختلف المحافظات، إلى جانب تعزيز برامج التدريب والتأهيل والدعم الموجهة للباحثين عن عمل.

كما شملت المقترحات تعزيز فرص تشغيل المواطنين في عدد من القطاعات والمهن، من بينها المراكز التجارية والمطارات والمستشفيات الخاصة ومكاتب الصرافة والسفريات، فضلًا عن وظائف المشتريات والمحاسبة وخدمة العملاء والتوصيل.

بالتعاون مع شرطة عمان السلطانية

8 محاور رئيسية ضمن مسابقة الأفلام القصيرة للتوعية بالاحتيال الإلكتروني من بنك مسقط

مسقط- الرؤية

يتواصل بنجاح تنظيم مسابقة الأفلام القصيرة للتوعية بالاحتيال الإلكتروني «خليك واعي»، والتي تم إطلاقها مؤخرا بالتعاون بين شرطة عُمان السلطانية وبنك مسقط وذلك ضمن الحملة المشتركة التي تنفذها المؤسستان لتعزيز الوعي بمخاطر الاحتيال وأساليبه المتطورة وكيفية التصدي له، إذ يأتي تنظيم هذه المسابقة بهدف تسليط الضوء على عدد من أبرز أساليب الاحتيال الإلكتروني، وتعزيز الثقافة الرقمية والمالية وتشجيع أفراد المجتمع على تبني ممارسات آمنة عند استخدام الخدمات الإلكترونية.

وتتيح المسابقة للمشاركين من العمانيين إنتاج فيلم قصير لا تتجاوز مدته ٩٠ ثانية، يُسلط الضوء على أحد أساليب الاحتيال الإلكتروني، مع توضيح كيفية التعرف عليه والوقاية منه، بما يسهم في نشر ثقافة الحذر والمسؤولية الرقمية. ويمكن للراغبين الذين تبدأ أعمارهم من ١٨ سنة فما فوق تقديم مشاركاتهم عبر الرابط التالي المخصص للمسابقة www.khalikwa٣i.om كما يتضمن الرابط كافة المعلومات المتعلقة بالمسابقة علماً بأن آخر موعد لاستلام الأعمال سيكون بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٦. وتتناول المسابقة ٨ محاور رئيسية تعكس أبرز الأساليب التي قد يلجأ إليها المحتالون وعلى المشاركين التركيز على هذه المحاور عند المشاركة في إنتاج الأفلام القصيرة، مع التركيز على أهمية اليقظة وعدم مشاركة البيانات السرية أو رموز التحقق مع أي جهة.

ويتضمن المحور الأول الاستيلاء على الهواتف والحسابات الرقمية، والذي قد يتم من خلال اختراق الهاتف الذكي أو التحكم فيه عن بُعد، أو الاستيلاء على الحسابات الرقمية وإعادة تعيين كلمات المرور باستخدام بيانات مسروقة، وصولًا إلى الاستيلاء على المحافظ الرقمية، حيث يهدف هذا النوع من الاحتيال إلى السيطرة على الحسابات واستغلالها في عمليات إجرامية، بما في ذلك انتحال الهوية والصفة الوظيفية.

ويركّز المحور الثاني على انتحال الهوية والصفة الرسمية، من خلال انتحال صفة موظفين في الجهات الحكومية أو البنوك أو شركات الاتصالات والمؤسسات الخدمية، بما في ذلك استخدام الاتصالات المرئية لإضفاء مزيد من المصداقية على عملية الاحتيال. ويعتمد هذا الأسلوب على استغلال ثقة الضحية بهدف الحصول على الأموال أو المعلومات السرية. أما المحور الثالث فهو الاحتيال باستخدام مواقع ومنصات الجهات الرسمية، مثل إنشاء مواقع إلكترونية وبوابات دفع مزيفة أو صفحات تحاكي الهوية البصرية للجهات الرسمية، بهدف سرقة بيانات الهوية والحسابات البنكية ومعلومات الدفع. وتأتي الهندسة الاجتماعية في المحور الرابع كأحد الأساليب الشائعة، حيث يحاول المحتال إقناع الضحية بوجود مشكلة تتطلب التحقق من الحساب، أو يطلب تحديث البيانات عبر الهاتف أو الرسائل النصية أو تطبيقات التواصل الاجتماعي، وقد يصل الأمر إلى طلب رمز التحقق (OTP). ويعتمد هذا الأسلوب على التلاعب بالضحية وإقناعها بالإفصاح عن معلومات حساسة دون الحاجة إلى اختراق تقني مباشر.

ويسلط المحور الخامس الضوء على التصيد الإلكتروني بمختلف أشكاله، بما في ذلك الروابط الخبيثة، والتصيد الاحتيالي، والتصيد الموجّه، والرسائل النصية الاحتيالية والمكالمات الهاتفية الاحتيالية، والتي تستهدف الحصول على بيانات الدخول والمعلومات المالية.



«صحار الدولي» يستأنف عملياته في وحدة خدمة الزبائن بمطار مسقط الدولي

مسقط- الرؤية

أعلن صحار الدولي استئناف عملياته في وحدة خدمة الزبائن الجديدة في صالة القادمين بمطار مسقط الدولي، موسعًا بذلك نطاق حضوره ليشمل إحدى أبرز بوابات السلطنة، إذ صُممت الوحدة لخدمة السياح والمستثمرين والمقيمين والمواطنين والمسافرين من رجال الأعمال، من خلال تقريب الخدمات المصرفية من الزبائن، وتمكينهم من استكشاف مجموعة من الخدمات والمزايا المرتبطة بالسفر ونمط الحياة والوجهات، والمتاحة بشكل رئيسي عبر تطبيق صحار الدولي.

ويمثل التشغيل التجريبي انطلاقة العمليات التشغيلية للوحدة، لتشكل نقطة تواصل ترحيبية مع القادمين إلى سلطنة عُمان. ومن خلال الجمع بين الإرشاد المباشر وإمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية، تجسد وحدة الخدمات توجه صحار الدولي نحو توسيع نطاق علاقته بزبائنه لتتجاوز احتياجاتهم المصرفية، وتصبح جزءًا من تجربتهم الأوسع في السلطنة.

وقال عبدالواحد بن محمد المرشدي، الرئيس التنفيذي لصحار الدولي: «يمثل الوصول إلى عُمان بالنسبة للكثيرين بداية لإجازة، أو فرصة أعمال، أو فصل جديد في حياتهم؛ ومن هنا، يتيح لنا حضورنا في مطار مسقط الدولي فرصة لمساندتهم منذ اللحظات الأولى لهذه الرحلة. ومن خلال وحدة خدمة الزبائن، نجمع بين التواصل والإرشاد المباشر وبين سهولة الوصول إلى الخدمات عبر تطبيق صحار الدولي، بما يساعد زبائننا على الاستفادة من الحلول والمزايا التي تتناسب مع احتياجاتهم خلال وجودهم في السلطنة. ويجسد ذلك التزامنا بتقديم خدمات تتعدى حدود الصيرفة، والتزامنا بأن نكون إلى جانب زبائننا أينما تقودهم طموحاتهم."

وامتدادًا لهذا التوجه، ستتيح وحدة الخدمات للزبائن استكشاف منظومة متنامية من الخدمات والمزايا المرتبطة بالسفر ونمط الحياة والوجهات، والمتاحة بصورة رئيسية عبر تطبيق صحار الدولي وبدعم من شبكة من الشراكات الاستراتيجية. وستوفر الوحدة الإرشاد اللازم للزبائن في المطار، فيما يمكّنهم التطبيق من مواصلة الاستفادة من العروض والخدمات ذات الصلة بعد مغادرتهم المطار، كما يجري العمل على تطوير مزايا إضافية لزبائن صحار الدولي وموظفي المطار، وذلك وفقًا للموافقات والشراكات ذات الصلة.



وستقدم الوحدة كذلك الدعم للزوار المؤهلين الراغبين في بدء علاقة مصرفية مع صحار الدولي في السلطنة، من خلال تعريفهم بالحلول المصرفية المناسبة وإتاحة مجموعة مختارة من المزايا الترحيبية. وسواء كان الزبون قادمًا إلى عُمان للسياحة أو الإقامة أو العمل أو الاستثمار أو ممارسة الأعمال، تهدف الوحدة إلى تسهيل وصوله إلى ما يحتاج إليه عبر تجربة تجمع بين الدعم الشخصي وسهولة الوصول الرقمي.

ويمثل التشغيل التجريبي للوحدة خطوة جديدة ضمن مسيرة صحار الدولي في ترسيخ مفهوم الخدمات التي تتعدى الصيرفة، وتعزيز ارتباطه بمنظومة السياحة والأعمال والاستثمار في سلطنة عُمان، ومن خلال حضوره في مطار مسقط الدولي، يسعى البنك إلى الإسهام في إثراء تجربة الوصول إلى السلطنة، وبناء علاقات مستدامة مع الزبائن تمتد طوال فترة وجودهم في عُمان.

بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس

«عُمان شل» تدعم برنامج «تعزيز القيمة المحلية المضافة» لتعزيز خبرات الطلبة

مسقط- الرؤية

اختتمت شركة شل للتنمية - عُمان "عُمان شل" وبالتعاون مع جامعة السلطان قابوس، النسخة الثالثة من برنامج شل «تعزيز القيمة المحلية المضافة»، مُوَاصِلةً شراكتها الهادفة إلى تزويد طلبة الجامعة بالمهارات العملية وإثراء معارفهم بالخبرات المهنية في قطاع الأعمال؛ بما يُعزِّز جاهزيتهم للانتقال من مقاعد الدراسة إلى سوق العمل.

واستضافتْ جامعة السلطان قابوس البرنامج على مدار أربعة أيام؛ جمع خلالها بين دراسة حالة تجارية تفاعلية وتنمية مهارات المشاركين المهنية، ضِمن تجربة تطبيقية تعليمية أتاحتْ للطلبة توظيف معارفهم الأكاديمية، والتعامل مع سيناريوهات مُتغيرة، وابتكار حلول عملية للتحديات المطروحة.

وتمحورت التجربة حول دراسة حالة أعدَّتها عُمان شل ضمن برنامج «تعزيز القيمة المحلية المضافة»؛ تناولت سوق المركبات الكهربائية؛ حيث عمل الطلبة على تحليل سوق افتراضية، وتقييم المخاطر ومراعاة متطلبات الأطراف المعنية، والتعاون ضمن فرق عمل لإعداد مقترحات تجارية متكاملة. ومع ظهور مُعطيات جديدة خلال مراحل الدراسة، عمل المشاركون على تكييف مقترحاتهم وفقًا للمستجدات؛ بما أسهم في صقل مهاراتهم في التفكير النقدي والعمل الجماعي وحل المشكلات ضمن أطر زمنية محددة. وامتدّت محاور البرنامج إلى ما هو أبعد من دراسة الحالة؛ لتشمل: السلامة وإدارة المخاطر، والعقليات والسلوكيات المهنية، والعمل بروح الفريق، وبناء الهوية المهنية، وإعداد السِّيَر الذاتية، ومهارات اجتياز مقابلات العمل. كما استند البرنامج إلى إطار شل للكفاءة (CAR)، الذي يرتكز على ثلاثة عناصر رئيسية، هي: القدرات والإنجاز والعلاقات؛ بهدف تعزيز جاهزية الطلبة لسوق العمل وتنمية المهارات التي تدعم مساراتهم المهنية المستقبلية.

وشَهِد البرنامج مشاركة عدد من قيادات شل وخبرائها ومدربيها المتطوعين، الذين أثروا تجربة الطلبة بمعارفهم وخبراتهم العملية في قطاع الأعمال، إلى جانب إسهام أعضاء من الهيئة الأكاديمية بجامعة السلطان قابوس في تقديم عدد من المحاور التدريبية.

ويجسِّد هذا التعاون نهجًا مُتكاملًا لتبادل المعرفة ونقل الخبرات؛ بما يُعزِّز استدامة البرنامج وأثره على المدى الطويل.

وقال مسؤول بالشركة: "صُمِّم برنامج شل "تعزيز القيمة المحلية المضافة" ليتيح للطلبة فرصة توظيف معارفهم الأكاديمية في تطبيقات عملية، ضمن بيئة تُحاكي جانبًا من التحديات والمتطلبات التي قد يواجهونها في سوق العمل. ومن خلال شراكتنا المستمرة مع جامعة السلطان قابوس، نسعى إلى إثراء التجربة التعليمية بالخبرات العملية، وتمكين الشباب من تعزيز ثقتهم بقدراتهم، وتنمية مهاراتهم وقدرتهم على التكيُّف مع المتغيرات؛ بما يؤهلهم لخوض مساراتهم المهنية المستقبلية بثقة وكفاءة".

من جانبه، قال الأستاذ الدكتور سالم بن حمود الحارثي نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية وخدمة المجتمع بجامعة السلطان قابوس: «يجسِّد تعاوننا المتواصل مع «عُمان شل» هذا التوجُّه؛ من خلال مدِّ جسور التواصل بين التعليم الأكاديمي وقطاع الأعمال، وإثراء التجربة التعليمية بخبرات ورؤى مهنية قيِّمة. فمن خلال إشراك الطلبة في تحديات تجارية مُستوحاة من واقع الأعمال، وتحفيزهم على التفكير النقدي والعمل الجماعي وابتكار الحلول العملية، نُسهم في تعزيز ثقتهم بقدراتهم وتنمية المهارات التي تؤهِّلهم للتميُّز في بيئة عمل دائمة التطوُّر".

واختُتم البرنامج بعروض تقديمية استعرضت خلالها الفرق المشاركة مقترحاتها التجارية أمام لجنة مُختصَّة، وتلقَّت ملاحظات وتوصيات بشأن الحلول المطروحة وسُبل تطويرها. كما شكَّلتْ الجلسة الختامية فرصة لتكريم المشاركين وإبراز ما حققوه من تقدّم على مدار أيام البرنامج الأربعة.



455 مليون ريال أرباح البنوك المدرجة ببورصة مسقط

مسقط- العُمانية

ارتفعت الأرباح الصافية للبنوك المدرجة ببورصة مسقط في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري إلى ٤٥٥ مليون ريال عُماني مسجلة زيادة بنسبة ٨,١ بالمائة عن مستواها في الفترة المماثلة من العام الماضي البالغ ٤٢٠,٦ مليون ريال عُماني. وأشارت النتائج المالية الأولية التي أعلنت عنها البنوك على الموقع الالكتروني لبورصة مسقط إلى نمو معظم المؤشرات المالية للبنوك السبعة المدرجة بالبورصة مستفيدة من التوسع في تمويل المشاريع التنموية ومشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروض المقدمة للأفراد والتي أدت إلى ارتفاع الإيرادات، كما انعكست كفاءة إدارة المخاطر وتراجع المخصصات واتجاه البنوك لتطوير الخدمات المصرفية الالكترونية وتوسيع قاعدة الزبائن إيجابا على أداء القطاع المصرفي ودفعت الأرباح إلى الصعود. وسجل بنك مسقط أعلى الأرباح عند ٢٠٩,١ مليون ريال عُماني مقابل ١٩١,٥ مليون ريال عُماني في الفترة المماثلة من العام الماضي، وحل بنك صحار الدولي في المرتبة الثانية بأرباح صافية بلغت ٧٧,٦ مليون ريال عُماني مقابل ٧٠,٧ مليون ريال عُماني في الفترة المماثلة من العام الماضي، وجاء البنك الوطني العُماني في المرتبة الثالثة بأرباح صافية بلغت ٥٧,٥ مليون ريال عُماني مقابل ٥١,٧ مليون ريال عُماني في الفترة المماثلة من العام الماضي، وارتفعت الأرباح الصافية لبنك ظفار من ٣٦ مليون ريال عُماني إلى ٣٨,٨ مليون ريال عُماني، وسجل البنك الأهلي نموًّا بنسبة ١٢,٥ بالمائة مع صعود أرباحه الصافية من ٣٢,٤ مليون ريال عُماني إلى ٣٦,٥ مليون ريال عُماني. وحل بنك عُمان العربي في المرتبة السادسة بعد ارتفاع الأرباح الصافية الموحدة من ٢٣,٣ مليون ريال عُماني إلى ٢٨,١ مليون ريال عُماني، وسجل بنك نزوى تراجعًا في أرباحه الصافية بنسبة ٥٢ بالمائة لتهبط إلى ٧ ملايين ريال عُماني مقابل ١٤,٨ مليون ريال عُماني في الفترة المماثلة من العام الماضي متأثرة بارتفاع المخصصات من نحو ٦,٢ مليون ريال عُماني إلى ١٣,٦ مليون ريال عُماني وارتفاع المصاريف التشغيلية من ٢٠,٨ مليون ريال عُماني إلى ٢٣,٨ مليون ريال عُماني وتراجع الأرباح التشغيلية من ٢٣,٣ مليون ريال عُماني إلى ٢١,٥ مليون ريال عُماني.

واتخذت البنوك السبعة المدرجة ببورصة مسقط في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري العديد من الخطوات التي من شأنها تقوية القطاع المصرفي عبر الشراكات الاستراتيجية، وزيادة رؤوس الأموال وحقوق المساهمين، وتحسين جودة الأصول، والتوسع محليا ودوليا، فقد أقرت الجمعية العامة غير العادية لبنك مسقط زيادة رأسمال البنك المرخص به من ٨٠٠ مليون ريال عُماني إلى مليار و٢٠٠ مليون ريال عُماني، وقام بنك صحار الدولي بطرح أكثر من مليار سهم لممارسة حق الأفضلية لزيادة رأسمال البنك من ٧٠٢,٥ مليون ريال عُماني إلى نحو ٨٥٠ مليون ريال عُماني.

«لولو» تُطلق الموسم الثاني من «عالم المأكولات»

مسقط- الرؤية

أطلقت سلسلة متاجر لولو هايبر ماركت الموسم الثاني من «عالم المأكولات ٢٠٢٦»، احتفالاً بالمأكولات والنكهات العالمية، وذلك خلال الفترة من ٢١ أكتوبر إلى ٣ نوفمبر ٢٠٢٦، في معرض شامل للنكهات العالمية وتقاليد الطهي التي تجمع ثقافات العالم. وافتتحت الشيف معصومة البلوشي، من فندق شيراتون - عُمان، هذا الاحتفال الكبير بحضور عدد من الشخصيات البارزة ومسؤولي لولو. وتُعدّ معصومة من أبرز الطهاة العُمانيين في قطاع الضيافة. ويتضمن الموسم الثاني من عالم المأكولات سلسلة من الأنشطة المُصممة خصيصاً لإمتاع المتسوقين، إلى جانب مسابقة «سوبر شيف» والفوز بجوائز رائعة، حيث تهدف مسابقة الطهي التي ستُقام في مواقع متعددة إلى اكتشاف المواهب الكامنة لدى الطهاة القادرين على الجمع بين فنون الطهي التقليدية وتقنيات الطهي الحديثة. وسيستمتع الزوار بتجربة طهي مميزة تتضمن عروض طهي مباشرة، وتذوق منتجات شهية، وعروض تفاعلية للأطعمة، وستوفر هذه الفعاليات فرصة فريدة لاكتشاف منتجات جديدة، وتجربة مفاهيم طعام مبتكرة، والتعرف على أحدث التوجهات التي تُشكّل صناعة الأغذية، مما يجعل هذا الحدث وجهة لا غنى عنها لعشاق الطعام والمتخصصين في هذا المجال على حد سواء.





أكد أن مراجعة قائمة السلع استغرقت نحو 18 شهرًا ضمن جهود تعزيز الحماية الاجتماعية

المعمري لـ«الرؤية»: الضريبة الصفرية مطبقة على 807 بنود غذائية.. وانخفاض الأسعار مرهون بعوامل السوق



الرؤية- سارة العبرية

أكد حسام بن حمد المعمري مدير دائرة السياسات الضريبية بجهاز الضرائب، أن إصدار قرارات فرض ضريبة صفرية على عدد من السلع، يأتي في إطار جهود سلطنة عُمان لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، والتخفيف من الأعباء المعيشية على المواطنين والمقيمين، ودعم القطاعات الحيوية، بما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية لرؤية عُمان ٢٠٤٠ الرامية مع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وقال المعمري- في حور خاص مع «الرؤية»- إن جهاز الضرائب يحرص على مراجعة وتحديث قائمة السلع الغذائية الأساسية الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بمعدل الصفر في المائة، حتى يراعي الاحتياجات الاستهلاكية للمجتمع والتطورات التي تشهدها الأسواق المحلية. وأكد المعمري أن تحديث القائمة جاء بعد عمل فني وتنسيقي استمر قرابة عام ونصف، بالتعاون مع الإدارة العامة للجمارك ووزارة الصحة ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، بهدف مراجعة السلع والتصنيفات الجمركية المرتبطة بها، والتحقق من مدى ملاءمتها لنطاق السلع الغذائية الأساسية.

وأشار إلى أن عملية المراجعة راعت طبيعة المنتجات الغذائية وأهميتها للاستهلاك، مع دقة تصنيفها وفق بنود التعرفة الجمركية، لضمان وضوح المعاملة الضريبية وسهولة تطبيقها من جانب المكلفين والجهات المختصة. وأكد أن هذه الخطوة تمثل امتدادا لنهج الجهاز في المراجعة المستمرة للسياسات الضريبية، حتى يُحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وكفاءة النظام الضريبي.

٨٠٧ بنود غذائية

وأوضح المعمري أن القرار يشمل أغلب المنتجات الغذائية التي تلامس الحياة اليومية للأسر، والمحددة في القائمة المرفقة بالقرار رقم (٢٠٢٦/٢٢٥)، وفق أوصافها وبنود التعرفة الجمركية المعتمدة. وأضاف أن القائمة شهدت توسعا ملحوظا؛ إذ ارتفع عدد بنودها من ٥١٣ بندًا في القائمة السابقة إلى ٨٠٧ بنود في القائمة المحدثة، لتشمل مجموعات متنوعة من السلع الغذائية الأساسية، من بينها اللحوم والدواجن والأسماك والخضراوات والفواكه والحليب ومشتقاته والحبوب والبقوليات وغيرها من المنتجات الواردة في القرار.

وبيّن أن تطبيق معدل الصفر في المائة يشمل السلع المحددة في القائمة، سواء كانت منتجة محليًا أو مستوردة، متى استوفت الشروط والأوصاف القانونية المقررة، دون تمييز في المعاملة الضريبية على أساس بلد المنشأ.

وأشار إلى أن المنتجات الغذائية غير المدرجة في القائمة تظل خاضعة للمعاملة الضريبية المقررة لها وفق قانون ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية.

ولفت إلى أن القرارين رقم ٢٠٢٦/٢٢٣ و٢٠٢٦/٢٢٤ يتعلقان بالأدوية والتجهيزات الطبية البيطرية والبشرية، ويكملان القرار الخاص بالسلع الغذائية في إطار توسيع نطاق تطبيق المعدل الصفري على السلع والمنتجات المحددة.

عوامل السوق

وقال المعمري إنه من المتوقع أن يسهم تطبيق معدل الصفر في المائة على السلع الغذائية المضافة إلى القائمة في تخفيف العبء الضريبي المرتبط بشرائها، خاصة أن بعض هذه السلع كانت تخضع سابقًا لضريبة القيمة المضافة بالمعدل الأساسي البالغ ٥٪. وأوضح أن انتقال السلعة من المعدل الأساسي إلى المعدل الصفري يعني عدم فرض ضريبة القيمة المضافة على بيعها للمستهلك، وهو ما يوفر فرصة لانخفاض سعرها النهائي. وأكد أنه من المهم التوضيح أن أسعار المنتجات في الأسواق لا تتحدد بالضريبة وحدها، وإنما تتأثر بعوامل اقتصادية أخرى، من بينها تكاليف الإنتاج والاستيراد والنقل والتخزين، فضلًا عن مستويات العرض والطلب والمنافسة.

وأردف قائلا: «أن القرار يُزيل العبء الضريبي المباشر عن السلع التي انتقلت إلى المعدل الصفري، إلا أن مقدار الانخفاض الفعلي في أسعارها يعتمد على مدى انعكاس هذا التغيير في الأسعار التي يحددها الموردون وتجار التجزئة». وأشار إلى أن هذا ما سبق توضيحه في التصريحات الإعلامية المتعلقة بالقرار، التي أكدت أن السعر النهائي يتأثر كذلك بتكاليف الإنتاج والاستيراد.

دعم القوة الشرائية للأسر

وأوضح المعمري أن توسيع قائمة السلع الغذائية الأساسية الخاضعة للمعدل الصفري له أثر إيجابي على القوة الشرائية للأسر، من خلال تخفيف التكلفة الضريبية للسلع التي تدخل ضمن احتياجاتها الاستهلاكية اليومية. وأضاف أن هذه الخطوة تكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى أن الإنفاق على الغذاء يمثل أحد المكونات الأساسية في ميزانيات الأسر، وبالتالي فإن تخفيف الأعباء الضريبية المرتبطة به يمكن أن يساعد على إتاحة مساحة أكبر للإنفاق على احتياجات أخرى.

أما فيما يتعلق بالتضخم، أشار المعمري إلى أنه من الممكن أن يسهم القرار في الحد من الضغوط السعرية على بعض المنتجات الغذائية المشمولة، متى انعكس تخفيض الضريبة على أسعار بيعها النهائية. لكنه استدرك بالقول إن التضخم يتأثر بمجموعة أوسع من المتغيرات المحلية والعالمية، بما في ذلك أسعار السلع في الأسواق الدولية، وتكاليف الشحن والطاقة، وسلاسل الإمداد. وأكد أنه ينبغي النظر إلى القرار باعتباره إحدى الأدوات التي تدعم الاستقرار المعيشي وتخفف الأعباء على المستهلكين، وليس باعتباره إجراءً منفردًا قادرًا على التحكم في مستويات التضخم بصورة شاملة. وأضاف أن هذا التوجه يتوافق مع أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠» في تعزيز الرفاه الاجتماعي والاستدامة الاقتصادية.

الأثر الاجتماعي والإيرادات الضريبية

وقال المعمري إن السياسة الضريبية في سلطنة عُمان تقوم على تحقيق التوازن بين توفير الإيرادات العامة اللازمة لتمويل الخدمات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومراعاة الأبعاد الاجتماعية للضريبة وانعكاساتها على الأفراد والقطاعات الاقتصادية. وأوضح أن تحديث قائمة السلع الغذائية الأساسية الخاضعة للمعدل الصفري يعكس مراعاة البعد الاجتماعي عند مراجعة السياسة الضريبية، خصوصا فيما يتعلق بالسلع المرتبطة بالاحتياجات المعيشية. وأشار إلى أن تطبيق معدل الصفر في المائة لا يعني إلغاء ضريبة القيمة المضافة بصورة شاملة، وإنما يقتصر على السلع المحددة في القرارات الصادرة، فيما تستمر الضريبة على بقية التوريدات الخاضعة للمعدل الأساسي وفق التشريعات النافذة. أما فيما يتعلق بانتقال أثر القرار إلى المستهلك النهائي، أوضح أن دور جهاز الضرائب يتمثل في ضمان التطبيق الصحيح للمعاملة الضريبية المقررة، من خلال متابعة التزام المكلفين بالقوانين والقرارات الضريبية. وأضاف أن متابعة الأسعار في الأسواق والممارسات التجارية تدخل ضمن اختصاص الجهات المعنية بحماية المستهلك والرقابة على الأسواق، الأمر الذي يجعل التنسيق بين الجهات المختصة مهمًا لتحقيق الأهداف المرجوة من القرار. وأكد أن للمستهلك دورًا في التأكد من تطبيق المعدل الصفري على السلع المشمولة من خلال مراجعة فواتير الشراء وإبلاغ الجهات المختصة عن أي مخالفة لتطبيق هذه القرارات.

متابعة الالتزام

وأوضح المعمري أن جهاز الضرائب يتولى متابعة مدى التزام الأشخاص الخاضعين للضريبة بتطبيق أحكام قانون ضريبة القيمة المضافة والقرارات الصادرة تنفيذا له، بما في ذلك تطبيق معدل الصفر في المائة على السلع المحددة في القائمة المعتمدة. وأضاف أن ذلك يشمل التحقق من صحة المعاملة الضريبية المطبقة على التوريدات، ومراجعة الإقرارات والفواتير والسجلات الضريبية، واتخاذ الإجراءات القانونية المقررة عند ثبوت وجود مخالفات ضريبية.

وأشار إلى ضرورة التمييز بين الالتزام الضريبي والالتزام بقواعد حماية المستهلك، موضحا أن عدم انخفاض سعر منتج بعد إخضاعه للمعدل الصفري لا يشكل -في حد ذاته- مخالفة ضريبية، ما دام المورد قد طبق المعاملة الضريبية الصحيحة ولم يحصل ضريبة قيمة مضافة على نحو مخالف للقانون. وحذر المعمري من أن فرض ضريبة القيمة المضافة بالمعدل الأساسي على سلعة أصبحت خاضعة للمعدل الصفري، يستوجب التحقق من المخالفة واتخاذ الإجراءات المقررة قانونًا. وأكد أن متابعة الأسعار والممارسات التجارية تظل من اختصاص الجهات الرقابية المعنية، وفي مقدمتها هيئة حماية المستهلك، وفق التشريعات المنظمة لاختصاصاتها.

الأثر المالي

وقال مدير دائرة السياسات الضريبية إن تحديث قائمة السلع الغذائية الأساسية الخاضعة للمعدل الصفري جاء بعد عملية مراجعة فنية وتنسيقية امتدت لنحو عام ونصف، بمشاركة الجهات الحكومية ذات العلاقة، بهدف مراجعة السلع والتصنيفات الجمركية المرتبطة بها وتطوير القائمة بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية للأسر.

وأوضح أنه من الناحية المالية، يترتب على توسيع نطاق السلع الخاضعة للمعدل الصفري، انخفاضٌ في الإيرادات الضريبية المرتبطة بالسلع التي كانت تخضع سابقًا للمعدل الأساسي. وأضاف أن تحديد حجم هذا الأثر بدقة يتطلب الاستناد إلى بيانات التوريدات الخاضعة للضريبة، وقيم الاستيراد، وحجم الاستهلاك المحلي، مع مراعاة ضريبة المدخلات القابلة للخصم وغيرها من العوامل المؤثرة في صافي الإيرادات.

وأشار إلى أن الأثر المتوقع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية يتمثل في تخفيف الأعباء الضريبية على المستهلكين ودعم القوة الشرائية للأسر، بما يتوافق مع الأهداف المعلنة للقرارات والتوجه الحكومي في دعم منظومة الحماية الاجتماعية. وأكد المعمري أن تقييم الأثر الفعلي للقرار يظل مرتبطا بالبيانات التي ستتوفر بعد تطبيقه، سواء من حيث الإيرادات الضريبية أو تطور أسعار السلع المشمولة.

قرار الضريبة الصفرية يشمل المنتجات المحلية والمستوردة

توسيع قائمة الأغذية يدعم القوة الشرائية للأسر ويَحدّ من الضغوط السعرية

السياسة الضريبية توازن بين الحماية الاجتماعية وجني الإيرادات العامة

جهاز الضرائب يتابع الالتزام بالمعدل الصفري.. ومخالفة التطبيق تستوجب المساءلة

تراجع الإيرادات الضريبية متوقع.. وتقييم الأثر يرتبط ببيانات ما بعد التطبيق

د. خالد بن عبد الوهاب البلوشي

دورات المياه العامة.. هل حان وقت خصخصتها؟



كُلُّنا نُروِّج لوديان عُمان وجبالها وقلاعها، وكُلُّنا نُطالب السائح أن يبقى أيامًا إضافية، لكننا ننسى سؤالًا بسيطًا يسأله كل مواطن سائح ومُقيم: أين دورات المياه النظيفة؟ في المواقع العامة والسياحية؟

في كثير من المواقع السياحية المنتشرة- سواء داخل محافظة مسقط ومن شاطئ بِتِّي إلى وادي شاب، ومن جبل شمس إلى رأس الجنز والجبل الأخضر وغيرها من المواقع العامة والسياحية- تكون دورة المياه أحيانًا هي أول انطباع وآخر انطباع. وقد تكون سببًا في ألا يعود السائح!

لربما دورات المياه ليست أولوية في ميزانية الصيانة في بعض المحافظات أو الولايات أو لأنها تُبنى مع المشروع السياحي بتكلفة عالية، ولاحقًا تُترك لعامل نظافة دون إشراف، ودون نظام محاسبة. والنتيجة نعرفها جميعًا: أبواب مُكسَّرة، ومياه مقطوعة، وانعدام للصيانة.

الحل ليس في بناء المزيد، بل في تغيير نموذج الإدارة: الخصخصة الذكية.

ماذا نقصد بالخصخصة؟ لا نقصد بيعها، بل نقصد إسناد إدارتها وتشغيلها وصيانتها لشركات متخصصة بنظام حق الانتفاع (BOT) أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، مقابل رسم رمزي.

النموذج المقترح:

١. دورات مياه ذكية بمعايير عالمية:

- بدون لمس (Touchless): أبواب تُفتح بالحسَّاس، مغاسل وصنابير ومُعطِّرات تعمل أوتوماتيكيًا.
- طاقة شمسية: تشغيل كامل بالطاقة الشمسية، مع نظام معالجة مياه رمادية لإعادة استخدامها في الري.
- نظام مراقبة ذكي: حساس يقيس مستوى النظافة، وعدد المستخدمين، ونقص المواد مثل المناديل، ويرسل تنبيهًا فوريًا لشركة التشغيل. وحساس جودة هواء.
- دفع إلكتروني ورمزي: ١٠٠ بيسة أو ٢٠٠ بيسة عبر البطاقة أو الهاتف، أو مجانًا لحاملي بطاقة «تخفيضات السائح». الرسم ليس للربح، بل لضمان الاستدامة ومنع التخريب.

٢. كيف تصبح مشروعا تجاريا؟

التجارب العالمية تقول إن دورة المياه النظيفة هي مشروع رابح بحد ذاته:

- إعلانات داخلية: شاشات صغيرة تعرض منتجات محلية، متاحف، فنادق، محلات ومراكز تسوق، نزل تراثية وغيرها من المنتجات والخدمات.
- آلة بيع: مناديل، مياه ومشروبات خفيفة، ومستلزمات سفر.
- كشك صغير بالجوار: يبيع قهوة عُمانية مع تقديم خدمات الإرشاد السياحي.

شركة التشغيل تربح من هذه الخدمات، وتضمن للجهات المشرفة وللمستخدم نظافة عالية الجودة لتلك المرافق.

٣. ماذا استفادت الدول؟ هنا بعض النماذج العالمية:

- اليابان: حوَّلت دورات المياه العامة إلى مزار سياحي ففي طوكيو (مشروع Tokyo Toilet) صممها ١٦ معماريًا عالميًا ونالت إعجاب العالم والمواطنين والسياح.
- سنغافورة: تطبق نظام تقييم لدورات المياه، ودورة المياه مما جعلها مميزة دائما.
- نيوزيلندا: في مساراتها الطبيعية، دورات المياه الذكية هي سبب بقاء المسار نظيفًا.

ماذا سوف نستفيد في سلطنة عُمان؟

١. نظافة ورونق: دورات مياه عامة نظيفة وحديثة.

٢. مشاريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كل ٥ دورات مياه تدار بشركة عُمانية صغيرة توظف مجموعة من الشباب كمشرفين على تلك المرافق.

٣. تقدير للسائح والمقيم: المرأة والأطفال، وكبار السن، وذوي الإعاقة، هم أكثر من يعاني. دورة مياه نظيفة وآمنة ومضاءة ستضفي رونقاً للخدمة.

٤. بيانات سياحية: النظام الذكي يمنحنا عدد زوار كل موقع سياحي بالساعة واليوم، وهي بيانات تساعد على التخطيط التطوير.

لذلك أقترح أن تتبنى وزارة التراث والسياحة بالتعاون مع بلدية مسقط ومع المحافظات مبادرة لخصخصة ١٠٠ دورة مياه في أهم ١٠٠ موقع سياحي كمرحلة أولى، ثم تطرح كفرص استثمارية لرواد الأعمال، بمواصفات موحدة مع تطبيق تقنيات الاستدامة.

السائح قد ينسى اسم الوادي والمعلم السياحي، لكنه لن ينسى أبدًا أنه لم يجد خدمة دورة مياه قريبة من الموقع.

دعونا نُعزِّز تجربة المواطن السائح والمقيم ونُقدِّم لهم خدمة تُضفي راحة وثقة عند زيارتهم لتلك المواقع.

«أوكيو للاستكشاف والإنتاج» تواصل استراتيجية النمو لإنتاج 300 ألف برميل نفطي مكافئ بحلول 2030

مسقط- العُمانية

تواصل شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج تعزيز القيمة من أصولها واستثماراتها النفطية والغازية في سلطنة عُمان، في الوقت الذي تحرص فيه على بناء حضور دولي نوعي يقوم على التعاون مع كبرى شركات الطاقة العالمية، والاستفادة من الخبرات التشغيلية التراكمية على مدى السنوات الماضية، وذلك ضمن استراتيجية النمو المرسومة لعام ٢٠٣٠، والتي تستهدف الوصول بالإنتاج إلى ٣٠٠ ألف برميل نفطي مكافئ يوميًا.

وفي هذا الصدد، وقّعت الشركة عددًا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والشراكات، والتي وفّرت لها المنصة اللازمة لعمليات الاستحواذ المستهدف، والتوسع الدولي الانتقائي، مع المحافظة على أعلى مستويات الحوكمة والانضباط المالي والتشغيلي، وأثمرت هذه الجهود في ارتفاع إجمالي الإنتاج خلال النصف الأول من ٢٠٢٦ إلى ٢٢٨,٢ ألف برميل نفطي مكافئ يوميًا، بزيادة ٢,٧ بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من ٢٠٢٥.

وعلى الصعيد المحلي، وقّعت الشركة اتفاقية استحواذ على حصة ٣٥ بالمائة في منطقة الامتياز ٢٧ بقيمة معلنة تبلغ ٢٨,٨ مليون ريال عُماني من شركة ميتسوي للاستكشاف والإنتاج الشرق الأوسط، وهي منطقة منتجة تديرها أوكسيدنتال، ومن المتوقع أن تضيف الحصة نحو ٣,٥ ألف برميل نفطي مكافئ يوميًا إلى إجمالي إنتاج الشركة في عام ٢٠٢٦م.

كما وقّعت الشركة اتفاقية امتياز للمنطقة البحرية ١٨ بالشراكة مع بترويناس، التي تمتد على مساحة تتجاوز ٢١ ألف كيلومتر مربع، وذلك امتدادًا لمذكرة التفاهم التي وقّعها الطرفان في أكتوبر ٢٠٢٥م. ويمثل الانتقال من مذكرة التفاهم إلى شراكة فعلية في المنطقة نموذجًا لنهج الشركة في تحويل العلاقات الاستراتيجية إلى فرص استثمارية.

وفي محافظة مسندم، وقّعت أوكيو للاستكشاف والإنتاج وشركة النفط التركية اتفاقية امتياز للمنطقة البحرية ٨٠، بحصة ٥٠ بالمائة لكل طرف، وتتولى أوكيو للاستكشاف والإنتاج دور المشغل، في خطوة تعزز الاستثمار في الموارد النفطية والغازية بالمنطقة وتفتح المجال أمام أعمال استكشافية إضافية.

وتواصل الشركة كذلك تطوير أصولها القائمة؛ إذ وقّعت تعديلًا لاتفاقية الاستكشاف ومشاركة الإنتاج لمنطقة الامتياز ٩ التي تمتلك فيها حصة ٤٥٪، فيما تساهم الإنجازات الاستكشافية في منطقتي ٦٠ و٤٨ في رفد فرص نمو الإنتاج، بالتوازي مع تقدم الأنشطة الاستكشافية في مناطق أخرى.

أما على الصعيد الدولي، فتتبع الشركة نهجًا نوعيًا يقوم على دراسة الفرص قبل الدخول الاستثماري، وفي هذا الصدد وقّعت من خلال شركتها التابعة أوكيو للاستكشاف والإنتاج – المشاريع الجديدة، اتفاقية تعاون استراتيجي مع شركة كاز موناي غاز التي تُعد شركة النفط والغاز الوطنية في جمهورية كازاخستان، بما يفتح مسارًا جديدًا لدراسة فرص الاستكشاف والإنتاج والاستثمار المشترك في سلطنة عُمان وكازاخستان والعالم مع إحدى شركات الطاقة الوطنية الرئيسة في آسيا الوسطى.

وتمثل الاتفاقية خطوة إضافية في استراتيجية أوكيو للاستكشاف والإنتاج لبناء شراكات دولية تتيح لها الوصول إلى أسواق وموارد جديدة بصورة انتقائية ومدروسة.

وعلى صعيد آخر، وقّعت الشركة مذكرة تفاهم مع المؤسسة الليبية للاستثمار لتأسيس إطار استراتيجي يُتيح دراسة فرص مشتركة في أنشطة الاستكشاف والإنتاج في سلطنة عُمان وليبيا والأسواق الدولية، بما يعزز توجه الشركة نحو بناء محفظة ذات توزيع جغرافي واسع.

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ١٤ من جمادى الأولى ١٤٤٨ هـ الموافق ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤٦٠

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

عبدالله باعبود

زعزعة أمن الخليج والمنطقة هدفٌ استراتيجي لدولة الاحتلال الإسرائيلي. وقد نجح نتنياهو في توريط أمريكا في حروب تخدم مشروعه، وجرّ المنطقة إلى صراعات عبثية تدفع دولها وشعوبها ثمنها. المطلوب موقف إقليمي يحمي أمن المنطقة ويُفشل محاولات استدراجها إلى مزيد من الحروب والفوضى.

خالد الزدجالي

كونوا كما جاء في حديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم (لو أتيت أهل عُمان ما سبوك وما ضربوك) حافظوا على وحدتكم الوطنية ولُحمتكم، ولا تجعلوا التحديات الخارجية وما يُثار عبر وسائل التواصل ينال من تماسككم، فعُمان قوتها في وحدتها، وحصانتها في تلاحم أبنائها.

علي الشيذاني

الاتصالات الضوئية الفضائية هو قطاع ناشئ مليء بالفرص، نبارك توقيع عقد إنشاء ثلاث محطات أرضية للاتصالات الضوئية الفضائية في سلطنة عمان كخطوة استراتيجية تعزز نمو قطاع الفضاء في سلطنة عمان.

عُمان والمملكة المتحدة تؤكدان الالتزام بالتعاون لمنع النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية

التأكيد على روابط الصداقة الراسخة ومواصلة دعم النمو الاقتصادي

العمل على تعميق التعاون في الصناعات الدفاعية والتعاون العسكري بين البلدين

تعميق التعاون في مجالات الأمن السيبراني للتصدي للتحديات الأمنية



مسقط- العُمانية

أكدت سلطنة عُمان والمملكة المتحدة التزامهما بتعزيز علاقاتهما وتعميقها، ومتابعة التقدّم المحرز في تنفيذ الأولويات المتفق عليها، وضمان توجيه التعاون نحو تحقيق المصالح المشتركة، ودعم رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، وأجندة النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة، وذلك في بيان مشترك بمناسبة زيارة "دولة" التي قام بها حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظهُ اللهُ ورعاهُ- للمملكة المتحدة.

وفيما يأتي نصُّ البيان:

بمناسبة زيارة دولة التي قام بها حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظّم سلطان عُمان -حفظهُ اللهُ ورعاهُ-، إلى المملكة المتحدة، ضيفًا على جلالة الملك تشارلز الثالث خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٦م، جدّدت سلطنة عُمان والمملكة المتحدة التأكيد على روابط الصداقة الراسخة التي تجمع البلدين، والتي تتجسّد في العلاقات الوثيقة بين جلالة السُّلطان المعظّم حفظهُ اللهُ ورعاهُ وجلالة الملك، واتفق البلدان على بناء شراكة طموحة تستشرف آفاق المستقبل.

وفي اللقاء الذي عُقد بمقر رئاسة الوزراء البريطانية في داونينغ ستريت رقم ١٠، أشاد حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظهُ اللهُ ورعاهُ- ورئيس الوزراء آندي برنهام بعمق العلاقات بين سلطنة عُمان والمملكة المتحدة، وما تتسم به من ودّ ورسوخ وامتداد تاريخي، واتفقا على مجموعة من الأولويات التي ستوجّه مسارات التعاون بين البلدين خلال السنوات المقبلة. وتشمل هذه الأولويات تحديث التعاون في مجالات الأمن والدفاع والقدرة الوطنية على الصمود، وتوسيع نطاق التجارة والاستثمار في الصناعات الخضراء والمتقدمة، والعمل المشترك لتعزيز الاستقرار الإقليمي ومواجهة التحديات العالمية، وتوطيد الروابط بين الشعبين والمؤسسات في كلا البلدين.

ورحّب صاحب السّمو السّيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد وصاحب السّمو الملكي أمير ويلز بالدور الذي يضطلعان به في دعم الجيل القادم من العلاقات الثنائية، من خلال رعايتهما المشتركة للجمعية البريطانية العُمانية.

كما جدّد صاحب السّمو نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع بسلطنة عُمان ووزير الدفاع البريطاني تأكيد التزامهما بالشراكة الدفاعية الراسخة بين البلدين، ومواصلة تطويرها وتحديثها.

وواصل معالي السّيد وزير خارجية سلطنة عُمان ووزير الخارجية البريطاني مباحثاتهما المعمّقة بشأن العلاقات الثنائية، وتبادلا وجهات النظر حول القضايا ذات الأهمية على المستويين الإقليمي والدولي.

كما أجرى معالي وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بسلطنة عُمان مباحثات مع وزير التجارة البريطاني، تناولت الخطوات اللازمة لاستكمال التوقيع المرتقب على اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة.

والتقت معالي الدكتورة وزيرة التعليم بسلطنة عُمان بالرئيس التنفيذي للمجلس الثقافي البريطاني؛ لبحث سبل مبتكرة لدمج التقنيات الناشئة في قطاع التعليم.

وتستند الشراكة بين سلطنة عُمان والمملكة المتحدة إلى صداقة تاريخية عريقة، تعزّزت عبر التحديات، وتتجدّد من خلال الابتكار. وترتكز هذه الشراكة على الاتفاقية الشاملة للصداقة الراسخة والتعاون الثنائي لعام ٢٠١٩م، واتفاقية الدفاع المشترك لعام ٢٠١٩م، وتُفعّل من خلال الحوار الوزاري العُماني البريطاني، والمباحثات الدفاعية المشتركة، والمجموعة الاستشارية الاستراتيجية، إلى جانب غيرها من أطر التعاون الثنائي.

وتؤكد سلطنة عُمان والمملكة المتحدة التزامهما بتعزيز علاقاتهما وتعميقها، ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات المتفق عليها، وضمان توجيه التعاون نحو تحقيق المصالح المشتركة، ودعم رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، وأجندة النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة، وتحقيق الهدف المشترك المتمثل في بناء عالم أكثر أمنًا وازدهارًا وقدرةً على الصمود.

جدّدت سلطنة عُمان والمملكة المتحدة التأكيد على الأهمية المحورية لشراكتهما الدفاعية القائمة على الثقة المتبادلة، وعزمهما على تعميق التعاون في الصناعات الدفاعية، وتعزيز التعاون العسكري بين القوات المسلحة في البلدين، وزيادة التركيز على الخبرات الدفاعية والاختبارات والابتكار والقدرات المستقبلية.

وتظل سلسلة تمارين "السيف السريع" إحدى أبرز صور هذه الشراكة، وقد رحّب البلدان بالاستعدادات الجارية لتنفيذ تمرين "السيف السريع ٤"، واتفقا على استكشاف المرحلة المقبلة من التعاون طويل الأمد في مجال التمارين العسكرية، بما يشمل تطوير القدرات المستقبلية، والاختبارات والتجارب العملية، وتبادل المعلومات المتعلقة بالأمن البحري.

كما اتفقت سلطنة عُمان والمملكة المتحدة على تعميق التعاون في مجالات الأمن والقدرة الوطنية على الصمود، وتعزيز العمل المشترك في عدد من المجالات، بما فيها الأمن السيبراني، للتصدي للتحدّيات الأمنية الدولية المشتركة.

وستُتيح اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة، عقب توقيعها ودخولها حيّز التنفيذ، فرصًا إضافية لتعميق العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة المتحدة وسلطنة عُمان.

وسيواصل فريق التشاور الاستراتيجي العُماني البريطاني أداء دوره بوصفه المنصة الرئيسة للحوار بشأن الاستثمار والنمو، بما يدعم تبادل المعرفة والابتكار المنظّم وتحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة.

وستشكّل "الشراكة السيادية للتعاون وتشجيع الاستثمار" محورًا رئيسًا للتعاون الاقتصادي طويل الأمد، وتعزيز الروابط بين جهاز الاستثمار العُماني ومكتب الاستثمار البريطاني، ودفع التعاون في مجالات النمو الأخضر، والتقنيات المتقدمة، والمعادن الحيوية، والفضاء، والابتكار، وتمويل توسّع الشركات الناشئة والواعدة، والتجمعات الصناعية، والربط الإقليمي.

وستُعطى الأولوية للقطاعات المشمولة بالاستراتيجية الصناعية الحديثة للمملكة المتحدة، ومنظومة صناعات المستقبل في سلطنة عُمان، مع الاستفادة من المناطق الصناعية العُمانية ومراكز الابتكار بوصفها منصات لاستقطاب الخبرات البريطانية، ودعم جهود التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان، وتعزيز دورها بوابةً للنمو الإقليمي.

وانطلاقًا من إدراك البلدين لأهمية النمو الأخضر بوصفه أولوية وطنية مشتركة، ستعمل سلطنة عُمان والمملكة المتحدة على تطوير التعاون في الصناعات الخضراء وخفض الانبعاثات الكربونية.

كما أعلن المركز العُماني للحياد الصفري ومؤسسة تمويل الصادرات البريطانية تعزيز تعاونهما لدعم التطوير المستدام والآمن والمسؤول للمشروعات الخضراء ومشروعات خفض الانبعاثات الكربونية.

ورحّبت المملكة المتحدة بالمقترح المتعلق بزيارة وفد "جولة عُمان للنمو الأخضر" خلال عام ٢٠٢٧م؛ بهدف المضي قدماً في تطوير هذه الشراكات.

وفي هذا السياق، رفعت مؤسسة تمويل الصادرات البريطانية سقف التمويل المتاح لسلطنة عُمان بمقدار ١,٦ مليار جنيه إسترليني، ليصل إجمالي القدرة التمويلية المتاحة إلى ٧ مليارات جنيه إسترليني، دعماً للصادرات البريطانية إلى سلطنة عُمان. ومن شأن هذه الخطوة توسيع نطاق التمويل المتاح للمشروعات ذات الأولوية، وتعميق الروابط التجارية، وربط الفرص الاستثمارية العُمانية بالسلع والخدمات والخبرات البريطانية.

وسيُطلق تجمع الصناعات لتحقيق الحياد الصفري في المركز العُماني للحياد الصفري وويلز (Net Zero Industry Wales) شراكةً لتبادل المعرفة وتعزيز الروابط بين التجمعات الصناعية وقطاعات الطاقة المتجدّدة والمؤسسات الأكاديمية والجهات العامة.

واتفقت سلطنة عُمان المملكة المتحدة على تعميق التعاون في التقنيات المتقدمة، بما يشمل الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات والمعادن الحيوية والفضاء، من خلال تنظيم حلقات نقاش متخصصة وزيارات الوفود وتبادل الخبرات الفنية.

ورحّب الجانبان بالاتفاق المبرم بين البرنامج الوطني للفضاء في سلطنة عُمان ووكالة الفضاء البريطانية لتبادل أفضل الممارسات، واستكشاف فرص التعاون المستقبلي في مجال إطلاق المركبات الفضائية، وتشجيع الشراكات التجارية.

كما رحّبا بـ "مبادرة الابتكار البريطانية العُمانية"، وروابط الابتكار الإقليمية، وآليات مركز النمو وصندوق النمو، التي تهدف إلى مساعدة الشركات العُمانية والبريطانية على النمو والتوسع والوصول إلى أسواق البلدين.

وجدّدت سلطنة عُمان والمملكة المتحدة التزامهما المشترك بالسلام والاستقرار والحوار في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، واتفقتا على تعزيز التعاون في منع النزاعات وتسويتها بالوسائل السلميّة، والاستجابة الإنسانية، والعمل متعدد الأطراف.

كما أكدتا مجددًا التزامهما بحلّ الدولتين بوصفه الأساس الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام عادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين.

وشدّد البلدان كذلك على أهمية الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وجدّدا في هذا السياق التأكيد على سيادة سلطنة عُمان على مياهها العُمانية في مضيق هرمز، وأهمية الحفاظ على الأمن البحري وحرية الملاحة والمرور الآمن للسفن الدولية، وفقًا لأحكام القانون الدولي.

ودعماً لهذا التعاون، سيعمل البلدان على تطوير التعاون المشترك بين الأكاديمية الدبلوماسية العُمانية وكلية السلك الدبلوماسي التابعة لجلالة الملك.

وجدّدت سلطنة عُمان والمملكة المتحدة التزامهما المشترك بتحقيق الحياد الصفري بحلول عام ٢٠٥٠م، وإظهار الريادة الدولية في مجالات المناخ والطبيعة وحماية البيئة، وأقرّ البلدان بأهمية الطاقة النظيفة وسلاسل الإمداد القادرة على الصمود في دعم النمو المستدام.

وتشكّلت أواصر الصداقة بين سلطنة عُمان والمملكة المتحدة عبر أجيال متعاقبة، أسهم في بنائها البحّارة والعسكريون والعلماء والطلبة والدبلوماسيون والمجتمعات التي ربطت البلدين، وأرست دعائم ثقة عميقة ومتوارثة بين الشعبين.

ورحّبت سلطنة عُمان والمملكة المتحدة بحزمة من المبادرات والإعلانات الهادفة إلى البناء على هذا الإرث التاريخي، وتعميق الروابط بين الشعبين والمؤسسات لصالح الأجيال القادمة.

وتشمل هذه المبادرات تعزيز التعاون في مجالات التراث والربط الجوي والسياحة والرياضة والصناعات الإبداعية، إلى جانب توطيد الروابط بين الأجيال الجديدة والمجتمعات المحلية من خلال الجمعية البريطانية العُمانية.

وفي مجالي التعليم وتنمية المهارات، رحّب الجانبان باستئناف برنامج منح "تشيفنينج" الدراسية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٢١م، وكذلك بالمشروع التجريبي للمجلس الثقافي البريطاني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في دعم التعليم بالمدارس العُمانية، والمنح الدراسية الجديدة المقدّمة بالتعاون بين المركز العُماني للحياد الصفري وجامعة كارديف، فضلاً عن تعزيز التعاون في تنمية المهارات والمؤهلات المهنية.

> تطوير التعاون في الصناعات الخضراء وخفض الانبعاثات الكربونية
>
> تأكيد الالتزام بحل الدولتين لتحقيق سلام عادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين
>
> تأكيد سيادة سلطنة عُمان على مياهها العمانية في مضيق هرمز وأهمية الحفاظ على حرية الملاحة
>
> استئناف برنامج منح «تشيفنينج» الدراسية

توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم لدعم الابتكار ونمو الأعمال خلال اجتماع «فريق التشاور الاستراتيجي العماني البريطاني»

لندن- العُمانية

عقد فريق التّشاور الاستراتيجي العُماني البريطاني اجتماعه الرابع عشر في مجمع هارويل للعلوم والابتكار بالمملكة المتحدة. ترأس الجانب العُماني معالي ناصر بن خميس الجشمي رئيس جهاز الضّرائب، والجانب البريطاني بارميندر كوهلي المدير التنفيذي لمكتب الاستثمار في المملكة المتحدة، بمشاركة عدد من المسؤولين وممثلي الجهات المعنية. وناقش الاجتماعُ سُبل الاستفادة من التجربة البريطانيّة في تطوير تجمّعات الابتكار والبحث والتّطوير، وتعزيز التّكامل بين السياسات الحكوميّة والقطاع الخاصّ والمؤسّسات البحثيّة، وتبادل الرؤى بشأن التحدّيات المُشتركة والفرص الاستثماريّة المُتاحة.

وتناول الاجتماع أهميّة تعزيز مشاركة القطاع الخاص في المُبادرات المُشتركة وتوسيع مجالات التعاون في القطاعات الواعدة، بما يدعم نقل المعرفة والخبرات ويعزّز الأثر الاقتصادي للمبادرات.

وشهد الاجتماع التوقيع على عدد من الوثائق، شملت خطاب نوايا لمبادرة الابتكار الذي وقّع عليه معالي ناصر بن خميس الجشمي، رئيس الجانب العُماني، وبارميندر كوهلي المدير التنفيذي لمكتب الاستثمار في المملكة المتحدة عن الجانب البريطاني، بالإضافة إلى خطاب نوايا بين محافظة شمال الباطنة ومركز نمو أعمال مانشستر، بما يدعم تطوير مركز نمو الأعمال بالمحافظة والاستفادة من الخبرات البريطانية في هذا المجال.



وجرى خلال الاجتماع التوقيع على اتفاقية تعاون استراتيجي ثلاثية بين المركز الوطني لتسريع الابتكار (المحطة ١١)، وشركة كامبريدج إنوفيشن كابيتال، ومؤسسة إنوفيت كامبريدج لبناء جسر تعاون بين منظومات الابتكار في سلطنة عُمان والمملكة المتحدة.

ووقعت شركة أتكو سبيس مذكرة تفاهم مع شركة "أوبن كوزموس" البريطانية، كما جرى الإعلان عن بيان مشترك بين مركز عُمان للحياد الصفري وكل من جامعة كارديف ومؤسسة يوكي لتمويل الصادرات لتعزيز التعاون في مجالات الحياد الصفري المستدام.

وقال معالي ناصر بن خميس الجشمي إن القيمة الحقيقيّة للفريق لا تقتصر على عدد المبادرات التي أنجزت، بل تتمثل في قدرته على تحويل الأفكار والخبرات إلى شراكات ملموسة واستثمارات حقيقيّة تخدم النّمو المستدام.

ويُعد الفريق منصّة رفيعة المستوى لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين سلطنة عُمان والمملكة المتحدة، والاستفادة من الخبرات البريطانيّة في دعم الأولويّات الوطنيّة عبر تطوير المبادرات المُشتركة، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، وربط الخبرات بفرص التنفيذ والاستثمار.

ومنذ تأسيسه، عمل الفريق على تطوير ٢٨ مبادرة أنجزت ٢١ منها، وتناولت مجالات متعددة، من بينها الاستدامة المالية، والإصلاحات الاقتصادية، وجذب الاستثمار، والخدمات المالية، والتمويل الأخضر، وتطوير الأطر التنظيمية، ورفع كفاءة الأداء الحكومي واللامركزية.

ويعكس الاجتماع مواصلة الجانبين العمل على تطوير الشراكة الثنائية وتعزيز التنسيق المؤسسي، وتحويل مجالات التعاون إلى مبادرات عملية تدعم المصالح المشتركة والتنمية المستدامة.